



قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن 50 ل.س ● دمشق ص.ب 35033 ● تلفاكس 3120598 ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الأراضي الزراعية السورية: أين الزيادة والنقصان؟

[12]

الافتتاحية

ماذا بعد أستانة وسوتشي؟

مضت حتى الآن أربع سنوات على انطلاق مسار أستانة، وثلاث على انطلاق سوتشي، وقد لعب المساران دوراً مهماً يمكن تكثيفه في الاتجاهات الأساسية التالية:

أولاً: سمح المساران، وبعد الاستعصار لسنوات متتالية في جنيف، بمنع دفن العملية السياسية كما كان يسعى الغرب، وكما كانت ترغب أطراف سورية متشددة.

ثانياً: سمح مسار أستانة بتطويق مساحات المعارك والعنف في البلاد التي كانت تقتل عشرات وأحياناً مئات السوريين يومياً على مدى سنوات متتالية، وصولاً إلى انتهاء الأعمال العسكرية الواسعة النطاق قبل عام من الان تقريرياً.

ثالثاً: عاجل مسار سوتشي بشكل جزئي أحد جوانب العملية السياسية الشاملة، أي: الجانب المتعلق بالدستور. ومهما لتشكيل اللجنة الدستورية التي لم تنتج شيئاً حتى اللحظة، ولن تتمكن من انجاز شيء إذا بقيت تعمل ضمن الإحداثيات نفسها.

وبكلمة، فإن مسار أستانة وسوتشي لعب دورهما التاريخي في الحفاظ على العملية السياسية حية ومنع قتها، وتمهيد الأرضية، وخاصة الميدانية، للدخول في الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254... وهذا الدور قد وصل إلى سقفه سواء بما يتعلق بأستانة أو بما يتعلق بسوتشي.

ومعنى وصول هذا الدور إلى سقفه التاريخي، أي: إنه حق أقصى ما يمكنه تحقيقه ضمن الإحداثيات الحالية لعمله، ولم يعد يمكنه أن يحقق شيئاً إضافياً دون نقلات نوعية كبيرة، جوهراًها هو الانتقال نحو التنفيذ الشامل للحل السياسي.

عدم تحقيق اختراق نوعي باتجاه الحل الشامل، لا يعني استمرار حالة «الجمود» فحسب، بل وبفتح الباب على قلب النتائج الإيجابية التي جرى تحقيقها عبر أستانة وسوتشي إلى نقاضها، ويضع كل ما تناه عنه في دائرة الخطر الأكيد، ويفتح الباب مجدداً لتحقيق ما أراده الغرب في سورية منذ اللحظة الأولى.

يتضح ذلك من الانحدار المتتسارع لوضع السوريين على كل الصعد، بالتكافل والتعاون بين السياسات الليبرالية الناهاة وتجار الحرب والفاشيين الكبار والعقوبات الغربية، ويتبخر من استمرار حالة تقسيم الأمر الواقع التي طالت كثيراً، وبدأت تكرّس انفصالاً ذهنياً وثقافياً واقتصادياً بين أبناء البلد الواحد.

كل ذلك، يضع على عاتق الوطنيين السوريين من كل الأطراف، مهمة الوصول فيما بينهم، وبأسرع وقت ممكن، إلى اتفاقات تكون الأساس للبشرة بتنفيذ القرار 2254، وبغض النظر عن إرادة ورغبات المتشددين في كل الأطراف، وبغض النظر عن نضج التفاهمات الدولية حول شكل تنفيذ 2254 الذي يصعب التنبؤ بلحظة حصولها في وضع لا يسمح للسوريين بالانتظار؛ لأن استمرار الأزمة يمس أساس وجودهم.

الاتفاقات المطلوبة، ينبغي أن تجري على أساس أن يقدم الجميع تنازلات لا لمصلحة بعضهم بعضاً، بل تنازلات تصب جميعها في مصلحة الشعب السوري. وأن تتمكن القوى الوطنية السورية من الوصول إلى هكذا اتفاقات، وفي ظل الوضع الدولي الراهن فإنه يمكنها أن تفرض اتفاقاتها على الجميع... كمحصلة، فإن أستانة وسوتشي لعبتا دور إنقاذ جنيف ومن خلفه 2254، ولكن لم يعد ممكناً إنقاذ القرار وإنقاذ سورية نفسها دون خطوات كبيرة إلى الأمام، تقوم بها الأطراف الوطنية السورية بالدرجة الأولى، وأطراف أستانة بالدرجة الثانية...

شؤون عربية ودولية



الولايات المتحدة: حزمة
إنقاذ بانتظار المعجزة

شؤون محليّة



عام القمح.
هل يكفي الشعار؟!

ملف «سوريا 2021»



التوافق السوري...
أدلة الحل الأساسية.

شؤون عمالية



التفاف
على حقوق العمال

التفاف على حقوق العمال



تقوم مؤسسات القطاع الخاص على اعطاء رواتب واجور على الحد الأدنى المعين للأجور والرواتب المحدد بـ 47675 ليرة سورية، مقابل اعطاء تعويض معيشي بضعف الراتب المقطوع، أو زيادة على الراتب بنسبة مئوية معينة كل شهر تحت بند تعويض معيشة، ولا تضاف قيمة هذا التعويض على الراتب المقطوع ولا تحسب منه، وذلك تهرباً من رفع الراتب المقطوع الذي يسجل على أساسه العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ويتناقض عليها بقية حقوقه، من تعويض تسريح أو نهاية خدمة والتعمويضات الإضافية، وفي ذلك التفاف على قانون العمل رقم 17 لعام 2010 وحرمان للعامل من حقوقه الأخرى.

لم تثبت هذه القوانين حق العامل بالمكافآت والتعمويضات ولا تعتبر من أصل الأجر أو الراتب وبالتالي لا يحق للعامل المطالبة بها

أو السير على رأي قسم الفتوى والتشريع في مجلس الدولة والعمالين السابق ذكره، وتذكر على العمال حقهم في ضم التعويض المعيشي للراتب المقطوع، وتقول: إنه لا حق لهم به، وأنه ينفصل عن الراتب المقطوع ومبرر ذلك حسب زعمهم: أن التعويض المعيشي في بعض المؤسسات يتجاوز عشرات أضعاف الراتب المقطوع.

وهناك مئات الدعاوى في المحكمة العماليّة، والنزاع حول أحقيّة العامل في تعويض المعيشي واعتباره جزءاً من الأجر، والتي ترفض المحكمة في قراراتها حسابه من الراتب المقطوع. لا بد من إعادة النظر بتعريف الأجر في قانون العمل، والعودة إلى النص السابق الوارد في قانون العمل رقم 91 لعام 1959 الذي عرف الأجر على أنه: 1- يقصد بالأجر كل ما يعطى للعامل لقاء عمله، مهما كان نوعه مضافاً إليه جميع العلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة، أو أعباء العائلة. 2- كل منحة تعطى للعاملعلاوة على الأجر وما يصرف له جراء إعانته أو كفائه أو ما شابه ذلك.

الخدمة ومن معاشه التقاعدي. بينما في القطاع العام والعاملين المشمولين بالقانون رقم 50 لعام 2004 فقد صدر مرسوم رقم 13 لعام 2016 القاضي باحتساب التعويض المعيشي كجزء من الراتب المقطوع.

رأي مجلس الدولة

حسب رأي قسم الفتوى والتشريع في مجلس الدولة رقم «180» لسنة 2019 في القضية رقم «243/ف» لسنة 2019 الذي خلص إلى أنه: يعد الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص والمشتراك غير المشمول بالقانون رقم 50 لعام 2004 والمحدد بمبلغ «47675» شاملاً للتعويض المعيشي المضاف إلى الأجر بحكم القانون...» مثال: إذا كان العامل يتلقى معاش 50000 ألف ليرة سورية + 11500 تعويض معيشي فيصبح أجر العامل 61500 ليرة سورية.

ولكن المحكمة العماليّة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1959 تبني تعريف الأجر المحدد وفق قانون العاملين الأساسي وقانون العمل رقم 17 مما يخفض كثيراً من تعويض العامل في نهاية

■ أدبي خالد

الثغرة في تعريف الأجر

الثغرة القانونية التي سهلت التفاف أصحاب العمل هي: تعريف الأجر الوارد في قانون العمل رقم 10 لعام 2010 حيث جاء فيه «إن الأجر على أنه كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه نقداً أم عيناً، مضافة إليه جميع العلاوات المقررة للعامل بموجب عقد العمل الفردي، أو اتفاقات العمل الجماعية، ولا يدخل في مفهوم الأجر بدلات السفر والمصاريف اليومية التي يتبعها العامل في معرض أدائه لعمله» وهكذا لم تثبت هذه القوانين حق العامل بالكافآت والتعمويضات، ولا تعتبر من أصل الأجر أو الراتب، وبالتالي لا يحق للعامل المطالبة بها، ويمكن إلغاؤها في أي وقت: ولا تحسب له عند تسجيله بالتأمينات، فالقانون رقم 28 لعام 2014 الذي عدل بموجبه قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1959 تبني تعريف الأجر المحدد وفق قانون العاملين الأساسي وقانون العمل رقم 17 مما يخفض

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ربط الأجور بالأسعار حق العمال لتحسين معيشتهم

يقول المثل الشعبي: «إذا ما بدك تجوز بنتك على مهرها» وهكذا هي حال الحكومة مع زيادة أجور العمال، التي تبدي نحوها كل مانعة وإعاقة ممكنته، وهي، أي: الحكومة، لا ت redund الحيلة من أجل تبرير موقفها بعدم الزيادة للأجور، تلك الأجور التي أوصلت الطبقة العاملة وكل العاملين بأجر إلى ما دون خط الفقر الذي وضعته الأمم المتحدة، وهم يتذبذبون بمتوالية حساسية بفعل درجة الذهب العالية لأجورهم أو منتوج عملهم.

النجمة القيمة التي جاءت مع رئيس الفريق الاقتصادي السابق عبدالله الدردري، والتي مفادها: ربط الأجور بالإنتاج، في الوقت نفسه كانت الحكومة في تلك المرحلة تعيد هيكلة قطاع الدولة، وعلى رأسه القطاع الإنتاجي بما ينطوي على السياسات الاقتصادية الليبرالية، الجاري العمل عليها وفق تطليمات ونصائح صندوق النقد الدولي، حيث تم استقدام الخبراء ليقدموا دراساتهم ونصائحهم، وكانت النتيجة خراب البصرة، أي: تم انتزاع أية إمكانية للقطاع الصناعي من أن يتظاهر بها سواء من حيث رياسته وقيادته للاقتصاد الوطني، أو من حيث تطويره للقوى المنتجة ودوره الاجتماعي والسياسي، الذي يضمن في حال كان قوياً وموجهاً لتلبية الحاجات الضرورية والأساسية للشعب السوري في استقلالية القرار والسيطرة على مقدرات شعبنا وهي ليست بالقليلة.

الآن، يجري استنساخ نفس تلك النجمة، ويجري تطبيقها وتليينها بما يتوافق وشروط الأزمة التي تدعى الحكومة فيها عدم قدرتها على زيادة الأجور، حيث المطلوب من العمال زيادة إنتاجتهم على قلة المعامل التي تنتج لتحسين أجورهم التي تحتاج لإعادة نظر في تعريفها وفقاً للدستور الذي يفيد: أن الأجر لا بد أن يكون مليئاً للحاجات الأساسية لصاحبها، فهل الأجر الآن ملئ لتلك الحاجات، وهل يستطيع العامل إعادة إنتاج قوته عملهم مرة أخرى بهذا؟

التعويضات مهما تنوّعت لا تدخل بمفهوم الأجر وفقاً لقوانين العمل المسائدة، وبالتالي منها غالباً شأن التعمويضات، ومنها: المعاشر الإنذاجية، لن تكون فائدتها على العامل سوى فائدة مؤقتة قد تحسن من مستوى معيشته، لو توفرت شروط إنتاج وتسويقه ومعابر اجتماعية تراعي واقع خطوط الإنتاج وتقادها... إلخ من الشروط، هذا شيء وزياحة الأجر شيء آخر، لا يمكن وضعهما الواحد بدل الآخر.

النقابات تتساير الحكومة في مطالبتها، رغم أنها مسؤولة عن العمل على زيادة الأجور بشكل أساسي من أجل تحسين المستوى المعيشي للعمال، بما يحقق قدرتهم على إعادة إنتاج قوتها عملهم، التي ستزيد الإنتاج وحصولهم على مستحقاتهم وحقوقهم المشروعة بما فيها حقوق بالدفاع عنها بكل الوسائل الدستورية.

المؤتمر السنوي لاتحاد عمال دير الزور.. وخفاف حنين!



نقابة عمال

الخطوط الحديدية والنقل

طالبت بتحسين وضع السكن للعمال في حمص ودمشق، وتنفيذ الطباخة السنوية، وصيانة باص نقل العاملين.

بالإضافة إلى طلاب بتصيغة عامة من غالبية النقابات، حول تحسين الوضع المعيشي وضبط الأسعار والأسواق ومحاسبة تجار الأزمات وغيرها.

الرددود

بعض الردود اقتصرت على القول: إن المطالب محققة، أو سيتم رفع مذكرات بها، أو على وعد «وعلى الوعود يا كمون» أو خطابات «لا تسمن ولا تغنى من جوع» وخرج النقابيون بخفي حنين.

نقابة عمال البناء والتعهير

طالبت برفع متممات الرواتب والأجور، حسب الوضع الحالي، وتتأمين الاليات الهندسية لمشاريع الري، ورفع مستويات الطباخة للعاملين في حوض الفرات، وفتح مكتب بطاقات تأمين صحي.

نقابة عمال الصحة

طالبت بتأمين جهاز طبي محوري، وجهاز رئيسي مغناطيسي، وتتأمين طعام للمرضى، وتتأمين فرص عمل، وأليات لنقل العمال.

نقابة عمال الإعلام

طالبت بتنشيط عمل جريدة الفرات، وفتح مستوصف عماي، ووضع ختم على أسطوانة الغاز لمنع السرقة منها، وتنشيط العمال المؤقتين.

عمال تويوتا

في الهند يحتاجون للمطالبة بزيادة الأجور
نظم الآلاف من عمال الأنفانوادي والعمالين في شركات النقل البري مظاهرات واحتجاجات في بنغالور يوم الثلاثاء من الشهر الجاري للمطالبة بزيادة الأجور، كما طالبوا بتشييلهم بالتأمين الصحي وأنظممة المعاشات التقاعدية. وطالب اتحاد عمال كارناتاكا المتحدة أنغانوادي بمنح العاملين أجراً متساوياً للعمال الذين يقومون بنفس العمل، وقال أحد أعضاء النقابة: إنه ارتفع سعر أسطوانة الغاز كما ارتفعت تكلفة المعيشة بشكل كبير مع بقاء الرواتب والأجور كما هي، وفي الوقت نفسه، قالت نقابة عمال النقل البري في ولاية كارناتاكا: إنها حصلت على التزام موثق من حكومة الولاية بالموافقة على تحقيق تسعة مطالب في أواخر العام الماضي، لكنه لم يتم تلبية أي من مطالبهما حتى الآن؟

عمال الصيانة

في مصنع غاز داروين في أمريكا
يهدد عمال الإصلاح والصيانة في مصنع غاز داروين في مجال تصدير داروين بالدخول في إضراب مستمر، بسبب رواتبهم التي أصبحت دون مستوى المعيشة. ونقول النقابات: إن المفاوضات بشأن الأجر وشروط عمل الإصلاح والصيانة قد توقفت، وقال رئيس نقابة الكهرباء: إن الأجور والظروف الخاصة بالقوى العاملة في مجال الصيانة كانت دون مستوى الصناعة لمثل هذه المرافق، وأقل بكثير من الاتفاقيات في الولايات الأخرى. وقال العمال المضربون: إن هذه منشأة كبيرة وخطيرة، وليس مصنعاً بسكويت، هذا ولم يبق سوى بضع مئات من العمال يعملون في مصنع الغاز الذي يبلغ عدد عماله 8000 عامل. وقال رئيس النقابة: إن المفاوضات مع الشركة اصطدمت بالحاجة بعد استمرارها لأكثر من عشرة شهور.

جرى في المؤتمر، عرض عمل الأمانات، وما تم تنفيذه، ثم تقديم مدخلات من أعضاء مكاتب النقابات، وأعضاء المؤتمر لمطالب متكررة منذ سنوات، وهي لا تختلف عن مدخلات اللجان في مؤتمرات النقابات إلا بأنها مجلمة، ثم الردود من مديرى الدوائر، والمكتب التنفيذي لاتحاد عمال دير الزور، والمحافظ والاتحاد العام، وتناولت مدخلات النقابات التالي:

نقابة عمال التنمية الزراعية
طالبت النقابة بتشتميل العمال كافة بالتأمين الصحي، ورفع عدد تعيين المعاقين في الدوائر الحكومية كون المحافظة فيها نسبة عالية منهم بسبب الحرب، وصرف الحسابات المالية على الوضع الحالي، وتنشيط العمل، ومحاربة تجار الأزمات، وإنشاء معمل ألبان ومداجن للدولة، وإعادة المباني والآليات وتسليمها لمديرية الزراعة، وتفعيل القرار 89 الخاص بالوثائق وإعادتها.

نقابة عمال الكهرباء

أشارت إلى النقص الحاد في اليد العاملة في الشركة، وأن كهرباء دير الزور والمياذن والبوكمال بحاجة إلى محطات تحويل، وطالبت بتنشيط العاملين، وتعديل صندوق التكافل.

نقابة عمال الصحة

طالبت بإدراج الإصابات بكورونا ضمن إصابات العمل، وفتح فرع سجل العاملين في الدولة في دير الزور، وتتأمين أليات نقل.

مراكش دير الزور

يوم الأحد 28/2/2021
عقد اتحاد عمال محافظة دير الزور
مؤتمره السنوي الأول
في الدورة النقايبة
الحالية وهذا المؤتمر لم يختلف عن مؤتمرات النقابات، ولا يختلف عن مؤتمرات المحافظات الأخرى إلا جزئياً بعض القضايا الشكلية.

فمن حيث الطروحات والمواقف والمداخلات والردود، تم تجاهل السياسات الاقتصادية الليبرالية، وهي التي أهلكت العباد ودمرت البلاد، وكانت أحد الأسباب الرئيسية الداخلية لانفجار الأحداث منذ 2011، وما زالت مستمرة، كما تم تجاهل زيادة الأجور مقارنة بارتفاع الأسعار، والاكتفاء بالحديث عن متممات الأجور من حواجز وطبيعة عمل واختصاص وغيرها من تعويضات، فإذا كانت الأجر لم تعد تتساوي شيئاً أمام انخفاض القيمة الشرائية لليرة والدولرة والغلاء المستعر يومياً، وتكليف المعيشة للطبقة العاملة والشعب، فكيف بهذه المتضمنات، حتى لو جرى تطبيقها فهي لا تُحسب على الأجر الحالي، وإن تطبيقها غير ممكن حالياً لأنها مرتبطة بالإنتاج الذي يتدهور يوماً بعد يوم، ووصل إلى حد توقف غالبيته، والأهم من ذلك: تغيب دور اتحاد عمال سوريا والنقابات المنبثقة عنه، واستقلاليتها، وحقوقها التي كفلها الدستور والتي حرمت منها، وخاصة حقها في الدفاع عنها وأولها «حق الإضراب»، وهيمنة الحكومة بسياساتها وممارساتها، وفسح المجال لقوى الذهب والفساد للتسرّح في الاستغلال والنهب والتعدى المباشر على ثروات الوطن وحقوق الطبقة العاملة وكرامتها، وتصرح وتنتقم بما تذهب على حساب العمال، وسجل العاملين في الدولة في دير الزور، وتؤمن أليات نقل.

الطبقة العاملة



عمال وكالة الإنترنت الكندية

يهددون بالإضراب
صوت تحالف الخدمة العامة في كندا - الذي يمثل 2400 عامل يعملون في مجال التشفير والرياضيات التطبيقية والتحليل اللغوي المتقدم والأمن السيبراني في مؤسسة أمن الاتصالات، الأسبوع الماضي - على الإضراب بعد خلاف حول جدول للأجور، هذا وقد حذرت النقابات من أن إجراء تغييرات على جدول الأجور قد يؤدي إلى ضعف الكوادر التي يمكن أن تخلق خطرًا على الأمن القومي. قال نائب الرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة العاصمة الوطنية في شركة CSE إن الشركة ترفض تطبيق زيادة في الأجور. وي يعمل في هذه الشركة حوالي 2900 عامل، وهي تعاني نقص عماله منذ أكثر من عامين بسبب ضعف الأجور، وبؤدي العاملون عملاً حيوياً لحماية كندا من الهجمات الإلكترونية الأجنبية، ومحاولات القرصنة الأجنبية.

أضراب عمال

وكالة التنمية السياحية في الجزائر
دعت نقابة التنمية السياحية إلى شنّ الإضراب ابتداء من يوم الأربعاء من الشهر الجاري، وأبلغت الإدارة بذلك، بعد رفض الإدارة لمحطات العمال، ولم تعط للعمال جواباً مقنعاً لتأخير حصول العمال على رواتبهم منذ حوالي عشرة أشهر، وأحدثت الأمانة العامة لنقابة الوكالة المذكورة: أن المهلة التي منحها العمال للمديرية والوزارة الوصية قد انتهت، وأنه رغم كل المراسلات والاجتماعات التي عقدت مع مختلف الهيئات الوصية وكذلك التنظيميات التي أبدتها الوزارة الوصية لم تتحقق في الواقع أي شيء. موضحة: أن العمال لا يزالون يعيشون على صفيح ساخن، جراء الوضعية المالية الصعبة، وأنه لم يبق أمامهم من حل سوى اللجوء إلى الإضراب المفتوح.

زيادة الأجر و لهذا أضعف الإيمان!



أحد الجباء في مديرية التقى: طالب بكتاب لاحتساب نسبة الجباء من عائدات جبايتمهم أسوة لعمال المصارف. عامل في شركة ريان بلاست الخاصة قال: التعويضات تبدأ في الشركة من خمسة آلاف ليرة سورية، وتتفاوت من عامل لأخر بحسب مكان وطبيعة العمل مثلاً تعويض المسؤولية لامناء المستودعات 5 آلاف ليرة سورية، وبالنسبة للمحاسبين ومدراء المبيعات والإنتاج والصيانة 7500 ل.س شهرياً، والحوافز تمنح لكل العمال دون استثناء بقيمة 5 آلاف ليرة سورية شهرياً، يضاف إليها حافز مكان عمل خاص بعمال الخلاطات وال蔓اشير والماء الأولية والصباتات، لتصبح مبالغ الحوافز لهم 9 آلاف ليرة سورية شهرياً، وكل عامل وجبة غذائية تكون من 200 مل من مادة الحليب بشكل يومي، والطبابة الكاملة لجميع العمال، ومع تغطية أجور التحاليل الطبية والصور الشعاعية وأجور معابينات العمال المرضى لدى الأطباء المتعاقدين مع الشركة، كما يتحمل المعمل تكاليف الأدوية بشكل شهري للعمال ذوي الأمراض المزمنة وباقى العمال.

متعممات الأجر

إن الاكتفاء بتحسين متعممات الأجر لا يسمى ولا يعني من جوع، ولابد من زيادة الأجر، وهذا أضعف الإيمان! إن قضية الأجر قضية سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية موارد، حيث تعنى الموقف من الناهيين والمنهوبين، فبقاء الأجور على ما هي دون زيادة حقيقة من جيوب الناهيين - حيث هناك الموارد التي تتمكن من زيادة حقيقة - يعني انحيازاً واضحاً للناهيين على حساب المنهوبين، وهذا الواقع يدركه العمال تماماً بحسهم الظبيقي وبعلمهم الفعلى خلف الآلات، ويعرفون أن طريق حصولهم على حقوقهم ليس بالتصريحات والخطب، ولكن له مسار آخر سينتهي بهم في اللحظة التي تكون موافية للذهاب إليه.

هذه العطلة، أليس من حقي أن أستريح ثلاثة أشهر يا ناس؟! أحد العمال في مؤسسة العمران قال: تعويض الاعتناء والصيانة للآليات مفصل على النحو الآتي: 300 ل.س للشاحنات 250 ل.س للباصات 150 لسيارات الخدمة، يعني كامل المبلغ لا يشتري قطعة قماش أو ليفة لتنظيف سيارتي المسلمة لي. بالنسبة للحوافز الإنتاجية، المفارقة بأن جميع الإداريين في المؤسسة يحصلون على الحوافز الإنتاجية كاملة، بينما العاملون في مراكز البيع إضافة إلى السائقين يحصلون على الحوافز في حالة تحقيق الحد الأدنى للمبيعات.

رغم أن طبيعة عملهم شاقة إذا قورنت بعمل الإداريين، وهذه الحوافز فصلية كل ثلاثة أشهر ولا تتجاوز 5600 ل.س. وتعويض الاختصاص على أساس راتب 2013 والطباة هي عبارة عن وصفات طيبة بناء على تشخيص الطبيب المتعاقد وضمن سقف محمد، تتم تغطيته من قبل ميزانية الإدارة العامة تحت مسمى مخصصات تكاليف الطبابة، وهذه المخصصات تختلف وتتفاوت من سنة إلى أخرى ولها سقف محدد لا يمكن تجاوزه.

أحد النقايبين قال: منذ عدة سنوات ونحن نطالب برفع قيمة الوجبة الغذائية وكان جواب الحكومة التسويف الدائم والمحاطة، والآن تم رفع قيمة الوجبة لـ 300 ل.س، وهي غير متناسبة مع الأسعار الحالية، ولا تشتري إلا بيضة ونصف فقط، وبعض العمال في عدة مواقع غير مشمولين بهذه الوجبة الغذائية، مثل بعض عمال مديرية الصحة والخدمات الفنية والمستخدمين والحراس في التربية. وقد التقى قاسيون عدداً من عمال فرع المحروقات والتطوير الزراعي والدواجن والسداد الآلي، الذين طالبوا بتشميهم بالمرسوم 346 لعام 2006 الخاص بالأعمال الشاقة والخطرة واحتساب تعويض مخاطر لهم.

هل يعقل أن أحصل على تعويض المسؤولة 150 ل.س مقابل كامل المؤسسة عن صندوق فيه ملايين الليرات؟

أصبح الصراع مكتوفاً شكلأً ومضموناً بين الحرامية والمسروقين، وهذه السرقة التي تبرع عنها معادلة توزيع الدخل الوطني بين الأجر والأرباح، فعندما تحصل الأغلبية المسروقة من أصحاب الأرباح 98% للقلة السارقة من أصحاب الأرباح الكبار، وعندما يصبح الحد الأدنى لتكليف المعيشة 732 ألف ليرة سورية، بينما وسطي الأجر في الدولة لا يتعدي الـ 60 ألف ليرة سورية، كيف ستسقيم الأمور المعيشية في الفارق الهائل بين الرقمين الأجر والحد الأدنى للمعيشة؟

مراكب قاسيون

وفي ظل إصرار وتعنت الحكومة على عدم زيادة الأجر بحجج أنها مرتبطة بتوفير الموارد الموجودة أصلاً في جيوب كبار الحرامية الفاسدين والإكتفاء الحكومي بالأفق المحدود والضيق والسفق المتواضع ألا وهو تحسين متعممات الأجر، كاجراء يستعارض به عن الريادة المطلوبة، وهي تعلم علم اليقين: أن تحسين متعممات الأجر من تعويضات وحوافز ومكافآت وطبيعة غير ممكن في ظل شبه توقف العملية الإنتاجية، والصناعة في أسوأ حالاتها بسبب تعقيبات السياسات الحكومية تجاه الإقلاع بالصناعة، وعن الدعم الضروري لتلك العملية بما فيها الصناعات التي يقوم بها القطاع الخاص، حيث تعاني الأمرين من السياسات الحكومية والتعقيدات المرتبطة بالتشغيل، مثل: غلاء المشتقات النفطية وتأمين المواد الأولية وجميع تلك الأمور ترفع تكاليف المنتج.

قاسيون جالت في الواقع الإنتاجية ورصدت آراء العمال في موضوع تحسين متعممات الراتب.

أحد عمال معمل الأحذية قال: المشكلة الأساسية هي احتساب كامل التعويضات

على راتب عام 2013 بناء على الفقرة السابعة

من مرسوم الأجر لعام 2013 وليس على

الراتب الحالي، بالنسبة لي راتبي سنة 2013

كان 29800 لطبيعة العمل لدينا 3% يعني 894

ل.س شهرياً وتعويض المسؤولية 250

ل.س بالشهر، ومهام السفر 1900 ل.س

لا تكفي أجور الطريق إلى دمشق، وقد تم

تعديل نظام الحوافز الإنتاجية لدينا ولكن

حتى الآن لم يفعل، ومؤخراً طالب التنظيم

النقابي بتنفيذ نظام توزيع الأرباح على

العمال بنسبة 2,5% من الأرباح، ويدورها

الإدارة العامة خاطبت وزارة المالية، وما

زالت الأمور عالقة، ولم تتعط وزارة المالية

الموافقة على توزيع الأرباح، بحجة عدم توفر

أموال لهذه النسبة، والموضوع ما زال متعثراً

في دهليز وزارة المالية حتى الآن.

أحد جباء مؤسسة المياه قال: استلمت درجة

نارية لتشهيد عملي كجاب ومخصصات

البنزين للدراجة 15 لি�تر شهرياً لا تكفي،

لبعد مكان العمل عن منطقة سكني، وأنقضى

تعويض المسؤولية وقدره 175 ل.س شهرياً

وجولات حوالى 10000 ل.س سنوياً، أما

القسم الفني في المؤسسة فيتقاضى لقاء

جولات كل 3 شهور ما بين 4000 إلى 6000

ل.س بحسب راتب كل عامل في هذا القسم،

«وليلي راتبه مسقى بياخذ 11000 سنوياً»

والحوافز الإنتاجية متفاوتة حسب نظام

النقط ولا تتجاوز 10000 ل.س سنوياً».

أمينة صندوق في ذات المؤسسة قالت: هل

يعقل أن أحصل على تعويض المسؤولية 150 ل.س مقابل كامل المسؤولية عن صندوق فيه ملايين الليرات، والله قصة تدعوا للسخرية والضحك وبدها شوية إنصاف.

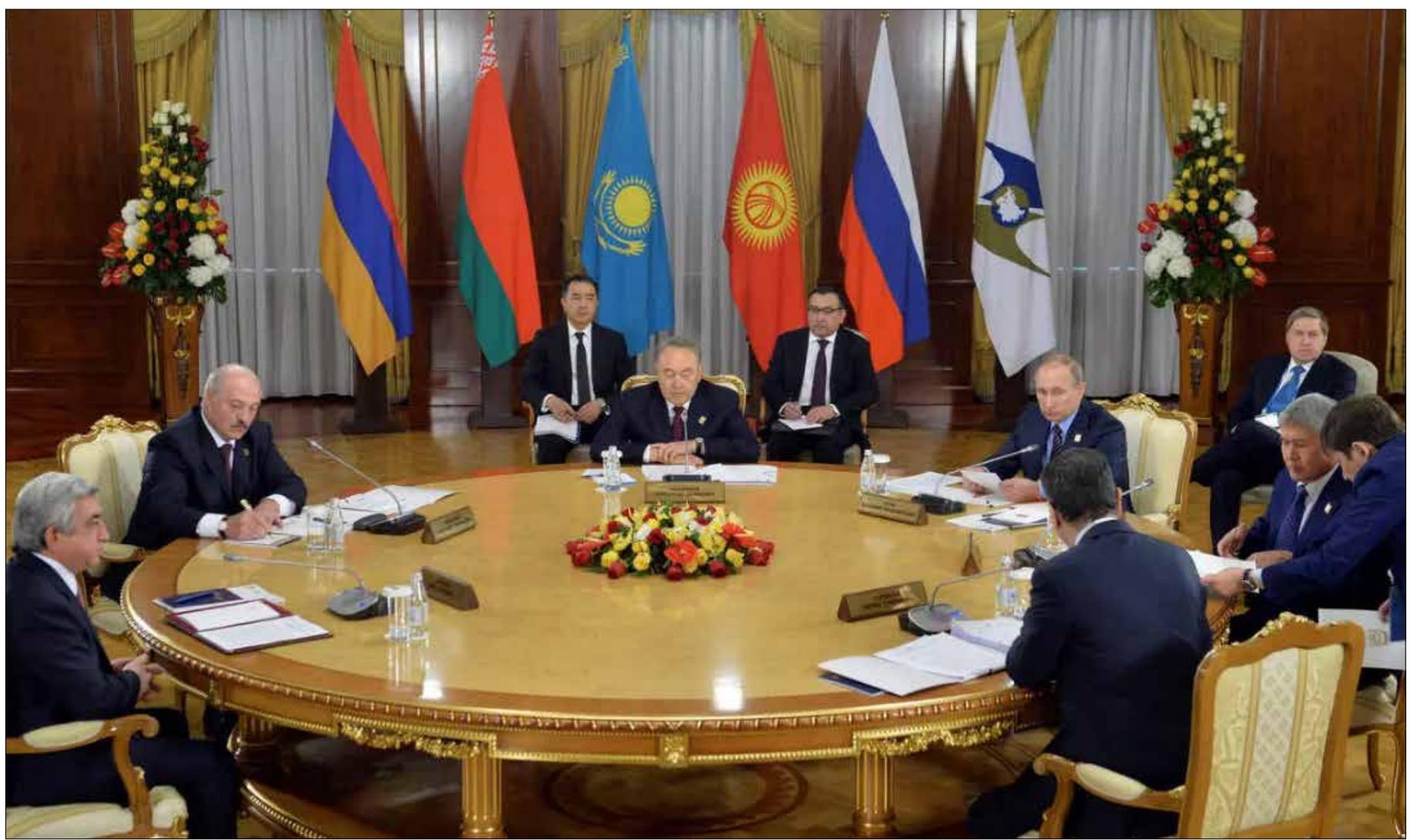
أحد العاملين على سيارات منظومة الإسعاف في مشفى السويداء قال: مقابل الاعتناء والصيانة لسيارة الإسعاف أحصل على مبلغ مالي مجز قدره 150 ل.س، هذا فضلاً عن مسؤوليني عن أي ضرر حصل على هذه السيارة، وهل يعقل أن آذان الحكومة محشوكة بالطين والعجين؟ لذلك لا تستمع مطالبة العمال برفق قيمة جميع التعويضات واحتسابها على الراتب الحالي، وهذا أضعف الإيمان.

أحد العاملات في معمل السجاد الآلي قالت: التعويض العائلي مفصل على النحو الآتي 300 ل.س للزوجة الولد الأول 300 ل.س الولد الثاني 200 والثالث 150 والرابع 25 ل.س فقط، ولو جمعت كل هذه الفرنكات لا

ت夠 لشراء كيلو سكر واحد أو سندويشة فلائل، كما طالبنا بتوحيد مدة الأمومة لكل الولادات، ونشرحت المعاناة المزمنة مع عدم وجود دور حضانة لاستيعاب أولادنا في العمل، الأمر الذي يتطلب أعباء مالية إضافية، ويجب تشميل العاملات بالمهن الشاقة بالمرسوم 346 لعام 2006 لما عملن من آثار سيئة على الصحة الإنجابية لدى المرأة العاملة والسماح لها التقاعد بعد 25 سنة خدمة.

أحد المستخدمين في مدرسة ثانوية قال: هل يعقل أن نحرم من الوجبة الغذائية ومن كافة التعويضات، أنا أقوم بأعمال النظافة بما فيها تنظيف الحمامات في هذه المدرسة، لماذا لا يتم احتساب طبيعة عمل لنا أسوة بعمال النظافة في البلديات، كما يفترض أن تكون الشهور الثلاثة التي تتوقف فيها المدارس شهور راحة ماجورة، ولكن يتم الطلب مني الحصول للعمل في المدرسة أثناء

«الاقتصادي الأوروبي» وتحويل الأزمات إلى فرص



تعاون إستراتيجي محتمل مع الجانب الغربي، رغم وجود قوى جدية في البلاد تدفع في هذا الاتجاه، فالب يوم، يدرك الكثيرون في إيران أن العضوية في الاتحاد الأوروبي سوف تكسب البلاد فوائد كبيرة: إلى جانب بعض الصمادات الأمنية وفتح أسواق جديدة، فإن هذا يعني خلق توازن مع سياسة العقوبات التي تنتهجها واشنطن، ومن خلال الحصول على «مظلة» جديدة لم يأخذها الغرب على محمل الجد حتى وقت قريب، سوف تتمكن طهران من التفاوض بشكل أكثر ثقة وقوة مع الولايات المتحدة حول برنامجه النووي.

كما لا يمكن استبعاد أن انضمام إيران إلى الاتحاد الأوروبي قد يساهم في تغيير تمثيل الدول الأخرى جنوب القوقاز في الاتحاد. على سبيل المثال، في وقت كانت فيه أرمينيا حتى الان البلد الوحيد من هذه المنطقة التي تحظى بعضوية الاتحاد الأوروبي، فإن عضوية إيران قد تسهم في حسم المحادثات طويلة الأمد حول انضمام أذربيجان إلى الاتحاد، والتي قد تؤتي ثمارها لأن، نتيجة تحريك عمليات قبول العضوية، وليس خافياً على أحد، أن انضمام دول أكثر إلى عضوية الاتحاد، ولا سيما الدول التي تتمتع بإمكانات اقتصادية مهمة، ستزيد ليس من قدرة الاتحاد على لعب الدور المناهض للهيمنة الغربية في كافة المجالات فحسب، بل وكذلك في زيادة حدة الإجراءات الجوابية التي سيتخذها مستقبلاً إزاء أية خطوة تصعيدية عربية تهدد مصالح الدول الأعضاء.

ينتظر بعد التشكيل الذي ستتخذه هذه الآلية، لكن العديد من التحليلات تشير إلى إمكانية تفعيل التدابير الجوابية ضد الدول التي تفرض العقوبات، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في معاهدة إنشاء الاتحاد (رفع الرسوم الجمركية، وتعليق الأفضلية التجارية).

هل تحسم طهران توجهها؟
ساهمت سياسة العقوبات الجائرة التي تبنّاها الغرب لمصلحة الولايات المتحدة، والنجاحات التي حققتها الـEAEU في معارضته هذا السلوك وحماية مصالحه الخاصة، في زيادة عدد الدول التي طلبت قبولها في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي. ففي الأونة الأخيرة، شرعت إيران في مفاوضات حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهي خطوة منطقية جداً من جانب طهران التي تحتاج إلى نوع من المظلات الآمنة، وتوسيع الفرص التجارية والاقتصادية في أعقاب الضغط الذي تمارسه عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها. ولا يزال من الصعب الحديث عن التوقيت المحدد لانضمام إيران إلى الاتحاد الأوروبي، لأن ذلك سيطلب حل العديد من القضايا: فإلى جانب ضرورة موافمة بعض القوانين الإيرانية مع تلك الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي التي لديها نظام موحد للعبور دون تأشيرة وقواعد مشتركة لتحكم السوق بما في ذلك سوق العمل، ليس سراً أن بعض القوى السياسية الفاعلة الموجودة في إيران ليست مستعدة تماماً لمثل هذا التوجه، إذ تعول على

فلاديمير بوتين في مطلع العام الجاري خلال اجتماع حول تنفيذ مشاريع التكامل في فضاء الاتحاد الأوروبي، فإن دول الاتحاد وافقت على وجود سوق مالية مشتركة، وهي تعد مفهوماً حول كيفية تطوير سوق مشتركة للطاقة. ويسق أن أنشئت في معظم قطاعات الاقتصاد أسواق مشتركة بالفعل، وهي تعمل بنجاح، وبشكل خاص إنشاء سوق واحدة لتصنيع الأدوية والمنتجات الطبية وتبادلها، وهو أمر اكتسب أهمية خاصة خلال انتشار فيروس كورونا العام الماضي. وإلى جانب ذلك، أكد الاجتماع الأول لرؤساء دول الاتحاد الذي عقد في أوائل شباط الماضي، أنه في عام 2020 تمكّن الاقتصاد المشترك من تجنب السيناريو الأسوأ: فوفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية الأوراسية، انخفض إجمالي الناتج المحلي للدول في الاتحاد خلال عام 2020 بنسبة 3,9 فقط. وفي الوقت نفسه، يستمد من بيانات الأمم المتحدة أن الانخفاض لدى دول الاتحاد أقل من نظيره لدى الدول المتقدمة بنسبة 5,6%.

**Sahemt Siyaset
العقوبات الجائرة
التي تبنّاها الغرب
والنجاحات التي
تحققها الاتحاد
الأوراسي في
معارضة هذا
السلوك وحماية
مصالحه الخاصة
في زيادة عدد
الدول التي طلبت
قبلوها في
الاتحاد**

ومع ذلك، ركز رؤساء الوزراء على الحاجة إلى تدابير حمائية إضافية ضد الإجراءات الاقتصادية العدائية التي يتّخذها الغربيون، حيث نصّ البيان الختامي على أنه «سيتم تطوير آليات في إطار الاتحاد الأوروبي حول كيفية مواجهة هذه الأعمال غير الودية الموجهة ضد أية دولة في الاتحاد»، وأضاف: « أصبح الاقتصاد في الأونة الأخيرة ساحة معركة لا نقل ضراوة عن العمليات القتالية الحقيقة». ولم

مع مطلع شهر آذار الجاري، كان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، الذي أنشئ في عام 2014 كمنظمة دولية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، قد نما بشكل كبير في الساحة الدولية، وبات يجذب أنظار المزيد من الدول رغم عمرهقصير نسبياً. حيث تثير حرية التنقل للسلع والخدمات وأرأس المال والعملة التي تمكّناها هذه المنظمة إلى جانب السياسة المتماسكة والمستقرة التي تؤمنها في مختلف القطاعات الاقتصادية، اهتماماً متزايداً بالتعاون مع الاتحاد، وبشكل خاص على أرضية العقوبات الجائرة التي يفرضها الغرب على الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية.

إعداد: سعد خطار

حالياً، تمثل أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا الدول الأعضاء في الاتحاد، كما أعلنت كل من تركيا وتونس وسوريا رغبتهما في الانضمام، بالإضافة إلى إيران التي تخوض الان مفاوضات للانضمام للاتحاد. ورغم الاضطرابات السياسية الكبيرة التي هرت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد خلال عام 2020، مثل: أرمينيا وبيلاروسيا وقيرغيزستان، إلا أن ذلك لم يؤثر على مستقبل هذه الكتلة الإقليمية التكاميلية، وهو ما يمكن ملاحظته في قرارات الرؤساء بالتصديق على استراتيجية تطوير التكامل الاقتصادي الأوروبي حتى عام 2025، ومنح أوزبكستان وكوبا وضع دول مرآبة في الاتحاد.

**نص البيان
الختامي على أنه
«سيتم تطوير
آليات في إطار
الاتحاد الأوروبي
حول كيفية هذه
المواجهة غير
الودية المعوجة
ضد أية دولة في
الاتحاد»**

الإعداد لسوق مالية مشتركة
حسب تصريحات الرئيس الروسي

التوافق السوري... أداة الحل الأساسية...



«تجارب» تدعى أنها تسعى نحو نموذج جديد لسوريا أساسه الديموقراطية، وإذا بها تهمل للعسكريات!

سياسة أمريكية «جديدة»

تزامن «جملة الاستحقاقات» التي تهم الأطراف المتشددة في سوريا، والتي لا معنى لها بالنسبة للسوريين وكارثتهم، مع «الغموض» الذي يكتنف توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة، الغموض الذي بات معتاداً خلال العقدين الأخيرين مع كل إدارة جديدة، والذي يعبر عملياً عن تراكب أمرين على الأقل، الأول: هو غموض فعلى ناجح عن عمق الانقسام الأمريكي الداخلي، وما يتبعه ذلك من اختلاف كبير في السياسات سواء الخارجية أو الداخلية، والثاني: هو «غموض إعلامي»، الهدف منه مزدوج بدوره: استمرار سياسات الإدارة السابقة «دون تحمل الجديدة للمسؤولية عنها»، إلى حين إقرار آخر جديدة «إن جرى إقرار سياسات جديدة»، وفي الوقت نفسه، فتح الباب للتفاوض مع الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى حول الملفات المعنية، وترك يد السياسي الأمريكي طليقة إما للاستمرار في السياسة السابقة «وإيهام الآخرين بإمكانية التغيير بينما القرار هو عدم التغيير»، أو أن يتم تغيير السياسة السابقة فعلاً... قليلاً أو كثيراً...
الوثيقة الأوسع المنتشرة حتى الآن حول السياسة الأمريكية في مرحلة بابden هي «الدليل الإستراتيجي المؤقت للأمن القومي» الواقع في 24 صفحة، ونشرته وزارة الدفاع الأمريكية يوم 3 آذار الجاري. وبشير عنوان الوثيقة إلى الفكرة ذاتها التي أشرنا إليها أعلاه حين حديثنا عن «الغموض»، فهي دليل إستراتيجي ولكن مؤقت!

أسطورة المثلث متوازي الأضلاع
سبق للشعب الأمريكي العجوز كما يلقوه، أي: هنري كيسنجر، أن قدم لترامب نصيحة منتصف عام 2017 أن يصادق روسيا ضد الصين. بما يكشف رغبة أمريكا في تكرار

ألف آخرين مهددين بعدم الالتحاق، ليس خرقاً دستورياً للمادة رقم 29 من الدستور السوري، ومعالجتها ليست استحقاقاً فوق أي استحقاق آخر... ويمكن أن نعد بعد بنوداً كثيرة في السياق نفسه...

على ضفة « مقابلة»، ضفة متشددين في المعارضة، فليس استحقاقاً وطنياً تطبق 2254 فوراً والضغط بكل السبل وتركيز كل الجهود نحوه... بل هناك «استحقاقات» أخرى، مثل: استحداث أجسام انتخابية خلية تجهيزاً لانتخابات موازية! وكذلك وضع حجر أساس هنا، ورخامة أساس هناك، ومشهد تلفزيوني هنا وأخر هناك... في استنساخ حرفي للنظام الذي يدعى ذلك النمط من المعاشرة أنه بدبل له!

ليس استحقاقاً وطنياً بالنسبة لهذا النمط من المعاشرة أن يطالب برفع العقوبات الغربية الإجرامية عن رقاب السوريين. العقوبات التي تساهم يداً بيد مع الحرامة الكبار ضمن النظام «وبينهم من هو معاقب!» في نهب السوريين وقتهم وتقصير أعمالهم برداً وجوعاً ومرضاً. حتى روبرت فورد، السفير الأمريكي السابق إلى سوريا بات يقول علينا: إن العقوبات الأمريكية لن تتحقق «مرادها»، بل ويقر بأن لها أثراً إنسانية ضارة، وبعض المعارضين السوريين مصرون على التشبيح بحمد العقوبات الأمريكية، ونبي أي سوء تتسبب به... مساهمين بذلك، وبدم بارد، بقتل أبناء بلدهم.

وعلى ضفة غير بعيدة عن الاثنين، نرى طروحات خلية من نوع آخر يجري إطلاقها في الفضاء الإعلامي، كأنما لم يapse الوقت المتبقى حتى «إنجاز الاستحقاقات». على رأس تلك الطرحات «المجلس العسكري»، الذي- ولسخريّة القراء- انضم للحديث عنه شخصيات صدّعَت رؤوسنا بعملها «الحقوقية والإنساني والديمocratic»، وبانت تقول اليوم علينا: «لا أحد مهمّه الآن بالديمقراطية، بل الكل مهمّ بانتهاء كون سوريا تهديداً أمانياً عالمياً واقليمياً». والأمر ليس مقتضاً على شخصيات فقط، بل وأيضاً أطرافاً ضمن

ابتداءً من فشل الاجتماع الخامس للجنة الدستورية «25 - 29 كانون الثاني» وحتى الآن، أي: طوال الشهرين الماضيين، تبدو الأزمة السورية بجانبها السياسي، وكأنما تمر في مرحلة غموضٍ مشتقة من «الغموض الأمريكي»!

سعد صائب

لإيضاح ما نقصد، سنحاول تثبيت بندين عريضين بما يخص وضع السوريين أنفسهم، ومن ثم سنتطرق لنقاش الفكرة الأساسية لهذه المادة، وهي اعتقادنا أنّ الوطنين السوريين لا يمكنهم ولا يجوز لهم أن ينتظروا الوصول إلى اتفاق دولي...

كارثة متكاملة الأبعاد

يتهاوى وضع السوريين في كل مناطق سوريا بسرعة السقوط الحر، وسرعة السقوط الحر هي بطبيعتها سرعة تزداد كلما طال السقوط «وصولاً إلى سرعة حدية لا نزال بعيدان عنها».

سبق أنْ وضحت قاسيون بالأرقام أن سرعة الانهيار الاقتصادي عام 2020 بلغت 34 ضعف السرعة الوسطية لانهيار خلال السنوات الثمانية من عمر الأزمة التي سبقت 2020.

وإذا مددنا الحساب الذي أجرته قاسيون خلال شهر 11 من العام الماضي حتى نهاية شباط الفائت، أي: مددناه لمدة أربعة أشهر، واعتتماداً أيضاً على سعر الذهب، فإن الانهيار ما زال مستمراً بالسرعة الجنونية نفسها تقريباً، وهي سرعة مرشحة للزيادة كما أسلفنا.

بالتواري مع ذلك، لم يبق جانب من جوانب حياة السوريين بمنأى عن الأزمة، ابتداءً من الخبز إلى المحروقات إلى الكهرباء والأسعار الفلكية مقارنة بالدخول، ناهيك عن كورونا التي يبدو أن فتكها بالسوريين ليس أشد قسوة من عوامل الفتك العديدة الأخرى، ما يجعل الاهتمام بها، أو القرة على الاهتمام بها، من قبل السوريين، أقل مما هو عليه الأمر في أي مكان آخر في العالم.

هذا كلّه، بات مترافقاً مع ارتقاء غير مسبوق

لم يبق جانب من جوانب حياة السوريين بمنأى عن الأزمة ابتداءً من الخبز إلى المحروقات إلى الكهرباء والأسعار الفلكية مقارنة بالدخول

«استحقاقات» بالجملة

في ظل ما أسلفنا ذكره من مأس، نرى أن الأطراف المتشددة في سوريا لا تعامل مع هذه القضايا وضرورة حلها بوصفها «استحقاقات وطنية أو دستورية»:

رغم أن مادة صريحة في الدستور المعمول به هي المادة 38، تنص صراحة على عدم جواز منع أي سوري من العودة إلى بلده، فالمسؤولون لم يروا مشكلة في أن يفرضوا على السوري شرطاً لدخول بلده هو تصريف 100 دولار بربع سعرها الحقيقي أو أقل.

وأولئك الذين لم يستطعوا باتوا في العراء على تخوم وطنهم.

ليس استحقاقاً دستورياً بالنسبة للمتشددين أن: «لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده»، على الأقل يقل عن الحد الأدنى للأجر الذي يضم ممتلكات الحياة المعيشية وتغيرها» كما تقول الفقرة الثانية من المادة 40 من الدستور السوري «المعمول به» حالياً...

وجود أكثر من مليوني طفل سوري غير ملتحق بالمدرسة، وما يصل إلى مليون و300

وأداة تسريع التوافق الدولي



الذي يحاول تأمين «مستقبله» بما يتناسب مع التوازن الدولي الجديد، وهو المستقبل الذي نزعم أنه مهدد بشدة، ولست وحدنا من يزعم ذلك، بل كبار باحثيه أيضاً «انظر: الكيان الصهيوني إلى زوال، قاسيون العدد 1007»... تنسرج هذه الاتجاهات العامة مع استمرار تحطيل العملية السياسية السورية، بما في ذلك اللجنة الدستورية، وأهم منها القرار 2254 كل، وبالذات تعطيل الانتقال السياسي الذي يمكنه وحده أن يعيد توحيد سورية على أساس التوافق، وعلى أساس تقييم جميع الأطراف السياسية تنازلات لصلحة الشعب السوري. أيضاً، تنسرج هذه الاتجاهات مع بقاء سورية مقسمة إلى ثلاثة أقسام، لكل قسم منها «استحقاقاته» و«أعراضه الوطنية» الخاصة به، دوناً عن ملايين السوريين الآخرين في المناطق الأخرى من سورية، والملايين الذين خارج سورية...»

وما الحل؟

الحل، هو بالإصرار على تنفيذ 2254 كاملاً، ودون انتظار الأمريكي، مع ترك الباب موارياً له إن أراد الالتحاق، لأن التحاقه «حين يتحقق» يمكنه أن يختصر بعض المسافات... ينبغي للوطنيين السوريين من كل الأطراف أن يتعاملوا مع الأمريكي ضمن منطق عوائه العريض هو ذاك نفسه المكتوب على بوابة الجحيم في كوميديا دانتي: «لنم أيها الداخلون هنا! اقطعوا كل رجاء»، لا ينفي بحال من الأحوال انتظار احتمال الاتفاق مع الأمريكي... لأن عملية الانتظار هذه تصب في مصلحته بالذات، لأن وضع سورية والسوهبيين بات على درجة من الخطورة غير مسبوقة إطلاقاً، أخطر حتى من الوضع الذي وصلته نهايات عام 2015... ولذا يجب على القوى الوطنية السورية عدم انتظار أحد لأن توافقها يسهل ويensus التفاوقات الدولية، يجب عليها توسيع حدود التفاوق فيما بينها تمهيداً للدخول في التطبيق الكامل للقرار 2254، التفاوق الذي تتشكل مذكرة التفاهم الموقعة بين حزب الإرادة الشعبية ومجلس أحد أدمنته وأحد أشكاله الأولية...»

ما هو المتوقع من أمريكا إذاً؟
برأينا، تدل المؤشرات والواقع التي أوردناها هنا، أن احتمال استمرار الولايات المتحدة في السياسات نفسها اتجاه سورية «أي: سياسات المستنقع» هو احتمال عال. خاصة وأن الشمار السامة لتلك السياسات باتت قريبة من اليد الأمريكية، ليس المقصود قطعاً تنفيذ 2254، بل العكس تماماً، المقصود هو منع تنفيذه، والوصول بسوريا إلى دولة مقسمة تقسيم أمر واقع بشكل دائم، وإلى منطقة نزاعات وفوضى لعدة عقود لاحقة، وهذا ينسجم تماماً مع الرسمة الأمريكية الأوسع التي تتضمن على الأقل الخطوط العامة التالية بما يخص منطقتنا: ليس لدى الأمريكي في ظل أزمته الاقتصادية والسياسية العميقة، فائض قوة كافٍ لإبقاء كم كبير من قواته وقواعده في المنطقة، وهو بحاجة إلى تركيز قواه المتراجعة بالمعنى العام على التخوم المباشرة لروسيا والصين، والصين خاصة، ما يستدعي منه إيجاد معادلة تتطلب أقل قدر ممكن من القوات في منطقتنا. في الوقت نفسه، ليس مسموحاً أن تنفتح آفاق الاستقرار أمام منطقتنا، لأن المعنى المباشر لذلك هو وضع مشروعى الحزام والطريق والأوراسي، موضع التنفيذ بطاقة قصوى، أو على الأقل بطاقة أعلى بكثير مما هي عليه الآن. وهذا سيعطي إلى غير رجعة، ليس «أسطورة المثلث متتساوي الأضلاع» فحسب، بل وسيقوض النفوذ الغربي في آسيا وأفريقيا، والذي اعتمد خلال الفرون الخمسة الماضية على التجارة البحرية، وعلى ضرب التجارة البرية بشتي السبل... إنهاك سورية إلى درجة لا تقوم لها قائمة بعدها، عبر تدمير حياة سكانها، واقتراهم ونشرديهم، والحق خسائر شديدة العمق تند عقوداً طويلة، وجباراً وجبارين وأكثر. «من ذلك ما ذكرناه حول الأطفال المصايبين بالقذامة مثل، وعن الأطفال بلا تعليم، وغيرها من الكوارث الوطنية الكبرى»... وصولاً إلى جرّ سورية نحو مستنقع التطبيع، وهو الهدف شديد الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، وللجان الصهيوني

ليس لدى الأمريكي في ظل أزمته الاقتصادية والسياسية العميقة فائض قدرة كافٍ لإبقاء كم كبير من قواته وقواعده في المنطقة

وصفا الاتصالات الثنائية بين البلدين بأنها «بلغت أعلى مستوى لها في التاريخ»... في إشارة لا يصعب فك رموزها المرتبطة مباشرة بما أسلفنا الحديث عنه من محاولات البعض في الولايات المتحدة تكرار ما جرى هذه الخطة الكبرى، وكان مستشار نيكسون للأمن القومي.

ترامب كان يحاكي في سلوكه هذه النصيحة شكلاً، وشكلاً فقط، أي: كانت هناك إشارات يجري إطلاقها بين الحين والآخر عن إمكانات الانتشار العسكري الأمريكي حول العالم بصيغة عامة تضمنت: «الوجود العسكري الأقوى للولايات المتحدة سيكون في منطقة المحيط الهادئ وأوروبا، بينما سيكون في الشرق الأوسط بما يكفي لتلبية احتياجات معينة».

سوريا والتوزع العسكري الأمريكي
«الإستراتيجية المؤقتة»، تحدثت عن الانتشار العسكري الأمريكي حول العالم بصيغة عامة تضمنت: «الوجود العسكري الأقوى للولايات المتحدة سيكون في منطقة المحيط الهادئ وأوروبا، بينما سيكون في الشرق الأوسط بما يكفي لتلبية احتياجات معينة».

المتابع للشأن السوري لا يمكنه أن يقرأ الجملة السابقة دون أن يتذكر فوراً ما يلي: «إن تواجدنا العسكري» في سوريا، رغم صغره، مهم لهذه الكونفرس الحسابية الكلية. لذا نحن الكونفرس والشعب الأمريكي والرئيس على إبقاء هذه القوات قائمة. ولكن مرة أخرى، هذه ليست أفغانستان. هذه ليست فيتنام. هذه ليست مستنقعاً. وظيفتي هي جعلها مستنقعاً للروس».

الكلام السابق هو لجيمس بيغري المبعوث الأمريكي السابق إلى سوريا، قاله خلال ندوة عقدها معهد هدسون الأمريكي بتاريخ 05/12/2020... وهو كلام كرره في أكثر من مناسبة، بل وزاد عليه في ندوة أخرى مع Defense One يوم 12 تشرين الثاني من العام الفائت قائلاً: «الجمود/ الأمريكي متركز حول الوصول إلى معادلة ذهبية في توزيع الضغوط والتوافقات على كل من العمالدين، بهدف زيادة المسافة بينهما بحيث يتم الوصول إلى مثلث متتساوي الأضلاع بين الدول الثلاث (الصين، روسيا، الولايات المتحدة)»...

ليس نافلاً التذكير هنا بالخبر الرسمي الذي صدر عن الكرملين يوم 28 كانون الأول 2020 عن الاتصال الهاتفي الذي أجراه رئيس الصين وروسيا، والذي قال: إن الرئيسين

عام القمح.. هل يكفي الشعار؟!



فترة حصاد الموسم، مطلع تموز القادم.

أسعار الأسمدة

إحدى المشكلات المستمرة والدائمة بالنسبة لل耕耘ين ترتبط بـ«الأسمدة»، وبسعرها ومواصفتها، والأهم: بـ«مواعيدها»، حيث غالباً ما تكون الأسمدة بمختلف أنواعها محتركة من قبل البعض، مستوردين أو تجار السوق السوداء، الذين يتحكمون بها كما ونوعاً ومواعيدها توفر، وبالتالي سعرها تحت ضغط عوامل الضرورة والاستغلال، سواء كانت من إنتاج معامل الدولة، أو من إنتاج القطاع الخاص واستيراده.

فيما يلي أسعار بعض أنواع الأسمدة بحسب ما وافانا بها أحد المزارعين في محافظة حلب: السوبر فوسفات إنتاج معامل الدولة سعره يصل إلى 35 ألف ليرة، في السوق السوداء طبعاً وذلك لقاء الكيس ذي الوزن 50 كغ. السوبر فوسفات من إنتاج القطاع الخاص، يصل سعره إلى 40 ألف ليرة وذلك لقاء الكيس بوزن 50 كغ، في السوق السوداء أيضاً.

نترات الأمونيوم عيار 26 إنتاج معامل الدولة، الكيس 50 كغ بسعر 35 ألف ليرة. يوريما 46% من إنتاج معامل الدولة بسعر 35 ألف ليرة في السوق السوداء لكيس بوزن 50 كغ.

حيث تعتبر التكاليف المقدرة على الأسمدة مرتفعة بالمقارنة مع بقية التكاليف، طبعاً بحسب طبيعة الأرض ومساحتها ونوع المحصول، وهي مرتبطة بـ«متغيرات سعر الصرف من الناحية العملية». والسؤال على ألسنة الفلاحين بعد كل ذلك: هل سيكون العام الحالي عام القمح على ضوء التكاليف الحالية والمتوعدة لاحقاً، أم أنه سيكون شعاراً من جملة الشعارات التي تم ابتلاعها من قبل بعض الجهات، الذين لا مصلحة لهم بالإنتاج، مهما كان نوعه؟!

بحدود 5 أطنان قمح، وذلك بحال كان موسم الأمطار جيداً وتجاور 300 ملم، أما إن كان موسم الأمطار دون الوسط فيكون الإنتاج بين 3-1.5 طن للهكتار فقط، وكذلك فإن وسطي التكاليف لكل هكتار قد تصل إلى 1,250,000 ليرة، أي: 125 ألف ليرة لكل دونم تقريباً.

كذلك وافانا أحد المزارعين في محافظة درعا ببعض التكاليف الرئيسية لزراعة دونم واحد بالقمح كما يلي: ثمن بذار 11 ألف ليرة - أجور فلاحة 16 ألف ليرة - ثمن سماد 10 آلاف ليرة - 8 آلاف مبيدات - 8 آلاف ليرة أجور نقل إلى مركز الحبوب - 20 ألف ليرة حصاد، وبحسب المزارع فإن كم الإنتاج في الدونم الواحد يتراوح بين 400-300 كغ قمح، ووسطي تكلفة الدونم الواحد الإجمالية يصل إلى 125 ألف ليرة أيضاً.

خسائر متوقعة

الفارق بين السعر الحكومي «المدعوم» وأعلاه والتكلفة التقريرية بحسب كل من المزارعين في حلب ودرعا، وبالبالغ بحدود 100 ألف ليرة، من المفترض أن يغطي بدل عائد استثمار الأرض لمدة 9 أشهر، فترة الموسم، أي: بحدود 11 ألف ليرة عن كل شهر، وكذلك من المفترض أن يؤمن المزارع لـ«الهكتار» مستوى معيشة لائق لقاء عمله وجهده واستثمار أرضه طيلة فترة الموسم أيضاً! فهل 11 ألف ليرة لقاء استثمار كل دونم أرض، مهما كانت نسبة الحياة والاستثمار بالنسبة للمزارعين، تتحقق ما هو مفترض أعلاه، أم أن المزارعين أمام خسائر متوقعة مع نهاية الموسم القادم من القمح؟

علمأً أن الحسابات أعلاه بدأت تسجل الكثير من التبدلات مع المتغيرات الطارئة على سعر الصرف اعتباراً من مطلع العام الحالي، وخاصة بالنسبة للأسمدة والمبيدات، ولن تنتهي وتستقر الحسابات النهائية إلا عند

من المزارعين للموسم القادم، وذلك خلال جلساتها المنعقدة بتاريخ 2020/11/3.

فقد ورد على موقع الحكومة ما يلي: «حدد مجلس الوزراء سعر شراء محصول القمح من الفلاحين للموسم المقبل بمبلغ 450 ليرة للكيلوغرام، مع منح مكافأة تسليم بواقع 100 ليرة لكل كيلوغرام لمن يسوق أقامه لمراسك مؤسسة الحبوب». سعر الشراء أعلى يبدو مشجعاً لل耕耘ين، لكن ماذا عن حقيقة هذا التشجيع بالنسبة لل耕耘ين ومستوى معيشتهم؟ يحسب أحد مزارعي محافظة حلب، فإن كل هكتار ينتفع وسطياً بحدود 5-3 أطنان قمح، بينما قال أحد مزارعي محافظة درعا: إن كل دونم أرض ينتفع بحدود 300-400 كغ قمح، وبحسابات الحكومة أعلاه فإن كل دونم، أي: ما يعادل 400 كغ قمح بحسب وسطي الإنتاج التقريري، يستدعي مقابله للمزارع مبلغاً وقدره 220 ألف ليرة واصلاً إلى مراكز الحبوب، فماذا عن تكاليف المزارع من هذا البالغ؟

حسابات الفلاحين

بحسب أحد المزارعين في محافظة حلب، فإن زراعة القمح تكلف المصارييف الرئيسية التالية: أجور فلاحة 30 ألف ليرة للهكتار - ثمن البذار 100 ألف ليرة للهكتار - بذار «نشر البذار» 30 ألف ليرة للهكتار - ثمن سماد سوبر فوسفات 120 ألف ليرة للهكتار - أجور حصاد تتراوح بين 6-7% من الإنتاج. طبعاً لم يرد في تفاصيل التكلفة أعلاه «أجور النقل - ثمن المبيدات - تكاليف السقاية عند اللزوم - ثمن الأكياس...» والأهم: مدة استثمار الأرض خلال الموسم، والتي تبدأ بشهر تشرين الثاني وتنتهي بشهر تموز، أي: تسعه أشهر. وبحسب المزارع، فإن وسطي إنتاج الهكتار

تم اعتبار عام 2021 عام القمح من قبل وزارة الزراعة، وذلك كمحاولة لإعادة الاعتبار لهذا المحصول، بعد الأزمات التي لحقت بمواسم القمح المتعاقبة خلال العقود الماضية، وخاصة خلال سنوات الحرب والأزمة، انحساراً بالمساحات المزروعة وتراجعاً في الإنتاج، وبرغيف الخبز بالنتيجة، تعبيراً مباشراً عما ألت إليه حال الأمن الغذائي للمواطن من تدهور.

فهل سيكون عام 2021 عام القمح فعلاً، وماذا عن تكاليف زراعته بحسب المزارعين؟

هراسك فاسيون

محصول استراتيجي مدعم.. ولكن! يعتبر محصول القمح من المحاصيل الإستراتيجية «المدعومة» الملحوظة في الخطط الزراعية من كل عام، ارتباطاً بمجمل السياسات الاقتصادية الاجتماعية كما هو مفترض.

فأهمية المحصول ليست محصورة بالأمن الغذائي للمواطنين عبر ما يمثله رغيف الخبز كمنتج رئيسي مدعم فقط، أو ما يتفرع عنه من منتجات غذائية أخرى، مثل البرغل والفريكة وغيرها. بالإضافة إلى بعض الصناعات الغذائية المرتبطة به كمحصول، مثل: المعكرونة والشعيرية وغيرها.. كالحلويات وكافة المعجنات، بل كذلك في مجال السلالات المرتبطة بهذا المحصول، زراعة وانتاجاً وتسويقاً، وكذلك عمليات الاستيراد والتصدير، والشراحت الاجتماعية الواسعة العاملة في هذه السلاسل. لقد تعرض محصول القمح للكثير من التراجع خلال السنوات الماضية على المستوى الكمي، وذلك بسبب انحسار المساحات المزروعة عموماً، ولخروج بعض الأراضي الزراعية عن الخدمة، بسبب الحرب والعمليات العسكرية، بالإضافة إلى مجلس السياسات الاقتصادية التي انعكست سلباً على الإنتاج عموماً، وليس الإنتاج الزراعي فقط.

وقد كان لهذا التراجع الكبير من الانعكاسات السلبية، سواء على مستوى الأمن الغذائي للمواطنين، أو على مستوى الصناعة وسلامس الإنتاج والتوزيع. وقد تجرع المواطن التداعيات السلبية للتراجع المحصول، ليس على مستوى تخفيض الدعم عن رغيف الخبز فقط، بل وعلى مستوى سقف الاستهلاك اليومي من هذا الرغيف، الذي أصبح أقل من حدود حاجة الاستهلاك الفعلي، وخاصة بعد ما أصاب سلة الاستهلاك الغذائي اليومي للمواطنين من تقصص بسبب ارتفاعات الأسعار غير المنسقة والمستمرة. على الطرف المقابل، ربما لا يخفى على أحد أن هذا التراجع تم استثماره على أكمل وجه من قبل سد فجوة نقص الحاجة من القمح والدقيق وغيرهما، وراكموا الكثير من الأرباح بذرية الحرب والحاصر والعقوبات خلال السنوات الماضية، على حساب المستهلكين، والاقتصاد الوطني عموماً، باعتبار القمح من المحاصيل الإستراتيجية المدعومة، وكذلك رغيف الخبز كمادة غذائية رئيسية.

حسابات الحكومة

رفعت الحكومة سعر شراء محصول القمح

فيسبوكيات

كيف تقنن الكهرباء من دون كهرباء!!!



نفتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهمكم متداول عن الواقع الاقتصادي المعيشى، والذي يزداد تردياً يوماً بعد يوم بسبب ارتفاعات الأسعار المتتالية دون توقف وسقف، يقول البوست:

- «بكرة أغلى... تعديل سوري». حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة: أن «وزارة الزراعة تطلق برنامج دعم المنتج الريفي السوري وتسويقه من محافظة اللاذقية، ويستهدف 82 قرية في 3 محافظات كمرحلة أولى»، علق البعض وبالتالي:

- «السماء يا بشـر... والـارض حـزينة ولـن تـفـضـ بـخـيرـها لـلـناسـ».

- «لا مازوت للجرار عطـونـا ولا سـمـادـ». حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة: أن «رئيس مجلس الوزراء يوافق على توصية اللجنة الاقتصادية باستمرار المصرف الزراعي التعاوني ببيع السماد الأزوتى للفلاحين بالسعر المدعوم ولموسم القمح حـصـراً، وذلك حتى نهاية شهر آذار الجـاري»، عـلق البعض بما يلي:

- «وبـقـيـةـ الزـارـاعـاتـ مـذـينـ مـنـجـبـلاـ سـمـادـ؟ـ كـيـسـ السـمـادـ مـتـوفـرـ عـنـ الدـنـجـارـ بـسـعـرـ 100ـ أـلـفـ لـكـيـسـ فـيـ بـلـدـ هـذـاـ عـدـلـ».

- «ليـشـ لـلـقـحـ بـسـ؟ـ؟ـ بـعـدـينـ كـلـ شـيـ بـالـبـلـدـ صـارـ بـدـوـ توـصـيـةـ مـنـ الجـلـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ؟ـ؟ـ يـعـنيـ مـاـ فـيـ ثـقـةـ بـدـورـ الـوـزـارـاتـ!ـ».

حـولـ الخبرـ الذـيـ يـقـولـ «سيـامـكـوـ سـتـطـرـحـ سيـارـةـ قـرـيبـاـ بـسـعـرـ منـاسـبـ»، عـلقـ البعضـ بماـ يـليـ:

- الشعبـ مـالـوـ قـرـدـ يـشـتـريـ بـسـكـيـتـ.ـ لوـ فـاتـخـينـ مـعـلـ زـيـوـتـ أوـ مـنـشـأـةـ تـولـ طـاقـةـ كـهـربـائـيـةـ أـحـسـنـ».

- «الـعـالـمـ مـاـ قـادـرـهـ تـشـبـعـ الـقـمـهـ بـكـيـنـ نـشـتـرـيـ سـيـارـهـ».

حـولـ الخبرـ الذـيـ يـقـولـ: «الـجـلـةـ الـعـلـبـاـ إـلـصـاحـ الـقطـاعـ الـعـامـ الـاـقـتـصـادـيـ تـنـاقـشـ حـزـمـةـ مـنـ الـقـضـائـاـ الـمـالـيـةـ وـالـتـنـظـيمـيـةـ وـالـقـانـوـنـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـهـ»، عـلقـ البعضـ بالـتـالـيـ:

- «أـيـنـ اـعـادـةـ تـشـغـيلـ مـعـلـ إـطـارـاتـ أـصـفـ دـوـلـابـ سـيـارـةـ صـارـ بـ100ـ أـلـفـ».

- «مـاـ فـيـ غـيـرـ الـاجـتمـاعـاتـ وـمـصـارـيفـهاـ وـعـارـضـ الـوـاقـعـ فـيـ شـعـبـ دـبـحـهـ الـغـلـاـ وـالـطـمـعـ وـالـفـقـرـ».

حـولـ الخبرـ الذـيـ يـقـولـ «وزـارـةـ الـزـارـاعـةـ تـقـوـعـ انـخـفـاضـ أـسـعـارـ الـبـطـاطـاـ خـالـلـ شـهـرـ»، عـلقـ البعضـ بماـ يـليـ:

- «طـبعـاـ لـأـنـهـاـ مـنـ إـنـتـاجـ الـفـلـاحـ يـاـ لـيـتـهـ تـوـقـعـ بـاـنـخـفـاضـ سـعـرـ الرـزـ وـالـسـكـرـ وـمـوـادـ الـبـنـاءـ».

- «طـبعـاـ وـقـتـ بـدـوـ الـفـلـاحـ يـنـذـلـ الـمـوـسـمـ بـتـنـزـلـواـ الـأـسـعـارـ لـأـنـ التـجـارـ الـفـلـاحـ بـدـونـ يـشـتـرـوـ الـمـوـسـمـ وـبـخـزـنـوـهـ بـالـبـرـادـاتـ وـقـتـ بـيـنـتـهـيـ موـسـمـ الـفـلـاحـ وـبـنـذـلـ التـاجـرـ مـخـزـنـ الـبـطـاطـاـ بـيـصـيرـ سـعـرـهاـ بـالـتـارـ هـنـاكـ مـنـ يـحـارـبـ الـفـلـاحـ».

- «لـوـلـاـ التـصـدـيرـ وـالـتـهـريـبـ..ـ لـأـكـلـنـ الـلـحـومـ بـدـلـ الـبـطـاطـاـ».

حـولـ الخبرـ الذـيـ يـقـولـ: «أـعـلـنـ شـرـكـةـ سـكـرـ تـلـ سـلـبـ عنـ فـتـحـ بـابـ التـعـاـقدـ معـ الـفـلـاحـينـ لـزـرـاعـةـ مـصـحـولـ الشـونـدرـ السـكـريـ لـعـامـ 2021ـ 2022ـ وـذـكـ اـبـتـاءـ مـنـ يـوـمـ الـأـحـدـ الـمـقـبـلـ وـيـسـتـمـرـ حـتـىـ الثـامـنـ وـالـعـشـرـينـ مـنـ شـهـرـ آـذـارـ الـحـالـيـ»، عـلقـ بعضـ الـمـوـاـطـنـيـنـ بماـ يـليـ:

- «قـلـةـ الـجـدوـيـ الـاـقـتـصـاديـةـ؟ـ؟ـ؟ـ؟ـ وـحـالـيـ رـجـعـتـ الـجـدوـيـ!!!!ـ».

- «يـاـ رـيـتـ تـعـرـفـ إـذـاـ رـحـ يـقـمـواـ بـضـخـ الـمـيـاهـ إـلـىـ سـدـ أـفـاـيـاـ وـتـوـزـعـ الـمـيـاهـ أـيـمـ السـقـاـيـةـ عـنـ طـرـيقـ الـفـتـحـاتـ الـأـرـضـيـةـ الـتـيـ تـمـ تـمـدـيـهـاـ بـالـأـرـاضـيـ الـرـزـاعـيـةـ كـيـ تـعـرـفـ وـتـقـمـ بـالـتـسـجـيلـ عـلـىـ التـارـيـخـيـ لـزـرـاعـةـ هـذـهـ الـمـادـةـ».

حـولـ حـدـيـثـ وزـارـةـ الـكـهـربـاءـ أـنـ «الـأـيـامـ الـقـادـمـةـ سـتـشـهـدـ تـحـسـنـاـ بـوـاقـعـ التـقـنـيـنـ الـكـهـربـائـيـ»، عـلقـ البعضـ بماـ يـليـ:

- «تـشـالـلـهـ بـسـ مـاـ يـصـيـرـ الـعـكـسـ!ـ».

- «سـمعـناـ وـعـدـ كـثـيرـ مـعـ الـأـسـفـ كـلامـ كـثـيرـ وـالـغـلـ قـلـيلـ».

وـنـخـمـتـ مـعـ بـوـسـتـ تـهـكـيـ مـتـداـلـ يـتـنـاـوـلـ وـاقـعـ الـعـوزـ الـذـيـ وـصلـ إـلـيـ الـمـوـاـطـنـ، يـقـولـ الـبـوـسـتـ:

- «الـلـهـ يـمـرـقـ هـالـشـهـرـ عـلـىـ خـيـرـ،ـ ماـ ضـلـ بـالـبـرـادـ غـيرـ طـرـوفـ الـتـحـاـمـيـلـ!ـ!ـ!ـ وـنـاقـلـ الـكـفـرـ لـيـسـ بـكـافـرـ».

أـوـ مـاـ بـتـقـرـاـ العـنـوانـ بـتـقـولـ شـوـ عـمـ يـحـكـوـ هـدـولـ؟ـ؟ـ طـبـ اـسـمـعـولـيـ آـخـرـ مـاـ تـصـرـيـحـ عـنـوـ».

■ دارين السكري

قال وزير الكهرباء: «لو قـاتـتـ كـلـ عـائلـةـ باـسـتـخـدـامـ حـصـتـهاـ مـنـ الـكـهـربـاءـ بـإـدـرـاكـ لـتـمـ إـلـغـاءـ التـقـنـيـنـ».

وـمـنـ هـونـ فـيـكـوـنـ تـعـرـفـواـ كـيـفـ فـلـنـاـ يـليـ شـافـطـةـ كـهـربـاءـ الـبـلـدـ كـلـ وـمـاـ لـنـاـ عـرـفـانـينـ نـسـتـخـدـمـاـ بـإـدـرـاكـ!!ـ».

ولـكـ يـاـ سـيـادـتـوـ هـنـنـ هـلـ التـلـفـزـيونـ أبوـ الشـاشـةـ أـبـوـ 12ـ فـوـلـطـ وـالـبـرـادـ وـالـغـسـالـةـ».

لاـ يـاـ رـبـيـ مـنـشـانـ الـكـذـبـ...ـ الغـسـالةـ صـفـيـانـةـ مـنـظـرـ لـأـنـوـ وـجـةـ الـغـسـيلـ مـمـكـنـ

تـضـلـ لـحـوـالـيـ يـوـمـيـنـ...ـ لـهـيـكـ التـقـنـيـنـ قـامـوسـنـاـ سـيـاسـةـ الـغـسـيلـ وـرـجـعـنـ لـأـيـامـ التـقـنـيـنـ وـصـرـنـاـ نـفـسـلـ عـ أـيـدـيـنـاـ».

أـمـاـ يـاـ سـجـحـ اللـهـ يـاـ سـيـادـتـكـ إـذـوـنـ شـغـلـ الـقـاظـانـ لـنـتـحـمـمـ...ـ فـبـحـ خـبرـكـ إـذـوـنـ الـعـالـمـ عـمـ تـعـلـمـ تـبـاعـدـ اـجـتـمـاعـيـ مـلـزمـ لـأـنـ ماـ حـدـاـ عـنـدـوـ مـيـ سـخـنـةـ لـلـحـامـ».

أـمـاـ بـالـنـسـبةـ لـلـرـاوـتـرـ...ـ فـبـحـ خـبرـكـ ماـ عـمـ نـشـغـلـوـ وـعـمـ نـفـرـ تـلـغـيـ اـشـتـرـاكـنـ وـنـرـوحـ مـنـ خـزـينـةـ الـاـتـصـالـاتـ...ـ لـأـنـوـ

الـإـنـتـرـنـتـ أـبـطـاـ مـنـ السـلـحـفـةـ اللـهـ وـكـيـلـكـ...ـ صـحـ...ـ أـبـقـواـ جـيـبـوـلـنـاـ الـكـهـربـاءـ مـثـلـ الـعـالـمـ وـالـخـلـقـ مـنـشـانـ نـعـرـفـ عـ الـأـقـلـيـةـ تـنـعـلـ الـكـهـربـائـيـ،ـ وـشـكـلـ حـالـةـ مـنـ الـاـسـتـهـالـكـ الـكـهـربـائـيـ...ـ كـيـفـ تـدـركـوـ لـهـادـ الـاـخـتـرـاعـ يـليـ اـسـمـوـ الـكـهـربـاءـ».

شوـ بـدـكـونـ بـالـحـكـيـ؟ـ؟ـ مـبـدـرـينـ نـحنـ...ـ

لـكـ يـاـ أـخـيـ مـوـ بـاـيـدـنـا...ـ قـسـمـاـ بـالـلـهـ لـوـلـاكـ وـلـوـلـاـ تـدـابـيرـكـ وـتـقـنـيـنـكـ كـنـاـ حـتـىـ هـلـ

الـسـاعـةـ وـنـصـ مـنـ 24ـ سـاعـةـ مـاـ كـنـاـ

شـفـنـاهـا...ـ فـضـلـكـ مـاـ رـحـ نـنسـاءـ!!!ـ

وـقـالـ سـيـادـتـوـ كـهـربـاءـ فـيـ أـيـةـ دـوـلـةـ فـيـ الـعـالـمـ

الـكـهـربـاءـ فـيـ أـيـةـ دـوـلـةـ لـاـ يـتـجـاـزـ 15ـ كـيـلـوـ

وـاطـلـ»ـ مـنـ الـكـهـربـاءـ يـومـيـاـ...ـ

بـسـ سـيـادـتـوـ شـكـلـوـ بـعـالـمـ تـانـيـ غـيرـ

عـالـمـاـنـ وـأـقـعـنـاـ يـليـ عـايـشـنـ فـيـهـ...ـ

لـسـ كـلـاـ دـقـ الـكـوـزـ بـالـجـرـةـ بـيـقـولـوـ دـوـلـةـ

مـتـحـضـرـ!!!ـ

وـلـكـ يـاـ سـيـادـتـكـ وـقـتـ بـدـكـ تـعـلـمـ مـقـارـنـةـ

بـيـنـ بـلـدـنـاـ الـمـتـخـلـفـ وـبـيـنـ بـلـدـ تـانـيـ

مـتـحـضـرـ...ـ بـسـ تـذـكـرـ مـنـ يـليـ خـلـاـ

سـوـرـيـةـ...ـ مـتـحـلـفـةـ...ـ شـبـيـهـ الـعـصـورـ

حـجـرـيـةـ!!!ـ

بـلـدـ فـيـهـ كـلـشـيـ وـخـيـرـاتـ بـتـغـرـيـ أـهـلـاـ

وـالـعـالـمـ...ـ وـمـتـخـلـفـ بـحـتـةـ بـكـلـ مـاـ تـحـمـلـهـ

وـالـدـرـائـعـ تـبـعـونـ...ـ لـيـشـ؟ـ؟ـ

الـمـوـضـوـعـ هـوـ عـبـارـةـ عـ خـنـقـ زـاـيدـ لـيـلـمـوـ

جـبـبـونـ أـكـثـرـ وـيـطـعـوـ بـعـدـ الـحـقـ عـ هـلـ

الـمـشـحـرـ الـغـلـبـانـ يـليـ اـسـمـوـ «ـمـوـاطـنـ»ـ...ـ

وـمـالـوـ جـدـيـدـ عـلـيـهـوـ...ـ بـسـ الـجـدـيـدـ هـوـ

إـنـوـ أـوـلـ حـكـمـةـ بـتـحـطـ الـحـقـ دـائـمـاـ وـأـبـداـ

عـلـىـ شـعـبـهـاـ...ـ

وـرـبـيـ مـنـ عـالـيـ سـمـاهـ يـكـونـ بـعـونـواـ لـهـ

الـشـعـبـ عـ قـدـ بـسـ مـاـ عـمـ يـتـحـمـلـ...ـ

وزارة التربية تكافح الدروس الخاصة!



المكلف سوف لن يتعدى الـ 50 ألف ليرة سورية، يقتضيها في آخر الفصل. فهل هذا سوف يغري الخريجين لأخذ التكاليف والالتحاق بالمدارس لسد الشواغر؟ بعد كل هذه الأسباب يُجبر الوزير مشكلة الدروس الخاصة على المعلم الذي يضطر إلى إرهاق نفسه بالعمل الإضافي ليكتفي أسرته من العوز، في الوقت الذي يمارس الفاسدون في قطاع التربية دورهم في إغاثة المغتربين من التدريس الخاص، وخاصة لطلاب الشهادات الإعدادية والثانوية، عن طريق تسيير الأسئلة والتزويج لهم، وهذا ليس خفيًا عن أعين الناس، وعن أعين بعض المفتشين أيضًا.

ماذا عن المدارس والمعاهد الخاصة؟ ربما كان من الأجدى للوزارة أن تشير إلى المدارس والمعاهد الخاصة، بدلاً من التركيز على بعض المعلمين الباحثين عن لقمة العيش الكريم! فماذا عن الرسوم التي تتضاعفها بعض المدارس والمعاهد الخاصة، والتي تتجاوز بعضها الملايين، كرسم سنوي على كل طالب؟ وماذا عن المترفين من ذوي الطلاب الذين يتسابقون في التسجيل في بعض هذه المدارس؟ فهو لاء من تتطبق عليهم مفردة التباكي والتبرج والمنافسة فيما بينهم، والتي لا يمكن تعيمها على البقية الباقية من ذوي الطلاب المفترضين، الباحثين عن سد الفجوات التعليمية في بعض المواد والدورات عبر الدروس الخاصة، بسبب الإزدحام الصفي أو نقص المدرسين أو عدم توفر مساعدات التدريس، وغيرها من المبررات الفعلية كنواص تعليمية معروفة وزارياً وحكومياً، والتي تؤدي إلى تراجع الطلاب على المستوى التعليمي والتحصيل العلمي المطلوب.

ثم هل من الأخلاق أن تورد كلمة «ملاحقة» في صدد هذه المشكلة، وأنهم أصحاب جرائم جنائية، أما يكفيهم انتقاداً لحقوقهم وكرامتهم بهذه السياسات والقوانين؟!

المناهج ليست بريئة من هذه المشكلة؟

لو سالت ذوي الطلاب عن المناهج الدراسية، حتى للسنوات الأولى من الصف الأول والثاني والثالث، ستكون الإجابة أنهم يعجزون عن تعليم أبنائهم إلا عن طريق معلم أو معلمة متخصصين في الحقن التربوي للحلقة الأولى بسبب سوء الطرح والتعقيد في الأسئلة، وأن المنهج موضوع لينفذ ضمن الآليات والاستراتيجيات الحديثة التي يعجز المعلم عن تنفيذها تبعاً لواقع المدارس والإمكانات، كما أن المناهج التعليمية عموماً هي مثاراً لانتقاد المتخصصين، إذ إنهم لا يرضون عن كثير من التعقيبات في كثير من الكتب، ما يؤدي إلى عدم إتمامها ضمن الخطة الزمنية المخطط لها، أو الصعوبة فيه، والموجهون التربويون يعلمون حقيقة هذه المشكلة ولكن مراكز تطوير المناهج نادراً ما تستجيب لهذه الشكاوى!

هل تسائلت وزارة التربية ما هي الأساليب التي تدفع المدرسين لإعطاء الدروس الخاصة؟

وتبقى محصلة المناهج من أهم الأسباب التي تدفع الأهالي إلى طلب الدروس الخاصة لأنها، الشواغر سبب إضافي لضعف تحصيل الطلاب نوّه وزير التربية إلى أن الوزارة تعمل على رفع أجور المكلفين، فهل هذا الرفع سوف يملاً نقص الشواغر؟ تقاد لا تخلو مدرسة في الريف أو المدينة من نقص في كوادرها، وللمواد الأساسية كالرياضيات واللغات، مع كثرة الخريجين المتخصصين! فلو افترضنا أن الأجور قد ارتفعت إلى الضعف، ومع احتساب الضرائب، فإن أجور

تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي، وبعض المواقع السورية، خبراً على لسان وزير التربية، أن وزارة التربية تتخذ إجراءات للحد من الدروس الخصوصية، وذكر أن الضابطة العدلية سوف تعمل على ملاحقة المدرسين الذين يقومون باعطاء الدروس الخاصة، واستثنى منها ما كان ذا طابع إنساني في حال اقتصر على اعطاء طالب بمفرده، وتوعدهم بغراوة مالية كبيرة، محملاً الأهالي مسؤولية تلك الظاهرة، زاعماً أنها أصبحت في كثير من الأحيان لمجرد التباكي «موضة»!

عمار سليم

طبعاً لا ننفي انتشار الدروس الخاصة بأجر كبير لقاء الدرس الواحد الذي قد يصل بعض الأحيان إلى 15 ألف ليرة سورية يدفعها بعض الأهالي المترافقين، ولكن هذه الحالات تشتت القاعدة ولا تنفيها. ثم إن المعلمين عموماً ليسوا مسرورين بأنهم يعملون ساعات طوال، متلقين من منزل إلى آخر على حساب راحتهم وعائلاتهم، ليحصلوا على عكاف يومهم بأجر بسيطة من شريحة شديدة الفقر.

كل الناس يعلمون أن راتب المعلم في الوقت الحالي أصبح لا يكفيه ليؤمن على التوالي، في ظل انهيار الليرة وازدياد الغلاء، فكيف له أن يتم الشهر بهذا الأجر الشكلي الذي لا يلي حاجاته؟

حقيقة الوضع المعيشية للمعلمين

تجعل نقابة المعلمين في مؤتمرها أن تطرح موضوع الأجر، الذي ربما لا يكفي المعلم ثمناً لحقيقة أو حداً يتعلمه! كيف له أن يتفرغ للعملية التعليمية بأداء عال وهو تحت مطرقة الفقر وسندان الحاجة؟ وهل من المعقول أن يعمل بهم أخرى تبعد عن إطار التعليم، وتؤدي إلى تضليل مقدراته العلمية؟ من الطبيعي له أن يمارس مهنته خارج المدرسة كونه معلماً متخصصاً، وهو بأمس الحاجة إلى دخل إضافي يقيه من العوز. فهل نظرت وزارة التربية إلى هذه الحال التي وصل إليها المعلم قبل أن توزع إلى الضابطة العدلية ملاحقة؟

أما عن الحلول التي ذكرها، فهي دورات الاستحقاق الممولة التي تشرف عليها وزارة التربية، ورفع قيمة أجور المكلفين! فهل هذا كاف لمكافحة الدروس الخاصة التي ارتفعت قيمتها مؤخرًا؟

معالجة النتائج بدلاً من معالجة الأسباب

دائماً تلجأ الحكومة إلى معالجة النتائج متجاهلة أسباب المشكلة، والتي هي حوصلة سياساتها المحابية للفاسدين، والانهيار الاقتصادي والاجتماعي، الذي يسبب بدوره انهياراً تعليمياً وثقافياً. فهل تسائلت وزارة التربية: ما هي الأسباب التي تدفع المدرسين لإعطاء الدروس الخاصة؟ وما هي الأساليب التي تدفع الأهالي إلى طلب المدرسين الخاصين؟ لا بد أن الأهالي الذين حملهم وزیر التربية المسؤولية غير مسرورين وهم يتذمرون نفقات إضافية في ظل الاختناق المعيشي، ونستثنى الذين قال عندهم أنهم يتبا徼ون بالدورس الخاصة لأولادهم، فهو لاء قلة لا يمثلون الأغلبية من الأهالي. فاللأغلب هم من الطبقة المفقرة الذين يخافون على مستقبل أولادهم في ظل تراجع البنية التعليمية في البلاد، ويضطرون إلى ترميم مستوى ابنائهم التعليمي عن طريق الدروس الخاصة.

إذا عرفت السبب بطل العجب!!



كالطلاب المقيمين بعيداً عن أهاليهم، أو غير المتزوجين... إلخ.

المواد المدعومة - حقيقة فهي مدعومة بالتصريحات فقط، لكن في الواقع فهي غير متوفرة بالصالات المخصصة لبيعها للأسف، مثل الادعاء عن توفر الزيت النباتي من النوع الجيد، ثم الحديث عن زيت القطن، ومع ذلك فهو غير متوفّر!

ما الحل مع هكذا ذكاء؟!

هناك مشكلة مرعبة في الكهرباء تواجه سورية عموماً، ولدينا مشكلة حقيقة في شبكات الاتصال الخليوي وبشكّة الإنترنـت، وهو أمر مؤسف من كل بد، ومع هذه الحال أصبح المطلوب من المواطن أن يقوم بمراجعة الصالات والمطابق للازدحام السابق، الذي لم يتم الانتهاء منه أساساً! ومن هنا نرى أن «البطاقة الذكية» قد فشلت عملياً بالخلاص من الإجراءات الروتينية التي عانى منها المواطن السوري من أجل الحصول على مخصصاته من المواد المدعومة، بعبارة أخرى تم إنتهاء وتجاوز الذكاء والاتفاق عليه، وبلا أدنى ذكاء!

فأين أصبح الذكاء والأذكياء وابداعهم؟! وهل هناك صعوبة فعلاً في زيادة عدد الصالات المخصصة لتوزيع وتسلیم المواد المدعومة؟

أم هناك مشكلة في الكميات المتوفرة من المواد المدعومة، ويتم التذرع كل مرة بسبب ما للتهرب من هذه الحقيقة؟

أم أن العملية برمتها عبارة عن تهرب من الدعم، وتطفيش منه، بشكل مباشر وغير مباشر، بغية الانتهاء منه بشكل كلي ونهائي لاحقاً؟

بالية عمل الرسائل، التي يحكمها «الذكاء»، الذي روجوا كثيراً له، وأسبغوا عليه من المحسن والمبالغة في الذكاء ما ليس فيه في بعض الأحيان!

مشاكل مستعصية

شدد مدير عام للسورية للتجارة «على ضرورة لا ينتظر المواطن الذي لم تصله رسالة استلام المواد المقتنة، وبيان عليه مراجعة باستلام المواد المقتنة، وأن يطلب المواد المقتنة للتأكد من أسباب عدم وصول رسالة الاستلام». يذكر أن مشروع «البطاقة الذكية» تم الإعلان عنه لتخفيض الأزدحام المزمن أمام أبواب الصالات الاستهلاكية، وبالرغم من إصدار هذه البطاقة - خارقة الذكاء، فما زالت هناك مشكل تواجه المواطنين، منها:

مشكلة الطوابير، فقد تم الإعلان عن «البطاقة الذكية» من أجل التخلص من طوابير الانتظار الطويلة. فما زال المواطنون إلى اليوم هذا يضطرون لإهدار الكثير من الوقت أمام الصالات، ولكن ليس من أجل الحصول على مخصصاتهم من المواد المدعومة! بل هذه المرة من أجل مراجعة المراكز بعد تلقّفهم رسالة الاستلام، ومن أجل أن يتمكنوا من الحصول على مخصصاتهم!

توفير «الرز - السكر - الشاي» المدعوم عبر ما يسمى بالبطاقة الذكية طبعاً في حال «إن وجدوا في الصالات أساساً»، ولكن جعل أسعار هذه المواد المدعومة مرتفعة جداً في السوق السوداء استناداً حاجة المواطنين الذين لا يمكنهم الحصول على هذه المواد بالذكاء الإلكتروني،

المشكلة الحقيقية هي الفشل في توفير المواد المقتنة لجميع الأسر السورية وليس تلك الذرائع والحجج التي يعلن عنها عبر الصحف والمواقع الإلكترونية

بداية للتذكير، «البطاقة الذكية» هي عبارة عن كود حكومي مربوط بدفتر كل عائلة سورية، ليحدد عدد أفرادها ويندرجها مواد أساسية بفترض بأنها مدعومة بـ«الجودة والسعر» حكومياً استناداً لعدد أفراد الأسرة، ومتوفّرة بكثرة في الصالات السورية للتجارة.

دعاً دادوا

الدعم الإلكتروني في خطـر!!

بين مدير عام المؤسسة السورية للتجارة «أن عدم وصول رسائل استلام المواد المقتنة أحياناً أو تأخيرها سببه الرئيسي ضعف تغطية الجوالات في بعض المناطق وانقطاع الكهرباء».

أولاً: من المعروف عندما ترسل الرسالة حتى وإن كان الهاتف الخلوي المرسل إليه مغلقاً أو إن لم يكن هناك تخطيط، نسوف يتم إرسال الرسالة على أية حال، وعند وصول الشبكة للهاتف أو يتم فتح الخط فسوف يقوم المرسل إليه باستلام الرسالة، وبالنسبة للكهرباء ففترات التقنيات الطويلة التي تلامس 5 ساعات، فهناك مقابلها ساعة على الأقل لوصول الكهرباء.

ولهذا فإن التبرير الذي تنتزع به السورية للتجارة بمحاولة لتحميل هذه المسؤلية لشبكات الاتصال والكهرباء، ليس مقنعاً فقد اعتبرت هذه الحجة الجديدة - مضحكة وغير مقبولة لدى المواطنين السوريين، فمن المفترض على الأقل الاعتناء عن عدم وصول مواد إلى صالات السورية للتجارة بسبب تأخر الرسائل، وليس الخذف بالمسؤولية بشكل عن عمل المؤسسة السورية للتجارة، وليس على المؤسسات الأخرى المقصرة بعملها.

10% من الأراضي السورية التي زرعت في عام 2010 لا تزال غير مزروعة في عام 2019. ورغم أن النسبة قد تبدو قليلاً بالقياس إلى كل النسب العالية والأرقام القياسية التي تسجلها الأزمة السورية، إلا أنها تتحدث عن مساحة تقارب 520 ألف هكتار؛ أي: ما يعادل مساحة درعاً وطرطوس مجتمعين! مساحة يمكن بإعادة زراعتها أن تزيد كميات إنتاج الحبوب والبقول وسطياً بمقدار 900 ألف طن.

مساحة بحجم درعاً وطرطوس معاً... يمكن زراعتها

الأراضي الزراعية السورية: أين الزيادة والنقصان؟



20 ألف هكتار إلى مساحتها الزراعية...

وهو رقم كبير تحديداً كنسبة من جمل الأراضي الزراعية، إذ زاد أهل السويداء أراضي محافظتهم بنسبة 20% تقريباً! وهو رقم ملفت أيضاً بالقياس إلى الطبيعة التضاريسية للأراضي المنقطة، التي يصعب استثمارها أو توسيعها. الحاجة إلى زيادة إنتاج الغاء وضيق سبل الأشغال الأخرى تدفع إلى تزاول مساحات واسعة من أراضيها الزراعية متراوحة، ففي حمص وحماة لا تزال 80 ألف هكتار من الأرضي غير مزروعة؛ أي: ما يقارب ثلث مساحة سهل الغاب. إن هذه المساحات لم تعد ساحة آمنة، ولكن مناطق واسعة لا لزراعة الأرضية. الزيادة الملتفة في المساحات بالسويداء تشير إلى توسيع عمليات الاستثمار الزراعي والتمويل الخاص وتغيير الأرضي، إذ لا يمكن أن تتتوسع هذه المساحات بتمويل المزارعين الصغار أو المتوسطين... كما أن الحكومة لا يصل تمويلها الزراعي إلى أي مكان تقريباً، والسويداء وريفها بعيدان حالياً عن «مال الحكومة».

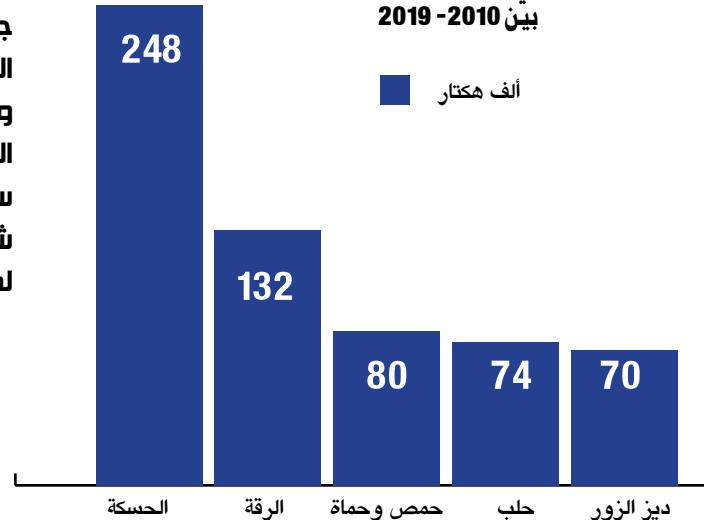
والزيادة الأخرى الملتفة في درعاً، وبمقدار يقارب 13 ألف هكتار تشكل زيادة في أراضيها المزروعة بين عامي 2010-2019... وأربع محافظات أضافت مساحات إلى الأرضي الزراعية قاربت 47 ألف هكتار. الزيادة الأكبر في السويداء التي أضافت

المناطق التي لا تزال تدخل في حمى الصراع، وإذا ما استثنينا إدلب التي تزرع كامل مساحتها تقريباً فإن مناطق التوتر هي مناطق خسارة الأرضي، وكل المحافظات المقسومة من حيث السيطرة لم تستعد كامل أراضيها. ولكن، هذا ليس كل شيء، محافظات أخرى أصبحت تعتبر أمنياً مستقرة لا تزال مساحات واسعة من أراضيها الزراعية متراوحة، ففي حمص وحماة لا تزال 80 ألف هكتار من الأرضي غير مزروعة؛ أي: ما يقارب ثلث مساحة سهل الغاب. إن هذه المساحات لم تعد ساحة آمنة، ولكن مناطق واسعة لا

لتزاول حركة التزوح إلى استعادة البنى التحتية الزراعية والتمويل وتجري الإجراءات. في مناطق سيطرة الحكومة مجمل البنية المؤسساتية الزراعية ضعيفة، إذ يظهر مثلاً من الريف الجنوبي الغربي للرقة، حيث وضعت خطة زراعة القمح لتنطوي على 17200 هكتار، ولكن عملياً تمت زراعة أكثر من 7 آلاف بقليل! كذلك الأمر في حلب ودير الزور، حيث الخسارة بين 70-74 ألف هكتار في كل منها... المساحات الخارجية عن سيطرة الزراعة والمزارعين هي

المحافظات التي خسرت أكبر مساحات زراعية بين 2010-2019

ألف هكتار



■ عشتار محمود
تتبع مواضع خسارة الأراضي وفقاً للمحافظات يبدو منطقياً فالخسائر الكبرى هي في مناطق التوتر، ولكن على الصفة الأخرى، فإن الاستقرار الاجتماعي عامل هام في زيادة المساحات، وليس فقط تعويض ما تمت خسارته كما يتبيّن من الزيادة المسجلة في بعض المحافظات.

إن عودة أهالي الريف النازحين إلى قراهم الأرضية كفيلة باستعادة جزء هام من المساحات والأراضي المتراوحة تنتظر سكانها قبل كل شيء ليعيدوا لها الحياة

مساحات إضافية مفاجئة في السويداء ودرعاً!

بال مقابل، هناك محافظات شهدت زيادة في أراضيها المزروعة بين عامي 2010-2019... وأربع محافظات أضافت مساحات إلى الأرضي الزراعية قاربت 47 ألف هكتار. الزيادة الأكبر في السويداء التي أضافت



خلاصة

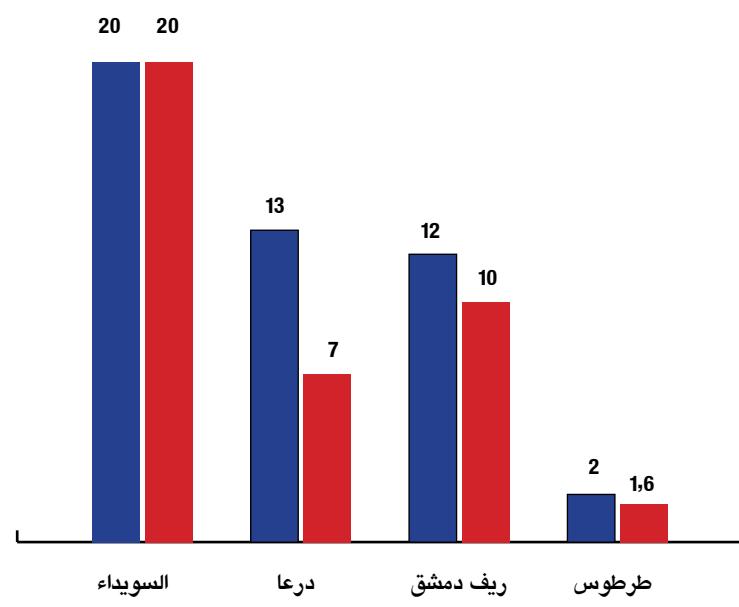
إن إعادة زراعة الأراضي تشير إلى عدة مؤشرات، بعضها اقتصادي يشير إلى قدرات الاستثمار الزراعي والدخل المرتفع، الاجتماعي يشير إلى استقرار السكان واستعادة مصادر دخلهم، ولكن بقاء 520 ألف هكتار خارج الاستثمار الزراعي يدل على العكس، فالأراضي غير المزروعة تتركز في النقاط التالية: الحسكة لا يمكن تفسير خروج كل هذه المساحات: 248 ألف هكتار زراعي من أراضيها إلا بعوامل سكانية بالدرجة الأولى، حيث لم يعد كثير من النازحين إلى قراهم التي خرجوا منها في مرحلة حربية داعش في 2016-2017. في الرقة أيضاً لا يمكن أن تعود الزراعة دون بنية تحتية: ري وتمويل بالدرجة الأولى، وكلها مفقودان سواء في مناطق سيطرة الحكومة، أو الإدارة الذاتية.

في حمص وحماء الأساليب أيضاً ترتبط بعوامل سياسية، فمستوى عودة نازحي الريف إلى قراهم مخفض، وأراضي واسعة يتم استثمارها بشكل عشوائي ومن ميليشيات.

أما الزيادات فقد حصلت في مناطق محددة: السويداء التي زادت مساحتها بنسبة 20% وهي نسبة استثنائية تشير إلى وجود عمليات تمويل محلية لاستثمار الأراضي الزراعية وتوسيع ظاهرة تأجير الأراضي، إذ لا يمكن تمويل هذه الزيادة بدخول المزارعين فقط، وقد يكون لظام الحالات دور في زيادة قدرة أهالي الريف على إعادة استثمار أرض متروكة منذ عقود تقريباً! في درعا الزيادة قاربت 7% أيضاً و13 ألف هكتار زادت أيضاً بفعل حركة تمويل محلية واستثمار زراعي، إضافة إلى أن كل المحافظتين الجنوبيتين بوضعيهما الخاص توفر فيما القوة العاملة الشابة المطلوبة للزراعة، والتي تتفقد العديد من المناطق الأخرى، مثل: حمص وحماء وتحديداً من أهالي المناطق التي كانت موضع صراع وأصبحت مدارة من الحكومة.

ريف دمشق وسع مساحات زراعته أيضاً بنسبة 10%، والدفوع الأساسية قد تكون اقتصادية، ونتيجة لارتفاع عوائد الزراعة في المنطقة أكثر من غيرها من المناطق! فالسوق الكبيرة والقرب من مراكز التصدير يرفع أسعار المنتجين نسبياً. إن عودة أهالي الريف النازحين إلى قراهم الأصلية كفيلة باستعادة جزء هام من المساحات... كما أن استقرار البيئة وعدم استنزاف شبابها بالهجرة عامل يビدو مؤثراً في الزيادة. الأرضي المتربدة تتضرر سكانها قبل كل شيء ليعودوا لها الحياة، لتكون كل المطالب الزراعية الأخرى تالية.

المحافظات التي زادت مساحات الأراضي المزروعة فيها بين 2010-2019



استطاعت طبيعة التسوية أن تبني شبابها في المنطقة، تشهد نقلات زراعية هامة وملفتة سواء في المساحة، أو في الفلة، وهو ما سنعود إليه لاحقاً.

المنطقة الثانية التي شهدت زيادة في المساحات الزراعية هي دمشق وريفها، حيث زادت مساحتها المزروعة بمقدار 12 ألف هكتار قياساً بعام 2010، تشكل 10% من المساحات. فالأراضي الخصبة لريف دمشق وتراجع النشاط العقاري الذي كان يلتهم الأرضي الزراعية في الريف، إضافة إلى القرب من مراكز السوق والتجمعات السكنية، وكثافة الحاجة للغذاء جميعها تجعل المكاسب مغربية وتدلل الصنوبات في وجه توسيع الزراعة. ونتيجة الارتفاع الاستثنائي في أسعار الغذاء في سوق دمشق وقربها من مراكز التصدير، فإن كل متر قابل للاستثمار الزراعي يتم استثماره، والأراضي التي لا تزال خطرة نتيجة الألغام في بعض مناطق الغوطتين الشرقيتين تم تعويضها في ريف دمشق الجنوبي والغربي.

أخيراً، هناك زيادة أيضاً في طرطوس، ولكن بنسبة أقل، حيث توسيع المساحات بحوالي 2000 هكتار، وبنسبة 1,6% بـ 2010، مدفوعة أيضاً بالعوامل الاقتصادية.

سوريا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي: 103 من 113



من بين 113 دولة عبر العالم تأتي سوريا في المرتبة 103 في مستوى الأمن الغذائي في عام 2020. هذا ما أشار إليه مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI الذي يقيس الأمن الغذائي بتركيز مجموعه كبيرة من المؤشرات في أربعة تصنيفات: إنتاجية الغذاء، وتوفره، نوعيته وأمانه، وأخيراً المؤشر المرتبط بالموارد الطبيعية والقدرة على التجاوب مع الكوارث.

سجلت سوريا 40 نقطة على المؤشر من أصل 100، بينما الدولة الأكثر أمداً غذائياً هي فنلندا، وسجلت 85 نقطة، والدولة الأقل هي اليمن سجلت 36. الجانب الثالث في المؤشر: سلام الغذاء، ويشير إلى نقطة الضعف المتعلقة بنسبة النشوبات في مجلل الاستهلاك من الوحدات الحرارية، فهي تشكل نسبة 78% من الوجبات! ولكن بالمقابل يشير إلى أن الغذاء المتوفّر إنتاجاً واستيراداً يستطيع أن يؤمن مستويات غير كافية، لكنها جيدة بالقياس بالوسطي العالمي من المغذيات الدقيقة أي: الفيتامينات والمعادن، ومن فيتامين A والحديد والزنك.

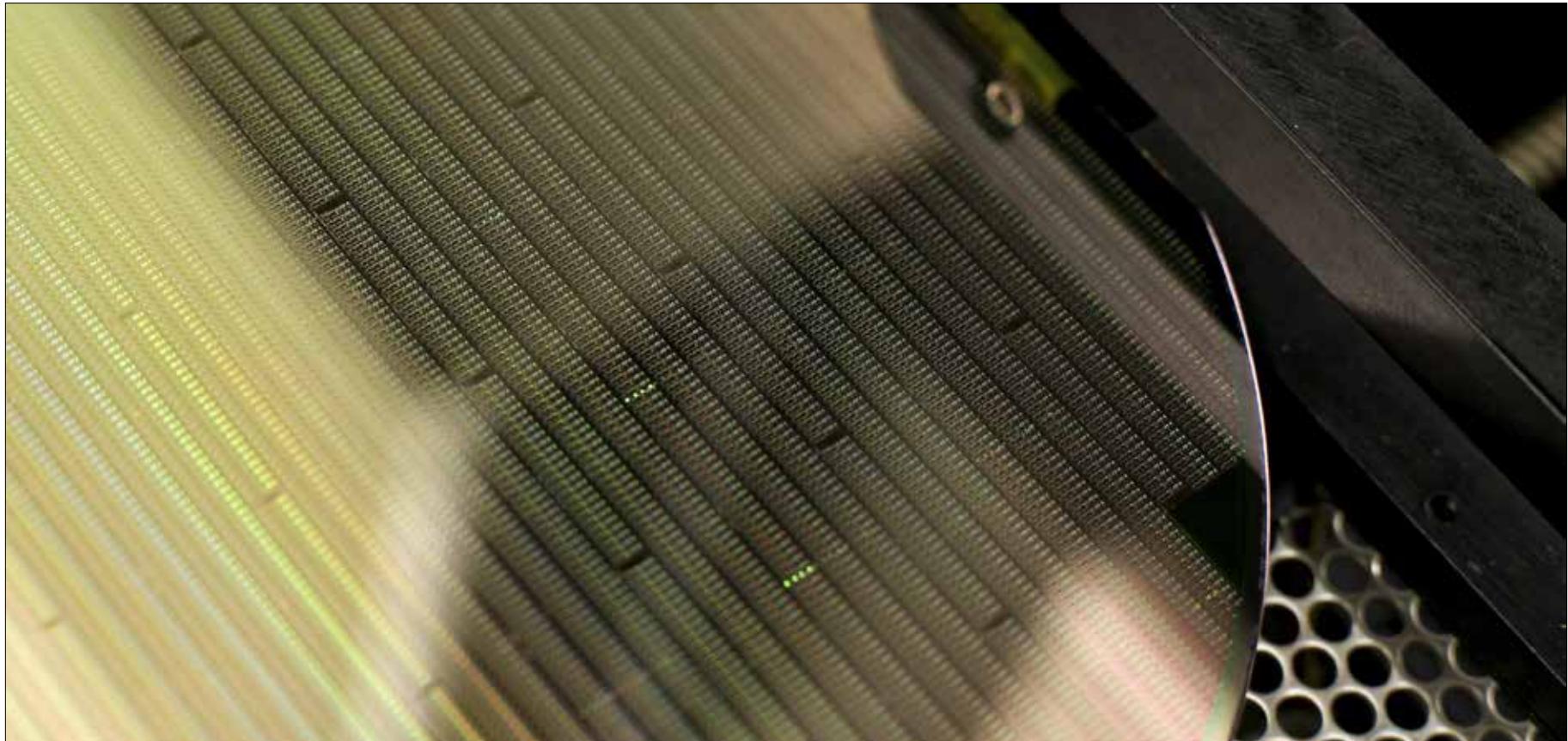
أما من حيث توفر الغذاء، فإن المؤشر يشير إلى نقاط قوة، فخالية الغذاء أي: ما ننتجه محلياً وما يغطيه من الحاجات قريب من الوسطي العالمي، أما ما يتم إنتاجه واستيراده قادر على تغطية الحاجات من الوحدات الحرارية الغذائية بنسبة 27% إضافية، أما ما يؤثر سلباً على وفرة الغذاء فهو ضعف البنية

3,23%. المياه في سوريا هي مشكلة هامة، وضمن مؤشر من 100 فإننا لا نسجل أكثر من 10، بينما الوسطي العالمي يقارب 60.

أما بمؤشر الاعتماد على السوق العالمية في أمانتنا الغذائي فإن النسبة أصبحت مرتفعة، حيث نسجل 35% من الحبوب التي نحتاجها، وهي نسبة مرتفعة نسبياً وأعلى من الوسطي العالمي بمقدار يقارب 2,3%. ورغم أن معدل تدهور الأرضي يقارب 6,5% فإنه عملياً أقل بكثير من الوسطي العالمي البالغ

نقص في إنتاج الرقاقة العالمية...

وشركة تايوان تملك نصف الإنتاج العالمي



الشركات المنتقلة إلى آسيا في هذا المجال عام 1987. الشركة الدولية التي يمتلك الأجانب معظم رأس مالها، هي مزود أساسى لأيفون، وأمازون، وحتى للصناعات العسكرية في لوكهيد مارتن، حيث تصنّع طائرات F-35. وهي أيضاً تزوّد قطاع صناعة السيارات العالمية بنسبة 75% من حاجته لأنشأء الموصلات... ويمكن القول: إن مصير الكثير من شركات السيارات العالمية أصبح رهن ترتيب أولويات هذه الشركة، وأين تضع طلباتها على قائمة التزويد العالمي. يضاف إلى ذلك أن TSMC هي التي تنتج لهواوي الدارات الإلكترونية التي تصممها هواوي نفسها. فالشركة الصينية في مساعدة لاستقلال عن الصناعات الأمريكية لأنشأء الموصلات ضمن التوجه الحكومي الصيني، نجحت في الاستقلالية في تصميم الدارات اللازمة لتجهيزاتها، ولكنها لم تصل بعد إلى إنتاجها بدقة.

لأنشأء الموصلات، فعملياً لا يزال الإنتاج الوسطي للدارة الواحدة يحتاج إلى نصف عام تقريباً و26 أسبوعاً... بينما إطلاق معمل لا يمكن أن يتم بأقل من 5 سنوات.

TSMC نصف إنتاج العالمي

مستوى التمركز في هذه الصناعة يدل عليه موقع شركة تايوان لصناعة أنشأء الموصلات TSMC الشركة التي تؤمن 50% من إنتاج الموصلات العالمية تتضمن في تايوان، وهي أيضاً التي تحقق السبق في مسعى إنتاج تكنولوجيا رقاقة 2 نانومتر. بينما 12% من الإنتاج العالمي يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية، والباقي في كوريا الجنوبية، واليابان بشكل أساسى. TSMC هي شركة عالمية مطلقاً ومديراً لها التنفيذي مورييس شانغ، وهو للمفارقة أو «ربما بشكل منتقى» يحمل الجنسية أو الصينية والأمريكية، وكانت شركته من أوائل

تشهد الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021 ما يسميه البعض «أزمة رقاقة»: وهي الدارات الإلكترونية الدقيقة المحمولة على أواح السيليكون التي تدخل في معظم الأجهزة الإلكترونية والكهربائية حالياً... قرات الإنتاج أصبحت أقل من الطلبي العالمي، ورغم أن الإعلام يركز على أن أكبر المنضرين هي شركات السيارات، إلا أن هذا النقص قد يكون متغيراً في السوق العالمية، ويوضع تايوان تحت الأنظار.

ليلي نصر

أعلنت مجموعة حنرال موتورز الأمريكية مؤخراً أنها ستغلق ثالث وحدات وتبطئ الإنتاج في وحدة نتيجة نقص الرقاقة العالمية، فإن رياقتها في تطوير صناعة الجيل الخامس تحتاج أيضاً إلى كميات أكبر من هذه الدارات الدقيقة. سبب آخر يرتبط ببعض الطوارئ، مثل: احتراق معمل دارات في اليابان، وتوقف وحدتين في تكساس حالياً خلال العاصفة الأخيرة والتدهور في البنية التحتية الذي وصل لانقطاع الكهرباء في الولاية الأمريكية. مثلاً: وحدة إنتاج هوندا الأساسية في بريطانيا، فورد أعلنت أنها ستغلق معملها في ألمانيا لمدة شهر، وفوكسفاغن أشارت أنها ستقلص عدد سياراتها في هذا الربع الأول من العام بمقدار 100 ألف سيارة، وهذا بانتظار توريدات الدارات الإلكترونية من سلسلة الإنتاج العالمية. وبالعموم التقديرات تقول: بأن صناعة السيارات العالمية ستتراجع بمقدار مليون إلى خمسة ملايين سيارة في 2021 ليكون عام خسارتها الثاني على التوالي.

أسباب الاختناق

العديد من الأسباب تتساق حول نقص العرض مقابل الطلب، منها مثلاً: أن تراجع إنتاج السيارات في 2020 جعل شركات أشباه الموصلات تتجه لتنمية طلب الصناعات الإلكترونية الأخرى بمعدلات أعلى، ولم تعد قادرة على التكيف السريع مع عودة مصانع العديد من الشركات. ليس من السهل أن تتم زيادة الطاقة الإنتاجية لأن التوتر الذي أنشأته إدارة ترامب بتقييد

لاعب خطير في منطقة توفر

لا يمكن الوصول تماماً إلى المساهمين الأساسيين في هذه الشركة، ولكن بالتأكيد فإن قراتات هؤلاء ستساهم في 2021 بتحديد النمو في العديد من القطاعات العالمية أو تباطؤ الإنتاج فيها، كما ستساهم في تحديد مستوى أسعار جملة التجهيزات الإلكترونية والكهربائية التي تدخل الرقاقة في تصنيعها... وهي ستكون لاعب خطير في موقع خطر البعض يشير إلى أن التوتر السياسي في تايوان، والمعنى لإعلان الاستقلال وتزويد الغرب لحكومتها بالأسلحة، رغم رفض الصين وتهييدها بالدخول العسكري واستعادة السيطرة الكاملة على تايوان... وكل هذا خطير حقيقي على الغرب، ولا يتاسب أبداً مع وجود هذه الحالةـ الشركة التي تعتبر بمثابة مفتاح أساسى في سلسلة الإنتاج العالمية، ليهراً آخرون بالقول: إن TSMC قد تكون المكان الأكثر أماناً في تايوان في حال تتصاعد التوتر وستحرص الصين على الحفاظ عليها. إن متغيرات 2020 الكبرى تظهر في التفصيل، فتوقف الإنتاج العالمي وتصاعد التوتر يفتح على الكثير من التغيرات في أوزان القطاعات، وفي ارتباطاتها ببعضها البعض. فالإنتاج أصبح منذ عقود شديد الترابط على مستوى العالم، فهل تكون هذه واحدة من أهم أدوات ردع الجنون وال الحرب؟

لجان حكومية واجتماعات دون جدوى!



ليس إلا، من خلال مفردات الإصلاح الخالية المتداولة خلال اجتماعاتها، ربما وصولاً إلى إنهائه وتصفيفه. فهل إصلاح القطاع العام الاقتصادي كثير الصعوبة وبجاجة إلى تشكيل اللجان والكثير من الاجتماعات الخالية، أم الغاية هي تكريس حال الآيس من هذا القطاع، بهدف ثنيت موته السريري وإنهائه، بما يتوافق مع السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة، والاجتماعات واللجان عبارة عن طريقة إخراج لهذه النهاية والهدف؟!

بالمقابل، ومن الناحية العملية فإن المتتبع لواقع القطاع العام الاقتصادي يلاحظ تسجيل المزيد من التراجع والتدهُّل في عمله وأدائه، مع انحساره وتقصُّص دوره.

شرعنة التراجع والإنهاء
بعد أكثر من عامين على تشكيل اللجنة، وبعد الكثير من الاجتماعات، لم يتم التوصل إلى أي قرار عملي وجدي يهدف إلى الوصول لإصلاح حقيقي لهذا القطاع، وكان دور اللجنة العملي هو شرعنة التراجع والتدهُّل،

هل تذكرون منذ متى تم تشكيل ما يسمى «اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي»، وما هي القرارات والتوجهات التي أقرتها ورأت النور، وكان لها أثر إيجابي على هذا القطاع بشكل فعلي؟!

■ سمير علي

يبدو السؤال ليس كبير الصعوبة، فهذه اللجنة كانت قد عقدت اجتماعها الأول بتاريخ 2019/10/16، ومما ورد عن هذا الاجتماع بحسب الموقع الرسمي للحكومة: «أجرت اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي جزءاً من الفحص المالي والتنظيمي والقانونية المتعلقة بهذا القطاع، بهدف إحداث تغيير إيجابي في آلية عمله واستعادة دوره وتسخير إمكاناته في تحسين مؤشرات الأداء، وتقديم الخدمات المناسبة، وإدارته بطريقة أكثر إيجابية، بما يدعم الاقتصاد الوطني عبر صياغة تشريع مناسب يسمح باقامة بنى إدارية وتنظيمية منظورة، تستوَّب مُنطَّبات تطوير هذا القطاع وإطلاق طاقاته». «وأكَّدت اللجنة خلال اجتماعها على الدور المحوري لهذا القطاع وأدائه الرائد في مواجهة الأزمة التي يتعرض لها البلد، بينما تناولت الطروحات خيارات إصلاح القطاع العام الاقتصادي، وتوفير مصادر التمويل، ودراسة الهيكليات المقترحة للشركات العامة لتؤديدور الاقتادي المنوط بها ووضع القوانين الناظمة لاختيار الشكل الذي يناسب طبيعة المؤسسة ووظائفها، وتجسيد مفهوم العامل الشريك، وتوزيع جزء من الأرباح على العاملين تحفيزاً لهم، ومتطلبات تكين مجالس الإدارة لتقوم بدورها على النحو الأمثل».

السوق متخصمة وإمكانية الاستهلاك محدودة

■ سوسن عجيب

بشرنا وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك: «أن جميع السلع الغذائية الأساسية من الخبز والطحين والماء المدعومة والمنفحة كالسكر والأرز والشاي متوفّرة».

التصريح الوزاري أعلاه لم يقدم جديداً، فمشكلة المواطنين ليست بتتوفر أو عدم توفر المواد والسلع في الأسواق، بل في إمكانية الحصول عليها، واستحواد ارتفاعات الأسعار الكبيرة وغير المتوقفة والمستمرة عليها، واستحواد السوق السوداء على بعضها، وخاصة المواد المدعومة «الخبز- المحروقات».

المفترضون على الهمامش دائمًا

البشرة أعلاه، أنت نقاً عن لسان الوزير على هامش اللقاء مع رؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة والحرفيين، الذي جرى نهاية الأسبوع الماضي، مضيفاً بحسب ما نقلته بعض وسائل الإعلام «أن الحكومة تعمل جاهدة رغم ما تتحمله من أعباء اقتصادية ومالية على الاستمرار بتنويف متطلبات المواطنين واحتياجاتهم، ولكن لا يحصل أي اختناق، أو نقص بأية سلعة غذائية كانت».

السوق من الناحية العملية متخصمة بالسلع والبضائع، وعلى كل ضرس لون، لكن تعجز غالبية من المواطنين المفترضين على اقتناه واستهلاكه هذه السلع والبضائع، بل هناك اختصار وتنقيص على غالبية المستهلكات يوماً بعد يوم، بما في ذلك الغذائيات، بسبب ضعف القدرة الشرائية لهؤلاء، والفارق الشاسع بين الأجور والأسعار، والذي يتسع بطراد أيّضاً.

فنـ آية أعباء مالية واقتصادية يجري الحديث هنا، فالواضح أن الوزير، كما الحكومية، على هامش حياة المواطنين، وعلى هامش مسؤولياتها وواجباتها تجاه الغالبية الساحقة من المفترضين، بل جل ما تعلم عليه هو الحفاظ على مصالح كبار الحيتان فقط لا غير.

أما الحديث عن عدم وجود اختلافات فهذا ربما بحاجة للكثير من التصويب، ولعله يؤكد الواقع الهمامي الذي تعيشه الحكومة بمعدل عما يجري على أرض الواقع، ولعل الدعوات المتكررة إلى إطلاق المبادرات من قبل الفعاليات الاقتصادية، ورعايتها حكومياً، والترويج لها بأنها ستتعكس إيجاباً على المواطنين، هو نوع جديد من التهرب من المسؤوليات والواجبات، وهو ما تم إعادة تكرار الحديث عنه خلال لقاء الوزير أعلاه مع رؤساء الغرف.



الأسعار في دير لا يمكن اللحاق بها!؟

■ مراسل قاسيون

تشهد أسواق دير الزور يومياً ارتفاعاً كبيراً ومستمراً في أسعار مواد المعيشة، وخاصة الغذائيات، والتي أصبح من المستحيل أن توازيها الأجرور دون مضاعفتها عشر مرات بالحد الأدنى، وهذا غير ممكن طالما السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية والقائمة عليها مستمرّون بنفس النهج، الذي أدى إلى إفقار 90% من السوريين، بينما يستفيد 10% الباقية من هؤامش النهب والفساد الكبير.

أسعار الخضروات

وصل سعر كغ البنودرة 1100 ليرة والখيار 1000 ليرة والبطاطا 800 ليرة والفلفلة 2500 ليرة والكوسا 1500 ليرة والباذنجان 1200 ليرة والفاصلية 4000 ليرة والفول 1800 ليرة والزهرة 800 ليرة والجزر 600 ليرة، وما زال الارتفاع مستمراً يومياً.

أسعار الفواكه واللحوم

ارتفعت أسعار الفواكه واللحوم، حيث وصل سعر كغ التفاح إلى 1000 ليرة وما فوق، وكذلك البرتقال

بتسارع ارتفاع الأسعار في دير الزور كما في بقية أنحاء الوطن بسبب انخفاض القيمة الشرائية ليرة السورية أمام الدولار، والتسعير به من قبل هيئات الاستيراد والتجار الكبار، مع بعض الهوامش في الزيادة للمواد القادمة من المحافظات بسبب أجور النقل وأتاوات المواجر، وبعض هؤامش النقصان للمواد المنتجة محلياً كالألبان واللحوم وبعض الخضروات.

اللحم والبيض فقد وصل كغ لحم العجل 16000 ليرة وما فوق، والغنم حوالي 20000 ليرة ألف وما فوق، علمـ أنها منتجان محليـاً، وسعر طبق البيض 7000 ليرة وكـغ الفروج 5800 لـيرة وـقطـوب الدجاج 6500 وما زـال الارتفاع مستـمراً في بـقـية المـوـاد كالـسـكـرـ والـشـايـ والـبـرـزـ والـزـيـوتـ والـسـمـونـ، وهـيـ المـوـادـ الـأسـاسـيـةـ لـلـمـعـيشـةـ، وـهـنـاكـ فـيـ الـخـدـمـاتـ الـكـلـمـواـصـلـاتـ، بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ اـرـتـفـاعـ أجـورـ السـكـنـ وـحتـىـ فـوـاتـيرـ الـهـاتـفـ وـالـكـهـربـاءـ وـالـمـاءـ، عـلـمـاـنـ الـكـهـربـاءـ وـالـمـاءـ مـتـرـافـقـاتـ، وـبـاتـ مـهـزـلـةـ، حـيثـ لاـ تـأـتـيـنـ سـوـىـ سـاعـتـيـنـ أوـ سـاعـةـ فـيـ الـيـوـمـ، وـبـاتـ الـظـلـامـ يـخـيمـ عـلـيـهـمـ غالـيـةـ الـيـوـمـ.

الأهـلـيـ سـوـىـ فـيـ المـدـيـنـةـ أوـ الـرـيفـ بـاتـواـ غـيـرـ قادرـينـ عـلـىـ تـأـمـيـنـ الحـدـ الأـدـنـىـ منـ الـغـذـاءـ، الذـيـ يـسـمـ بـقـائـمـ أـحـيـاءـ، تـاهـيـكـ عـنـ الـاستـفـالـ وـالـمـذـلـةـ، الذـيـ يـتـعـرـضـونـ لـهـاـ فـيـ طـوـابـيرـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـخـبـرـ، خـطـ الدـفـاعـ الـأـخـيرـ لـهـمـ أـمـاـنـ الموـتـ.

أـمـاـنـ هـذـاـ الـوـاقـعـ الـمـاسـاوـيـ لأـهـلـيـ دـيرـ الزـورـ، وـبـقـيةـ

ما زا يخربنا فشل F-35 عن أمريكا و مجتمعها الصناعي - العسكري؟ (1)



اعتماد واضح على النماذج الأولية كمعيين على قرارات الإنتاج. هذا يختلف تماماً عن أسلوب تطوير الطائرات العسكرية الأمريكية منذ أواسط الخمسينيات، حيث ينصب التركيز على الإنتاج أكثر من البحث والتطوير، وتعود الأرباح على المنتجين أكثر مما تعود على المطوريين. عمالء البحث والتطوير العسكري السوفيتي لديهم نفور واضح من التكنولوجيا عالية المخاطر. أما في الولايات المتحدة فعادةً ما يُعرب العمالء العسكريون عن تفضيلهم الواضح للتقدم الكبير في التكنولوجيا، دون اكتراث كبير بشأن المخاطر، ومع استعداد لدفع ثمن باهظ».

وشدد التقرير على اختلافين كبيرين. وأولهما: «أن أكثر من ثلثي عمليات البحث والتطوير في الولايات المتحدة تقوم بها مؤسسات صناعية تتنافس مع بعضها للحصول على التمويل، وعملية تصنيع المنتوج، والتي تتضمن البحث والتطوير. أما في الاتحاد السوفييتي فهناك منظمات متخصصة منتظمة التمويل، ومستقلة عن إنتاج المصانع، هي التي تقوم بالجزء الأكبر من البحث والتطوير، بينما يتم دعم البحث والتطوير الدفاعي في الولايات المتحدة بشكل أساسي من الصناعة والوفقات العامة، أو رباح العقود الفيدرالية أو الإعاثات. ويبيّل هذا الدعم إلى الالتحامش كما انخفض الطلب على المنتوج. أما الروس فيضمون لهم التمويل المستمر ابتكار أفكار أسلحة جديدة واختبارها بغض النظر عن الاتجاهات المتغيرة في سياسات شرائها أو نشرها».

أما الاختلاف الثاني الأهم وفقاً للتقرير فهو: أن عملية صنع الطائرة السوفيتية تمر بأربع مراحل تقسيم عمل مميزة ومستقلة عن بعضها: «معاهد البحث، مكاتب التصميم، مؤسسات الاختبار، ومصانع الإنتاج». أما في الولايات المتحدة: «فتؤدي مسابقة التصميم ومن خلاصات التقرير: «السوفيت ينفقون ساعات أقل في عمل التصميم لكل رطل من هيكل الطائرة مقارنة بالولايات المتحدة، لكنهم يبذلون المزيد من النماذج الأولية ونماذج الاختبار قبل الالتزام بالإنتاج... ويحتاجون أعداداً أكبر من تصميمات هيكل الطائرات الجديدة والنماذج الأولية، أكثر مما تنتجه عادةً قوة تصميم هندسي أمريكي متساوية بالحجم».

تلاحظها عمليات المحاكاة الحاسوبية. (4) محاولة إرضاء الكثير من العملاء معًا «سلاح الجو و مشاة البحرية والبحرية» في تصميم واحد محدود، مما قلل القواسم المشتركة بين النماذج الثلاثة. وكانت المشكلة الأكبر هي المفهوم الأساسي لبناء طائرة واحدة، بتقنية التخفي، بحيث تطير أبعد مسافة وبسرعة كما أرادها سلاح الجو مع القدرة أيضاً على الهبوط على الحاملات البحرية، والإلقاء عمودياً من السفن الهجومية البحرية البرمائية، مما انتهى بالطائرة لينطبق عليها المثل القائل «جاك يشتغل بكل المهن ولكنه لا يتقن أية واحدة منها». (5) إخلال الشركة بالالتزام بمتطلبات البرامج.

خلل منهجي مزمن منذ الحرب الباردة
نعتقد أن جزءاً منها من المشكلات المعاصرة المشخصة في F-35 ذو علاقة بمبنية البحث والتطوير R&D الصناعي الأمريكي منذ عقود سابقة، ولا تنفصل عن محدوديات البنية «السوقية» والتزاعات الكامنة في المنظومة الإمبريالية. ولذلك من المفيد الرجوع إلى تقرير حزيران 1973 بعنوان «مقارنات بين التكنولوجيا الأمريكية والسوفيتية» الصادر عن فرع من مؤسسة راند RAND المدعومة من الحكومة والجيش الأمريكي، ومتخصص بأبحاث القوات الجوية الأمريكية، ونقبس منه ما يلي:

«أن تطوير الطائرات في الاتحاد السوفييتي له سمات مؤسستانية تختلف تماماً عن معظم الأنشطة المماثلة في الولايات المتحدة، حيث تميل إلى التأكيد على التصميم التطوري، لتكون خالية تنسبياً من تقلبات الطلب، التي غالباً ما تمنع استقرار تصميم الطائرات وتطويرها في الشركات الأمريكية، كما أنها أقل عرضة لضغط الزبائن التي تؤدي إلى سبل محفوفة بالمخاطر التكنولوجية...»

السوفيت يستثمرون بشكل مميز في برامج الطائرات الفردية وبموارد أقل، مقارنة مع الممارسة السائدة في الولايات المتحدة على الأقل من خلال نقطة اختبار الطيران الأولي - وبالتالي، بالنسبة للاستثمارات المكافحة في البحث والتطوير للطائرات، يبدو أن السوفييت قادرون على إيصال أعداد أكبر من نماذج الطائرات عبر مراحل النموذج الأولي واختبار الطيران». (6)

يفضل الاتحاد السوفييتي عموماً نمطاً من التصميم والتطوير المستمر، مع انجام النماذج التطورية على فترات منتظمة، مع

النماذل وقت السلم من إثبات فعاليتها. (2) حطمت F-35 الرقم القياسي لعدد الإخفاقات والأخطال. فما إن يزيل المهندسون أحد العيوب، حتى يكتشف عيب جديد. ولا تزال تعاني من 871 عيباً رئيسياً و10 منها مصنفة عيوباً حرجة.

(3) تحديات في شبكة الصيانة وقطع الغيار المستندة إلى خدمة تخزين البيانات الحسابية ALIS. وفي عام 2020، اعترف مؤلفو المشروع بالهزيمة وتعطيل ALIS. (4) مشروع F-35 لا يعتمد على الصفات القتالية الضرورية للمقاتلة المستقلة، بل على متطلبات التكنولوجيا: أجهزة استشعار جديدة، وطلاءات ماصة للراديو، ومعدات غريبة في قمرة القيادة. المشكلة أن العيوب الأساسية للطائرة جزء لا يتجزأ من تصميدها الأصلي، حيث افترض المصممون من البداية تزويد الطائرة بكثير من التقنيات غير المختبرة، ولكن «المذهلة» ثم بدأوا التفكير بكيفية جعلها في طائرة واحدة: سرعة فرط الصوتية، قدرة إقلاع من حاملة طائرات... الخ.

نتائج دراسة هندессية حديثة
في دراسة منشورة في المجلة العلمية «بلوس ون» PLOS ONE بعنوان «منع الانزلاقات والتجاوزات والإلغاءات: تطبيق استقصاءات ونظريّة حوادث المنظومات لفهم ومنع فشل المنشروعتات الهندسية» يختار الباحثان زهاء 30 نموذجاً تاريخياً من حوادث أو إخفاقات لمشروعات هندессية متعددة المجالات، منها: طائرة F-35 «إلى جانب مشاريع أخرى مثل 787 دريملاين، ومفاعلي تشنونبول وفوكوشيميا، وبعض الرحلات الفضائية الفاشلة».

وفي جدول خاص قاماً بتلخيص أبرز مشكلات مشروع F-35 اعتماداً على تقارير خبراء حكوميين وغيرهم: (1) إشراف سبع من شركة لوكهيد مارتن على مورديها ومتاعقيها من الباطن. (2) الاعتماد الشديد على محاكاة الكمبيوتر كديل عن الاختبار في العالم الحقيقي لخفض التكاليف، وترتبط الإنتاج مع التصميم والاختبار، مما خلق «حلقة مكملة ومحبطة من غياب القرار» [أنظر لاحقاً حول تميز المنهج السوفييتي بالفصل بين هذه المراحل]. (3) مشكلة موافقة مسؤولي الانتاج على الافتقاء بادعاء شركة لوكهيد بأن المحاكاة الحاسوبية F-35 قادرة على تحديد مشاكل التصميم، لكن كشفت الاختبارات المبكرة عن عيوب لم

اعترفت القوات الجوية الأمريكية في شباط الماضي، بان الطائرة الحربية من الجيل الخامس F-35 الشبح، وففر الصناعة الحربية الأمريكية، والمشروع الصناعي- العسكري الأعلى تكلفة في العالم، قد فشلت، وبعد نحو 20 عاماً من البحث والتطوير «منذ أواخر 2000»، يعني أخفاق هذه الطائرة، التي تكلف في كل ساعة طيران 36 ألف دولار، وتفقد تكلفة عمر كل واحدة منها بـ 1.7 تريليون دولار، ليمثل نكسةً مادية ومعنوية معاً للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي، لدرجة أن رئيس لجنة القوات المسلحة في الكونغرس دعا إلى «التوقف بالذات». فضلاً عن تكرار حوادث طائرات بoinغ مؤخراً. في هذا التقرير سكتفي بالتركيز على أخفاق F-35 نموذجاً - ونعتقد أن حوادث أخرى كمحركات بوينغ تشارك معها بأسباب منظوماتية للأخفاق - ونحاول وضعه في السياق العام للتراكم التاريخي الذي سبقه.

فبديل قره باجي

في البداية نلخص من تقرير مجلة فوربس 23 شباط، أنه أشار إلى أن هذه المقاتلة التي كان يفترض أن تكون بديلاً أخف وزناً لمقاتلات F-16. صارت بالعكس أثقل 25 طناً وأكثر تكلفة «100 مليون دولار سعر الطائرة الواحدة مع محركها»، بسبب إرهاقها بالمزيد من التكنولوجيا الجديدة من شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin والجيش. وكانت الحاجة إلى تطوير طراز جديد قد نشأت، بسبب صعوبة تطوير طائرة F-16 غير المتخفة - ليست «شبحاً» والبالغ وزنها 17 طناً - بحيث تحتوي أحد البرامج المطلوبة. وأراد سلاح الجو لوحده قرابة 1800 طائرة من طراز F-35 لتحل محل المختبرة، ولكن «المذهلة» ثم بدأوا التفكير بكيفية جعلها في طائرة واحدة: سرعة فرط الصوتية، قدرة إقلاع من حاملة طائرات... الخ. وإلدرak مدى الإخفاق حتى على المستوى الكي، يجب التنويه إلى أنه منذ 2003 على الأقل كان هدف المشروع هو الوصول إلى دمج حوالي 3000 طائرة F-35 في القوات الأمريكية والبريطانية بحلول 2026، لكن اليوم وبعد 15 عاماً من أول رحلة لطائرة F-35 لا تمتلك القوات الأمريكية منها حتى الآن سوى 250 طائرة فقط. يجد بالذكر بأن المشروع مركزه أمريكي، ولكنه «متعدد متعدد المجالات، منها: طائرة F-35 «إلى جانب مشاريع أخرى مثل 787 دريملاين، ومفاعلي تشنونبول وفوكوشيميا، وبعض الرحلات الفضائية الفاشلة».

وفي جدول خاص قاماً بتلخيص أبرز مشكلات مشروع F-35 اعتماداً على تقارير خبراء حكوميين وغيرهم: (1) إشراف سبع من شركة لوكهيد مارتن على مورديها ومتاعقيها من الباطن. (2) الاعتماد الشديد على محاكاة الكمبيوتر كديل عن الاختبار في العالم الحقيقي لخفض التكاليف، وترتبط الإنتاج مع التصميم والاختبار، مما خلق «حلقة مكملة ومحبطة من غياب القرار» [أنظر لاحقاً حول تميز المنهج السوفييتي بالفصل بين هذه المراحل]. (3) مشكلة موافقة مسؤولي الانتاج على الافتقاء بادعاء شركة لوكهيد بأن المحاكاة الحاسوبية F-35 قادرة على تحديد مشاكل التصميم، لكن كشفت الاختبارات المبكرة عن عيوب لم

«شبح» واحد

4 مشكلات رئيسية و871 عيباً
حدد «جريزر»، ضابط مشروع رقابة الحكومية، أربع مشكلات رئيسية في مقالة F-35. (1) لم يتم إنشاء بيئه محاكاة حتى الان تمك

الجزائر: أزمات كبرى تلقي ضرورات أكبر على «الحراك»



وعبر عن قلق حكومته من «خفض الدعم» على الطاقة والغذاء، في الوقت الذي تم الاحتجاجات الشعبية البلاد أساساً، تنديداً بالظروف المعيشية المتدهورة... وبالتوازي مع إشارات خفض الدعم، تصدر إشارات بفتح الاستثمار محلياً وأجنبياً لقطاع الطاقة، مما يعني توجه نحو خصخصة بحثاً عن «موارد مالية» سريعة، بينما يتطلب الظرف الجزائري خططاً جدية للبحث عن انتاجات حقيقة أخرى تقلص من اعتماد البلاد على صادرات النفط والغاز وحدها، بالوقت الذي يسير به العالم نحو «الطاقة المتجددة والنظيفة» أساساً. إلا أن هذا الأمر يتطلب وجود نظام سياسي وقوى سياسية تسعى إلى «تنمية» البلاد بشكل حقيقي، وليس در المال السريع فقط و«ذهبها»، وهو ما تطمح إليه الاحتجاجات الحالية بمعظمها من «تغير جذري وشامل» للمنظومة، إلا أن ما يفتقره «الحراك» ويكتسبه تدريجياً الآن هو العمل على ضرورتي الفرز لإبعاد العناصر الفوضوية والمخرية محلياً وخارجياً منه، والتنظيم كقوة واحدة وموحدة تقدر على مقاومة النظام سلبياً وديمقراطياً، وببرامج سياسية واضحة تفسّر وتفصل المطلب السياسي الموضوع.

135 دولاراً، وفقاً لـ «صندوق النقد الدولي». أما الغاز فقد اتهمت السلطة الجزائرية بالفشل من الاستفادة من ارتفاع أسعاره في منتصف كانون الثاني لأنها تفتقر للائض منه للبيع في الخارج، بل وتتفاوت الكمية المنتجة للسلعة نفسها، فوفقاً لـ منتدى الدول المصدرة للغاز GECF انخفض إنتاج الجزائر من الغاز في عام 2019 إلى أدنى مستوى له منذ عقد حيث كان في عام 2010 بنحو 190 مليار متر مكعب وصولاً إلى 170 في 2019 وما زال مستمراً بالهبوط، بينما يتزايد الطلب «الداخلي» عليه من مستوى ملياري متر مكعب في 2010، إلى 45 في 2019 ويستمر بالتصاعد.

مؤشرات «خفض الدعم»
لتدني معيشي أكبر تدحض هذه البيانات موضوعة إلقاء اللوم على الظروف الخارجية والصحبة وحدها في 2020 عبر تبرئة الحكومة، وتشير من جملة ما تشير له إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الداخلية للجزائريين، وهو ما يلقي أعباءً على الدولة الجزائرية التي تدعم هذه المواد، لتبدأ الإشارات بالتوجه نحو «خفض الدعم»، حيث أمر رئيس الوزراء عبد العزيز جراد «بخفض الإنفاق لتحقيق الاستقرار المالي»

يتطلب الظرف الجزائري خططاً جديدة للبحث عن انتاجات حقيقة أخرى تقلص من اعتماد البلاد على صادرات النفط والغاز ووحدتها

للنفط «أوبك» التي تضم الجزائر بين أعضائها، باتفاقهم على خفض الإنتاج في العام الماضي. تتضاعف الحكومة عن نصف الحقيقة الآخر المتتمثل بسوء الإدارة والتخطيط والتخطي بالتعامل مع ظروف الأزمة «بالمختصر الجائب السياسي»، علماً أن تراجع إنتاج النفط والغاز في البلاد كان قد بدأ منذ عقد من الآن، مصحوباً بمؤشرات حول ضرورة إيجاد وبناء إيرادات بديلة عنه، لتؤدي ظروف 2020 إلى تسارع الأمر فقط. فوفقاً لبيانات «بلومبرغ» بدأ تراجع إنتاج النفط الخام منذ ذروته بالجزائر في أواخر عام 2007، حيث وصل إلى نحو 1,4 مليون برميل باليوم، إلى 1,05 مليون بعد عشر سنوات، وليهبط بشكل حاد في عام 2020 إلى 850 برميلاً وهي نفس مستويات عام 2002، دون مؤشرات حقيقة عن إمكانية انتعاشة بالوقت التي تعاود الدول المنضوية في «أوبك» على تعافيها تدريجياً.

وتزامن ضعف الإنتاج والتصدير

عادت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية في الجزائر لتملاً مدن وشوارع البلاد منددةً بتنادي الأوضاع المعيشية المستمرة، والمصحوب بمواقف مراوغة من السلطة الحكومية، وإجراءات شكلية لا تتعدي تغيير بضعة وجوه وأسماء لا تسمن ولا تغني من جوع، مع مسحة مكافحة فساد قديمة جديدة لا تنفع أكثر من «إعادة توزيع وتمرير الثروة» المنهوبة بآيدي قلة أقل، وليطالع الجزائريون باحتجاجاتهم الآن بـ «تغيير جذري وشامل» لمنظومة البلد.

■ يزن بوزنه

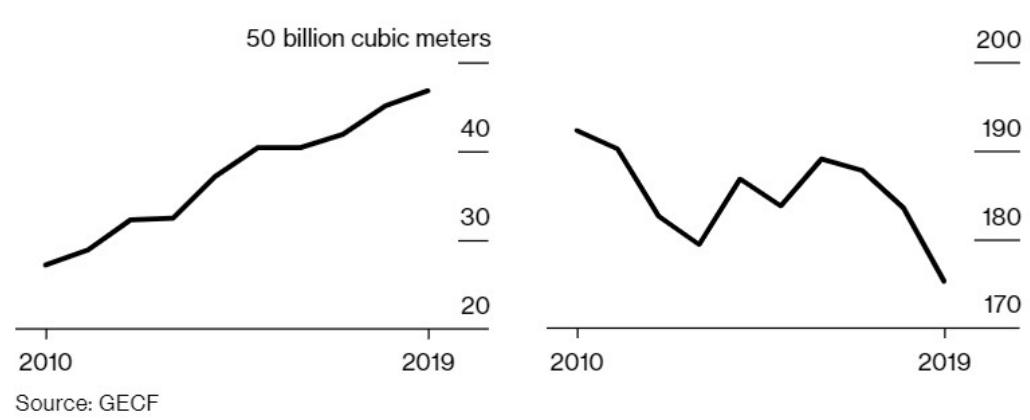
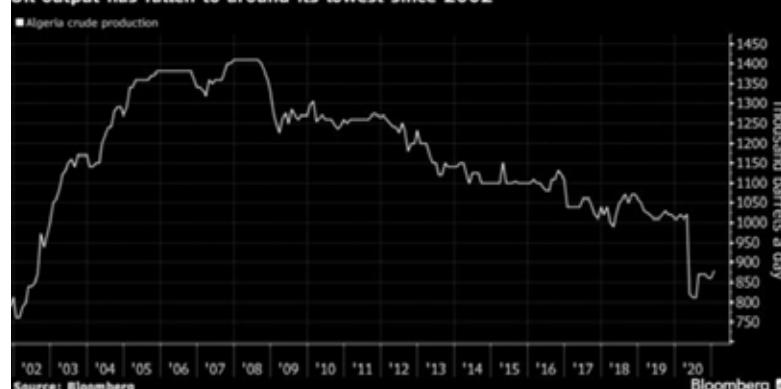
أدى ما سمي وبات يعرف جزائرياً بـ «الحراك» في عام 2019 إلى عدم ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة، تبعه بضعة إجراءات شكلية حافظت على النظام السياسي نفسه في البلاد، ووصل عبد المجيد تبون، وهو القائد العام للقوات المسلحة، إلى رئاسة البلد، وأدت جائحة فيروس كورونا إلى عرقلة وقطع مسيرة «الحراك» طيلة العام الماضي لتعاونه نشاطها الآن بمتطلبات «سياسية» أعمق وأكبر من موجتها الأولى.

وفي حين أن الظروف والمشكلات المعيشية والاقتصادية والسياسية أنتجت احتقاناً شعبياً تراكم طيلة سنوات قبيل انفجاره في 2019، أدى عام 2020 - بأزمته الاقتصادية الرأسمالية العامة عالمياً، والصحبة المتمثلة بالجائحة، بالتوازي مع نظام سياسي لا يلبي طموحات ومصالح الجزائريين، وسلطة ناهبة وسوء إدارة بالداخل - إلى تسريع التدهور المعيشي وتعاظم المشاكل بنسبة تعادل السنين السابقة مجتمعة، حيث ترتفع تكاليف المعيشة بشكل مطرد وتتزايدي معدلات البطالة.

ازمات نفط وغاز

من أكبر المشاكل التي تواجه الجزائر اقتصادياً الآن تتمثل باباراتات النفط والغاز، حيث تمثل صادرات المادتين نسبة 60% من ميزانية الدولة، و94% من محمل ايرادات التصدير، وفقاً لبيانات «رويترز»، وقد صرخ الرئيس عبد المجيد تبون: أن احتياطي البلاد من النقد الأجنبي قد انخفض من 60 مليار دولار بالربع الأول من عام 2020 إلى 42 مليار الان، حيث بلغت مداخيل النفط في السنة الماضية 24 مليار دولار فقط، وبينما ترتجح الحكومة الجزائرية بأن السبب هو أزمة الوباء الفيروسي وما فرضته على منظمة الدول المنتجة

Pumping Less
Oil output has fallen to around its lowest since 2002



النتائج المذهلة للعمل الحكومي الصيني



ووضعها فيه الوباء بما لا يقبل الإنكار. أثبت هذا مدى قوة الأسس الاقتصادية للبلاد في قدرتها على مواجهة هذا التحدي بنجاح، ووفرتها التالية على مساعدة بقية العالم.

بناءً على الإنجازات المثيرة للإعجاب التي حققتها العام الماضي، مع التركيز على خططها المستقبلية للتعاون تبادلي المدفع مع بقية المجتمع الدولي، يمكن للجميع توقيع أن تفي الحكومة الصينية بالمهام الطموحة التي حددتها لها الشعب والحزب. وتشمل هذه المهام إعادة التوحيد السلمي مع تايوان، واتباع سياسة خارجية مستقلة للسلام، مبنية على نموذج جديد للعلاقات الدولية. ستتجه الصين بالتأكيد في الاستمرار في بناء مجتمع رعيid الأزدهار، يحمل كمنارة لبقية العالم، في الوقت الذي يكافح فيه لإيجاد طرifice للخروج من وباء كوفيد-19 المظلم.

الاقتصاد الصيني دون شك إلى نمو الآخرين.

التعاون الدولي والإقليمي

ضمن هذا السياق يأتي جهد الحكومة الصينية لتعزيز وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي. من المفيد تذكر العام الماضي واتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية، والاتفاقية الشاملة للاستثمار مع الاتحاد الأوروبي. أعربت الصين الشهر الماضي عن اهتمامها بالانضمام إلى CPTPP العابرة للمحيط الهادئ، ما يؤكد نوادرتها الإيجابية بضمان قدرة الآخرين على الانتفاع من نموها الاقتصادي التالي ل Kovide-19.

يجب أن يتذكر المراقبون بأن هذا ليس مجرد كلام خطابي، بل له مرتکرات قائمة على تعزيز الصين للاقتصاد المحلي السنة الماضية، ونجاحها من الاختبار الصعب الذي

يمكن للجميع
توقع أن تفي
الحكومة
الصينية
بالمهام
الطموحة التي
حددها لها
الشعب والحزب

الاشتراكية، سيمكّن البلاد من لعب دور واثق في الاقتصاد العالمي. وبوصفها الدولة النامية الأكبر في العالم، سيساهم نمو الصين بشكل طبيعي الآخرين. من أجل ذلك تتشجع الصين التجارة الخارجية عالية الجودة والاستثمار، وفقاً لنموذج الدورات المزدوجة الجديد الخاص بها. ستواصل الصين الانفتاح وتتنفيذ إصلاحات صديقة للسوق، بما في ذلك توسيع نطاق الدعم الأئتماني لبعض الشركات الأجنبية، وتعديل سياسات الجمارك على المستورّدات.

هذه هي خلاصة التعاون مع الجميع والمربح للجميع. منذ تعافي اقتصادها بسرعة وكفاءة أكبر من أية دولة أخرى، تتحمّل الصين مسؤولية مساعدة بقية الاقتصاد العالمي على السير على خطاه، فكما يقول المثل: المد يرفع جميع القوارب. وسيؤدي صعود

و ضمن نمو الناتج المحلي الإجمالي اللاحق بنسبة 2,3% السنة الماضية.

مكّن هذا الإنجاز الحكومة الصينية من تحديد هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% هذا العام، وهو ما يتيح الجميع بقدرة البلاد على تحقيقه مع استمرار تنفيذ فلسفة النمو الجديدة: «الدورات المزدوجة».

سيتم ضمن هذا الإطار منح الأولوية للتنمية المدفوعة بالابتكار، بالتواءزي مع خفض الرسائب والتكاليف الأخرى للقيام بالأعمال. سيستمر تبسيط الإجراءات الإدارية، وسيستمر التقدّم البيئي الجاري على قدم وساق، وكذلك التحسينات في الرعاية الصحية والتعليم، كما سيتم الاهتمام بالاحتياجات الفكرية والثقافية للشعب.

إن توطيد جذّابات الصين في بناء مجتمع رغيد الأزدهار لا يزال في المرحلة الأولى من

الحكومة الليبية الموحدة قاب قوسين أو أدنى من إعلانها



وتدعم هذا الموقف معظم الدول الإقليمية والدولية وعلى رأسها روسيا، حيث أكد وزير خارجيتها سيرغي لافروف خلال لقاء مع المبعوث الأممي الجديد إلى ليبيا، يان كوكبيتش، دعم بلاده لجلسة مجلس النواب المرتقبة والتعاون خلال الفترة المقبلة فيما يتعلق بالمسار العسكري أيضاً.

على الرغم من هذه العراقيل إلا أن المؤشرات عموماً تدلّ على المضي نحو الأفضل، وهو عقد جلسة التصويت، حيث تؤكد الأمم المتحدة الراعية للعملية السياسية: أن ما يهم هو المضي بمخرجات جنيف، سواء إن جرت الجلسة في سرت أو طرابلس، وبصرف النظر عن انتظار نتيجة التحقيق المزعوم،

أما عنوان العرقلة الآخر فيتمثل بـ «اللغم» الذي جرى تفجيره باجتماع «ملتقى الحوار الوطني الليبي» للتصويت على رئاسة الحكومة والمجلس الرئاسي، ورغم أن الأمم المتحدة عبر ممثلتها ستيفاني ويليانمن، المبعوثة الدولية بالإنابة إلى ليبيا، حول مزاعم واتهامات حصول رشاوي أفضت إلى فوز تلك الأسماء بمناصبها، وفتح تحقيق بهذا الأمر... حيث يصر البعض على عدم اعتراضهم بمشروعية عبد الحميد دبيبه إلى حين صدور نتيجة التحقيق الموقعة في 15 آذار، مما يعني محاولات لعرقلة إعلان الحكومة الجديدة.

ورغم صحة الجانب «الحقوقي» من المسألة حول اذا ما جرى دفع رشاوى أدت إلى نتيجة غير عادلة وغير ملائمة، إلا أن هذا الأمر بالمقارنة مع الحيث وأهميته وضرورته للبلاد والشعب الليبي بعودة الوحدة السياسية والاقتصادية بعد طول انشقاق وحرب أهلية هددت بانقسام البلاد، ولا يجوز أن يؤدي ذلك إلى نسف العلية، والعودة إلى المربع الأول من تصويت جديد، وعرأقيل جديدة أخرى، وإضاعة لوقت.

الصورة عالمياً



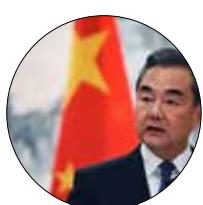
- أعلنت منسقة الحكومة الألمانية لشؤون التعاون الاجتماعي، مع روسيا، يوماً رائفوف: أن عدم إكمال بناء خط «السبيل الشمالي-2» سيكون أمراً غير مسؤول، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية.



- قال الرئيس الإيراني، حسن روحاني: إن تطبيق القرار 2231 من قبل كافة الأطراف ضروري للحفاظ على الاتفاق النووي وإحيائه، مؤكداً أن بلاده لا يمكن أن تواصل التزامها بالاتفاق من طرف واحد.



- انتقد رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي، الطائرة العربية F-35 الباهظة التكلفة، لاحتواء تصميمها على مئات الأخطاء، داعياً إلى «التوقف عن رمي الأموال في بالوعة الجرذان هذه بالذات».



- صرح وزير الخارجية الصيني، وانغ يي: أن روسيا والصين تؤمنان ببقاء وباء فيروس كورونا ليس بمكافحة المرض فحسب، بل ومكافحة «الفيروس السياسي»، ولا تزال سندًا للسلام والاستقرار على الأرض.

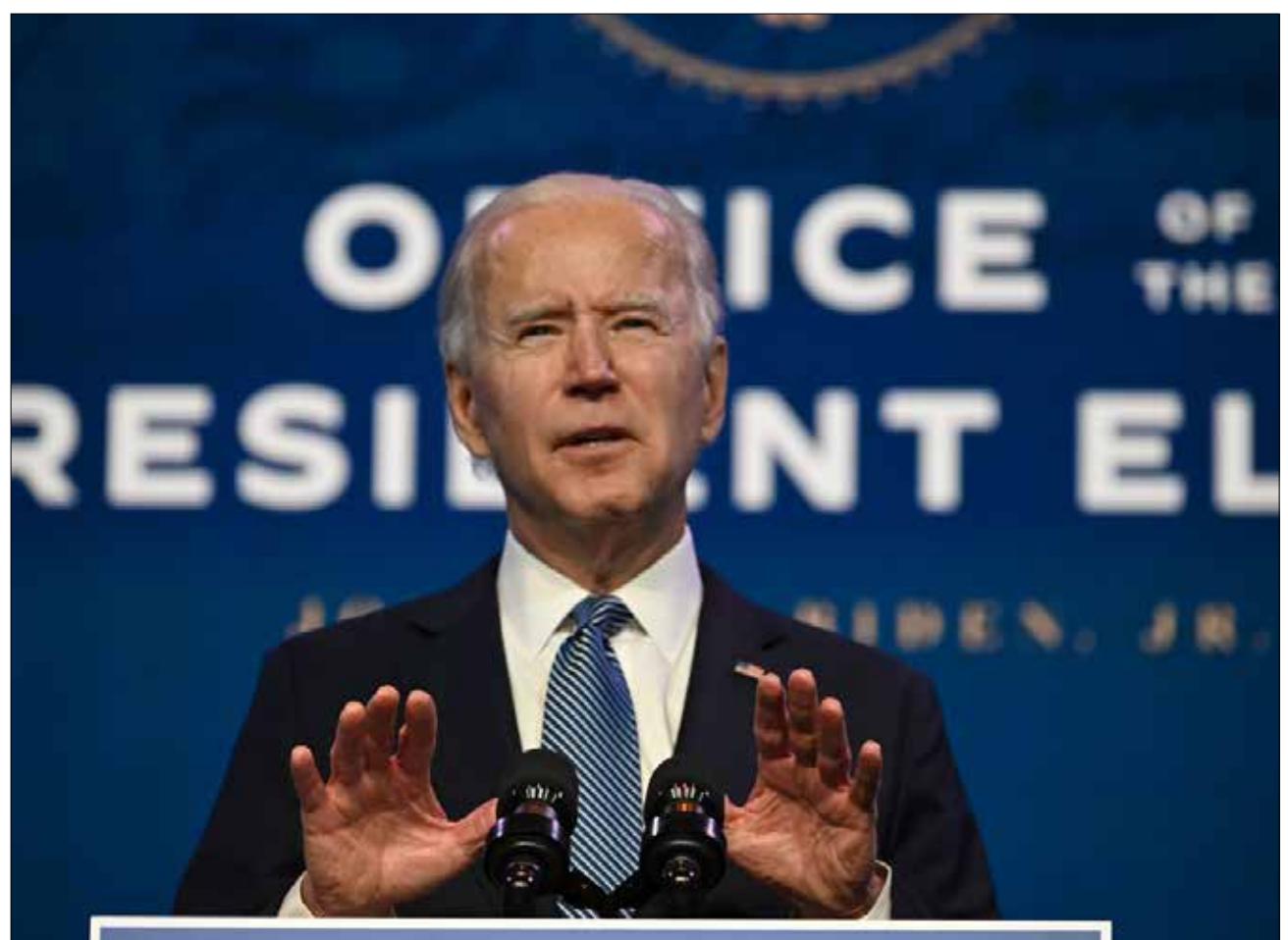


- أعربت الرئاسة الروسية عن قلقها إزاء إعادة زيادة التوترات في منطقة دونباس الواقعه في جنوب شرق أوكرانيا، مشددة على أن الأولوية تكمن في منع تجدد الحرب الأهلية هناك.



- أعلنت المكتب الصحفي للبيت الأبيض: أن الرئيس الأمريكي جو بايدن فر تمديد مجموعة العقوبات المفروضة على إيران، والمعمول بها منذ عام 1995 لمدة عام آخر.

الولايات المتحدة: حزمة إنقاذ بانتظار المعجزة



اقر مجلس الشيوخ يوم السبت 6 آذار الجاري، حزمة الإنقاذ التي تقدمت بها إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، والتي بلغت 1.9 ترiliون دولار، مقسمة على شكل شيكات فورية، ومعونات بطال، بالإضافة إلى مخصصات للتصدي لكoronavirus من خلال التوسيع بأعمال الكشف والتلقيح الجاري في الولايات المتحدة.

معالجة المشاكل التي تراكمت خلال العام الماضي لدى الأسر ذات الدخل المحدود. ولا يختلف الأمر كثيراً عند نقاش حزمة البطالة، التي لا تشمل أكثر من 50% من العاطلين عن العمل، ولفتره زمنية محدودة. لتشكل هذه الحزمة إجراء ضروريأ في ظروف استثنائية كالتي تعيشها الولايات المتحدة الآن، لكنها لا ترقى إلى حجم الكارثة. لكن المشكلة الأكبر في حزمة الإنقاذ التي جرى اعتمادها - وإلى جانب أنها جاءت كبديل عن رفع الحد الأدنى للأجور- أنها تهدف حسب واصعيها إلى زيادة القوة الشرائية للمواطنين، وتراهن على أن هذا سيشكل دفعاً لأسواق منهكة. لكن هذا الإجراء يعتبر قاصراً إذا لم يتزافق بضخ أموال في قطاعات الإنتاج والاستثمار الحقيقة، وهو ما لا يبدو حاضراً على أجندـة الإدارات الأمريكية. فبايدن الذي يقدم وعداً بأن هناك إجراءات إضافية قادمة، يراهن مراهنة خطيرة، تعتمد في أساسها: أن أزمة الولايات المتحدة الحالية هي أزمة عابرة يمكن تجاوزها بقليل من الصبر، ويبعد أن النخب سيولة بشكل مباشر للشعب الأمريكي. فعلى الرغم من أن حزم المساعدات هذه ستصل إلى الملايين الذين باتوا بحاجة ملحة إلى المساعدة، لكنها ستكون أشبه بابرة مسكنة لا أكثر. فالحزمة التي يجري الحديث عنها هي الحزمة الثالثة التي اعتمدت المنطق ذاته، بغض النظر عن كتلة الحزم التي سبقتها، إلا أنها جاءت متوافقة من حيث جوهرها مع اقتصاد البلاد، التي لن يتحمل مالكوها تبعات بهذه بصدر رحب، بل ربما يجدون أنفسهم كغيرهم من أصحاب رؤوس الأموال مجردين على تركها لملاءقة مصيرها الأسود.

أين تكمن المشكلة؟

ترى مجموعة من السياسيين الأمريكيين، أن هذه الحزمة شفط المطالب العمالية برفع الحد الأدنى للأجور إلى \$15 في الساعة، إذ جرى التصويت ضد هذا الرفع، وجرى تعويض النقص عبر ضخ سيولة بشكل مباشر للشعب الأمريكي. فعلى الرغم من أن حزم المساعدات هذه ستصل إلى الملايين الذين باتوا بحاجة ملحة إلى المساعدة، لكنها ستكون أشبه بابرة مسكنة لا أكثر. فالحزمة التي يجري الحديث عنها هي الحزمة الثالثة التي اعتمدت المنطق ذاته، بغض النظر عن كتلة الحزم التي سبقتها، إلا أنها جاءت متوافقة من حيث جوهرها مع اقتصاد البلاد، التي لن يتحمل مالكوها تبعات بهذه بصدر رحب، بل ربما يجدون أنفسهم كغيرهم من أصحاب رؤوس الأموال مجردين على تركها لملاءقة مصيرها الأسود.

■ علاء أبوفراج

قبل الخوض في تفاصيل هذه الحزمة وأبرز الانتقادات التي توجه لها، لا بد من الوقوف عند الحدث الذي بات يشكّل سمة لجلسات الكونغرس الأمريكي، فحالة الانقسام تشنّت، ويرز هذا بشكّ واضح في الجلسة الأخيرة، فقد فرضت حالة التناحر الحادة، حالة من التشتّل، وأمنت الجلسة إلى ساعات طويلة دون الوصول إلى نتيجة. فمجلس الشيوخ الذي يتألف من 50% من الجمهوريين و50% من الديمقراطيين بات أشبه بقطنلة مؤقتة، فبات أي عضو في المجلس قادرًا على تعطيل العمل، ونظرًا إلى أن حالة الانقسام لا تتحصّر بين الحزبين، بل أيضًا داخل كل حزب منها، فيكتنّا أن نتوقع استمرار الوضع الحالي وازدياد تعقد، ففي هذه الحالة على سبيل المثال: لم تُرض حزمة الإنقاذ التي قدمها بايدن كل الديمقراطيين داخل المجلس، مما دفع بعضهم للتهدّي بتعطيل إقرارها، وأوردت وكالات الأنباء: أن الرئيس تدخل شخصياً عبر مكالمات هاتفية للضغط على سير الجلسة.

تفاصيل الحزمة

على الرغم من التهليل الذي تلقته هذه الحزمة من قبل واصعيها ووسائل الإعلام الأمريكية، إلا أنها ستكون بمثابة اختبار صعب للادارة الجديدة، التي أصرّت أن لهذه الحزمة آثاراً سحرية على الاقتصاد والوضع المعيشي الصعب الذي يعيشه منه الأمريكيون. فالحزمة جرى توزيعها على شكل شيكات كافية لتدفع 400 مليار دفعة واحدة، وتشمل هذه الدفعات المستعجلة

يراهن بايدن الذي يقدم وعوداً بـ
هناك إجراءات إضافية قادمة
مراهنـة خطـيرـة
تعتمـدـ في
أساسـهاـ انـ أـزمـة
الولاـيـاتـ المتـحدـةـ
الحالـةـ هيـ أـزمـةـ
عـابـرـةـ يـمـكـنـ
تجـاـزوـرـهاـ بـقـلـيلـ
منـ الصـبـرـ

بطاريات السيارات الكهربائية في إندونيسيا



دولار في المنطقة، كما أنها تدير مصنعاً هناك. كما تقوم شركة «GEM» الصينية، موردة مواد بطاريات السيارات الكهربائية، ومعها مجموعة تستغثشان كمساهم صغير، ببناء مصنع لمعالجة النikel في موروالي بقيمة 700 مليون دولار، والذي كان مخططاً له الانطلاق العام الماضي، ولكنه تأخر بسبب جائحة فيروس كورونا. هناك على الأقل أربعة مصانع قد تم بناؤها من قبل تحالف الشركات الصينية في إندونيسيا.

خام النikel الذي يتم تغذيته من المنطقة اليوم يستخدم بشكل كبير لصناعة ألوح الستانلس ستيل، لكن السلطات الإندونيسية تتوقع أن يستخدم في إنتاج بطاريات الليثيوم بحلول 2024. العام الماضي سنت جاكرتا سبعة تشيريعات على الأقل لدعم تطوير صناعة السيارات الكهربائية في البلاد. وفي شباط 2021 صدر مرسوم رئاسي يقدم تحفيظات ضريبية على بعض الصناعات التي تشمل شهر النikel وتغويز الغم.

ولتعزيز هذا القطاع ستتشي إندونيسيا شركة قابضة مملوكة للدولة باسم «شركة بطاريات الإندونيسية IBC» في هذا العام، حيث ستضم أربع شركات كبرى مملوكة للدولة هي «إندونيسيا لصناعة التعدين» و«أنيكا تامبانج» و«بيرتامينا للطاقة» و«PLN» للتزويد بالكهرباء».

ووفقاً لإفاده رئيس فريق تسيير مشروع بطاريات السيارات الكهربائية أمام البرلمان: ستتشي الشركة الجديدة مشاريع مشتركة جديدة مع سبع شركات دولية. من الصين: CATL و«Farasis Energy» و«BYD Auto».

ومن كوريا الجنوبية: إل. جي تشيم وسامسونج، وتيسلا الأمريكية، وباناسونيك اليابانية. وذلك لتطوير قطاع السيارات الكهربائية البالغة قيمة 17,4 مليار دولار.

تأمل إندونيسيا أن تتمكن عبر هذه المشاريع المشتركة من سد الفجوة التكنولوجية في عملية إنتاج النikel المناسب للبطاريات.

وكما قال المدير التنفيذي لمؤسسة «مراقبة الطاقة» في جاكارتا: «على الشركات المملوكة للدولة أن تتعلم التكنولوجيا الازمة

الصين وتزايد الاعتماد الدولي على السيارات الكهربائية.

ثم بعد سترة اتصالات عبر الفيديو، أرسلت تيسلا فريق استطلاع استثماري في أوائل شباط 2021 لدراسة بناء منشأة أنظمة تخزين طاقة «ESS» ومصنع لبطاريات الليثيوم في إندونيسيا. تدير تيسلا نظام تخزين طاقة يدعى «باور- وول Powerwall»؛ وهو بطارية منزلية مصممة لتخزين الطاقة من الشمس، أو من شبكة الكهرباء، بحيث يمكن استخدامها في الليل أو أثناء انقطاع التيار الكهربائي.

ليست هناك أية أنباء جديدة بخصوص مصانع تيسلا في إندونيسيا، رغم أن التقارير الصحفية أشارت إلى عزم الشركة بناء مصانع سيارات كهربائية في الهند، والاستمرار في شراء بطارياتها من موردها المعتمد منذ فترة طويلة: باناسونيك اليابانية، لمدة عامين آخرين حتى تتمكن من إنتاج بدائل أرخص ثمناً. علقت السلطات الإندونيسية على هذه التقارير، بأن خطط الشركة في إندونيسيا لا تدور فقط حول بناء مصانع إنتاجية. وعلق مبعوث الرئيس الإندونيسى على الأمر بالقول: «لا نعلم إن كان سيتم بناء المصانع في الهند أم لا. لكن في نهاية المطاف لدينا هنا النikel والنحاس والبوليوكسيت وخام النikel. مستقبل صناعة السيارات الكهربائية هو هنا».

ماذا عن الصينيين والكوريين؟

حاولت إندونيسيا في الأعوام الأخيرة تشجيع الاستثمارات الأجنبية لمساعدةها في تنمية صناعتها النهائية لاضافة القيمة إلى اقتصادها، وحظرت تصدير السلع الخام وألزمت شركات التعدين بإنشاء مرافق للنقل في الدولة.

في 2015 قامت إندونيسيا بإنشاء منطقة صناعية للنikel تبلغ مساحتها ألف هكتار في منطقة موروالي / سولاويزي، والتي باتت اليوم مركز تعدين النikel في البلاد. استثمر عملاق صناعة الصلب الصيني «مجموعة حكمة» في جاكارتا: «على الشركات

مع تزايد الزخم لاعتماد السيارات الكهربائية في آسيا، تأمل إندونيسيا في أن تصبح جزءاً رئيسياً من سلسلة التوريد من خلال احتلال مركز رئيسي في إنتاج بطاريات الليثيوم. تمتلك إندونيسيا، وهي أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، ربعاحتياطيات العالم من النikel: المادة الرئيسية في إنتاج البطاريات. وهي تسيطر على أكبر احتياطيات العالم، لتناسب بذلك أستراليا والبرازيل.

خام النikel الذي يتم تعدينه يستخدم لصناعة الواح الستانلس ستيل لكنّ السلطات الإندونيسية تتوقع أن يستخدم في إنتاج بطاريات الليثيوم بحلول 2024

الكهربائية في البلاد، وذلك بالتنسيق مع مجلس تنسيق الاستثمار في إندونيسيا BKPM.

تهدف إندونيسيا إلى رفع مبالغ الاستثمار في قطاع بطاريات السيارات الكهربائية لتصل إلى 35 مليار دولار بحلول 2033، وذلك بعد مضاعفة محمل الاستثمار في القطاع السنة الماضية.

محاولات جذب تيسلا

من المهم معرفة أن شركة إل. جي وأميركس تزودان نماذج تيسلا المصنوعة في الصين بالبطاريات. ولكن رغم ذلك فإن إندونيسيا لم توقع أيه وثيقة صريحة مع تيسلا، وهي الشركة الأبرز في مجال تطوير وصناعة السيارات الكهربائية اليوم، رغم بقاء جاكرتا على اتصال مع مالك الشركة المتقدّب إيليون ماسك.

عندما زار لوهوت بانجايتن، وزير تنسيق شؤون الاستثمار والملاحة الإندونيسية، الولايات المتحدة في تشرين الثاني 2020، التقى بالرئيس الأمريكي، ولكنه فشل بلقاء ماسك الذي كان يعزل نفسه خوفاً من إصابته بكورونا-19. استمرت الجهود لإبهار ماسك في الشهر التالي لذلك، عندما اتصل به الرئيس جوجو ويدودو شخصياً لمناقشة السيارات الكهربائية ولدفعه لاعتبار إندونيسيا موقعها محتملاً لإطلاق «سببيس إكس»: مشروع ماسك لصناعة المركبات الفضائية والنقل الفضائي.

أجاب ماسك بأنه سيرسل فريقاً من تيسلا لاستطلاع فرص الاستثمار في أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا. ورغم عدم تحديد أو جدولة أية مواعيد، فقد بقيت جاكرتا على اتصال مع الشركة التي حصدت إيرادات ضخمة في عام 2020 على خلفية نموها في

**■ عدد هذه الكتابة
ترجمة وإعداد: فاسيون**

ووفقاً لأندرى بيرديتشفسكي، مدير مركز «ديلويت لحلول النقل المستقبلية» في سنغافورة، تعتبر البلاد منصة حاوية على العديد من المواد الخام الضرورية لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية، ولا يقتصر ذلك على النikel بل يشمل النحاس والكوبالت. لكن حتى تتجه في خطتها، تحتاج إندونيسيا إلى معالجة الفجوات الموجودة في سلاسل التوريد الخاصة بها، وإجراء تحويل واسع النطاق نحو التصنيع على القيمة، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الصناعية المتقدمة والمواهب والإبداع. كما أنها تحتاج لحقن كميات كبيرة من التقدّم لتنمية ورعاية مجال صناعة بطاريات السيارات الكهربائية الوليد لديها، والاستثمار في التكنولوجيا والإبداع لإنتاج نikel مناسب للبطاريات، ومعالجة النقص في الطاقة المتعددة التي قد تضع عوائق أمام شركات صناعة السيارات الدولية عند استثمارها في البلاد.

على مدى العام الماضي، سعت إندونيسيا نحو جذب الشركة الأمريكية «Tesla»، وعدت صفقات مع الشركة الصينية «أميركس الصين المعاصرة للتكنولوجيا CATL»، والشركة الكورية «إل. جي تشيم LG Chem»، وهي أكبر الشركات الرائدة في العالم في مجال بطاريات السيارات الكهربائية. أعلنت شركة أميركس الصينية عن استثمار بقيمة 5,2 مليارات دولار لبناء مصانع بطاريات متكاملة في إندونيسيا، بينما وقعت شركة إل. جي مذكرة تفاهم على استثمار 9,8 مليارات دولار لإنتاج بطاريات للسيارات

مرآة لنقلات الإستراتيجية الدولية

تحدي الطاقة النظيفة

في حين أن الطاقة الرخيصة والعملة الصناعية زهيدة الثمن ستجعل من إندونيسيا وجهة جذابة لإنتاج البطاريات الكهربائية، يقول المحللون بأنه يتبعن عليها إعادة التفكير في مصادر الطاقة التي يستخدمها مصاهير النikel ومحطات الشحن. حذر نشطاء البيئة من أن المصاهير التي تعمل بالفحم في جزيرة سولاويزي الغنية بالموارد، قد تسببت بأضرار للبيئة، وستضر بالهدف المشترك للشركات صناعة السيارات المتمثل في تقليل انبعاثات الكربون.

أعلن إيلون ماسك العام الماضي بأنه سي冥ت: «عقدا ضخما ولفتره طولية» لأي مورد يمكن من «تعدين النikel بشكل فعال وبطريقة حساسة بيئياً».

الشركات الدولية بدورها بدأت حساستها تترزىء بسبب الاشار البيئية التي تسببها مشاريعها بسبب الضغط المتزايد عليها. ومن جهة ثانية تضع إندونيسيا، لهدف الوفاء بالتزاماتها وفقا لاتفاقية باريس للمناخ، جدول زمنيا لحظر مبيعات سيارات محركات الاحتراق الداخلي بحلول 2040، وهو ذات الإطار الزمني الذي حدته كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة والصين.

لكن تبقى هناك عقبات في طريق استبدال الوقود الأحفوري كمصدر طاقة لمصاهير النikel وتوفير عدد كاف من محطات الشحن العامة للسيارات الكهربائية. فال المصاهير تحتاج إلى كميات هائلة من الطاقة، وأكبر وأزدهر مصدر ثمناً لهذه الطاقة في إندونيسيا هو الفحم.

ووضعت إندونيسيا هدفاً لاستخدام الطاقة المختلطة بما يساهم بنسبة 23% من كامل الطاقة المستخدمة بحلول 2025، لكن البعض متشاريئ بشأن قدرتها على ذلك. في الوقت الحالي هناك فقط 11,4% من إجمالي الطاقة المستهلكة في إندونيسيا تأتي من الطاقة المستدامة، بينما البقية تأتي من أحراق الفحم والنفط.

التخلص من نفايات النikel في البحر مسألة مدمرة ومهدهدة للاستقرار في إندونيسيا، وخاصة بعد تعرضها للكثير من الانتقادات من نشطاء البيئة الإندونيسيين الذين أصدروا بياناً مشتركاً: «على الحكومة أن تضع حدوداً لإنتاج النikel، وألا تنجرف وراء هدف أن تصبح أكبر منتج للنيكل في العالم. ضربت الفيضاًنات موروالي وخليج ودا- المنطقة الصناعية المجاورة- وسيصبح هذا النوع من الأحداث أكثر تكراراً في المستقبل مع زيادة أنشطة المصانع».

لم تستجب الحكومة ولم تحظر طريقة التخلص من المخلفات في البحر، لكنها أوقفت إصدار تصريحات جديدة، مما قد يؤخر المشروع. قامت بعض المشاريع في موروالي بتعديل خطط التخلص من النفايات في البحر، الأمر الذي يعني أن عليها التفكير في بدائل لذلك، حيث ستبعن تخزين المخلفات ضمن سدود أرضية.

هناك في إندونيسيا مشروع قانون لتعزيز وتسريع استخدام وتنمية الطاقة المستدامة منذ 2018، لكن تم إهماله. لكن الضغوط دفعت الحكومة إلى إعادة إدراجه كأحد أهم 33 مشروع قانون، ذات أولوية هذا العام. هذا الأمر بمثابة سيف ذي حدين للحكومة. فمن جهة تحاول تقليل عدد السيارات العاملة بالوقود الأحفوري على الطريق، ولكن جهودها لن تكون ذات تأثير إن أبقت على نسب تلوث محطات الطاقة العاملة بالفحم.



الخارجين لمنظمة آسيان، غير المتGANسين والمتتنوعين». ورغم أن هذه الأفكار وتباعها من قبل «أشمل من آسيان» التي تفتح الباب واسعاً لجميع الدول «بما في ذلك الولايات المتحدة والصين بغض النظر عن خلافاتهم»، لم تنجح في الانتشار والتثبت، إلا أنها قادرة على شرح ما يحصل في محاولات تطوير قطاع صناعة بطاريات الليثيوم والسيارات الكهربائية.

السعي الحديث من قبل الإندونيسيين، رغم تنامي الاستثمارات الصينية والكوروية الجنوبية فيها، إلى إدخال شركة تيسلا والأمريكين هو جزء من محاولة الانفتاح على الجميع التي تحاول دول جنوب شرق آسيا انتهاجها بحذر. تدرك إندونيسيا بأن احجام الشركات الأمريكية وأهمها تيسلا- عن الاشتراك في تطوير قطاع البطاريات المحلي ليس بالخيال الذي لهذه الشركات، سواء من ناحية الإمكانيات الطبيعية التي تملكتها البلاد والجاهزة لتقديمها لتطوير هذا القطاع، أو من خلال المشاريع المشتركة مع شركات الدولة الإندونيسية التي قد تضمن قدرتها على تحقيق أرباح كبيرة.

لكن الإندونيسيين يدركون ذلك بأن الوضع الدولي والخلافات الأمريكية- الصينية المتعمقة قد لا يكون مناسباً لمحاولات الانفتاح على الجميع، وقد يدفع هذه الشركات للبحث عن بدائل، كما في خطط تيسلا بناء مصانع لها في الهند عوضاً عن إندونيسيا. سيجعلها هذا في لحظة مستقبلية ما مضطربة للتعامل مع الأمر الواقع المتمثل في الحفاظ على المستثمرين الموجودين من الصين وكوريا الجنوبية، بل وحتى اليابانيين الذين يحاولون العودة بقوة إلى دورهم المهيمن في مجال بطاريات الليثيوم.

دول آسيان حساسة للتاريخ الاستعماري وتخشى من تدخل الدول الخارجية في سيادتها وقضائها الداخلية ضمن ما يسمى بمبادئ الحرية والديمقراطية

فاغن و-BYD- وهي شركات السيارات الأكثر تطويراً للسيارات الكهربائية خارج تيسلا ونيسان وميتسوبيشي- بتجربة الموردين اليابانيين. الأمر الذي دفع تحالف الشركات اليابانية لتسريع جهودها لتطوير تكنولوجيا البطاريات.

ارتفاع الطلب على الليثيوم، ومن المتوقع أن يزيد أكثر، وكذلك على بقية المعادن المستخدمة بكثافة في صناعة البطاريات، مثل: النحاس. عزمت الحكومة اليابانية في 2020 على تخصيص مبلغ 19 مليار دولار للاستثمار في تكنولوجيا الألاربنة، بالإضافة إلى مساعدات حكومية لضمان توريد الليثيوم.

لا تزال هناك الكثير من الأوراق في لعبة الهيمنة التصنيعية على بطاريات الليثيوم لم تكشف بعد، وجنوب شرق آسيا هي منطقة أكثر من مناسبة لتشهد كشف هذه الأوراق، وخاصة إندونيسيا الاقتصاد الأقوى في جنوب شرق آسيا.

محاولة الانفتاح على الجميع

إن دول جنوب شرق آسيا، وإندونيسيا تحديداً، تحاول «عدم الانحياز» في الصراع المتزايد بين الولايات المتحدة والصين. وهو ما انعكس في موقف آسيان المتبنية في 2019 من مسألة منطقة «الهادئ- الهندي» التي كانت الولايات المتحدة تحاول من خلاله تشطية المنطقة. حيث إن منظمة آسيان أوقفت المناوشات المباشرة من منطقة الهادئ- الهندي منذ 2017. مع عدم إهمال أن دول آسيان حساسة للتاريخ الاستعماري، وتخشى من تدخل الدول الخارجية في سيادتها وقضائها الداخلية، ضمن ما يسمى بمبادئ «الحرية والديمقراطية»، والتي كانت لتدعي إلى احتلال تصنيفها كدول ذات أنظمة هجينة تخلط بين الممارسات الديمقراطية والهجينية.

قام إندونيسيا في عام 2013، بوصفها من الدول الرائدة في منظمة آسيان، بتقديم مفهوم «محورية آسيان» والذي يهدف لإيجاد «القواعد المشتركة بين الشركاء

من الشركاء الصينيين والكوريين. مهمّة الحكومة أن تضمن رغبة الشركاء الأجانب بنقل خبراتهم التكنولوجية إلى نظائرهم في المصانع الإندونيسية، بحيث تستفيد الدولة والشعب من مشاريع السيارات الكهربائية».

البطاريات اليابانية ضد الصينية والكورية

فقد اليابان مركزها الأول كمحظوظ وموارد للبطاريات في الفترة ما بين 2017 و2018. كما أنها كانت متاخرة بالفعل في تصميم السيارات الكهربائية وتكنولوجيا السيارات ذاتية القيادة والطائرات التجارية الكبيرة بدون طيار. كان لا بد من البدء من مكان ما، وقررت الحكومة اليابانية أنه من الأفضل البدء بأحد المكونات الأساسية: تطوير البطاريات.

تطوير بطاريات الليثيوم «Li-Ion» في الثمانينيات، وتحويلها لتجارية من خلال شركة سوني وأساهي- كاسي اليابانيتين جعل وجود سيارات كهربائية منافسة لـ تلك التي يدفعها الوقود الأحفوري ممكناً. لكنها كانت سيارات ضخمة وذات مظهر غريب وتحمل بطاريات كبيرة، ولم تكن من السيارات المحبذة. تطلب الأمر قيام شركة تيسلا بصلاح الأمر. وكانت شركة السيارات الأكثر استثماراً في البطاريات هي توبيوتا اليابانية.

وقبل إنشاء تيسلا عقدت صناعة السيارات اليابانية حلقاً مع موردي البطاريات لضمان التوريد. ضمت تيسلا جهودها لباتناسونيك لانتاج البطاريات. بينما اعتمدت شركة نيسان على NEC لتوريد لها البطاريات لسياراتها. وبيكت سوني وTDK وأساهي- كاساي تتسيد التكنولوجيا في بداية الألفية. لكن البيمنية اليابانية بدأت بالزوال مع دخول الشركات الصينية والكورية الجنوبية على خط إنتاج بطاريات الليثيوم في العقد التالي. بحلول 2018 كان لدى الصين وحدها 60 مصنعاً لتوريد خلايا بطاريات الليثيوم، وهدفها أن تلبى احتياجات 70% من الطلب العالمي. بدأت الشركات أمثل: رينو وهيونداي وفولكس

الجريدة الاشتراكية الأولى في سورية



والعالم العربي». قال فيه: إن اسم لينين كان معروفاً في البلاد العربية حتى قبل ثورة أكتوبر، لقد عرفوه كمهاجر ثوري كافح ضد الاستطهاد الاجتماعي، ومن أجل تحرير الشعوب المستعبدة.

وتسربت أفكار ثورة أكتوبر إلى البلاد العربية رغم منع السلطات الاستعمارية وصول الصحف التي تتحدث عن أخبار

أكتوبر واللاشقة.

حيث وصلت أخبار الثورة إلى سورية والعراق عن طريق خط الجبهة الفقاسية حيث كان يتجابه الجيش الروسي والتركي حتى خانقين في العراق. وانتشرت بين جنود الجيش التركي الذي كان يضم في صفوفه الكثير من العرب. كما وصلت أخبار الثورة إلى جنوب بلاد ما بين النهرين عن طريق إيران والهند، لأن جيش الاحتلال البريطاني في العراق كان يتألف على الأغلب من جنود هنود، ولن تبالغ إذا قلنا: إن شعوب العراق قد شعرت مباشرة بتأثير ثورة أكتوبر 1917. وفي عداد البخارية الفرنسيين الذين كانوا في البحر الأسود، وقام قسم منهم بانتفاضة مساندة للسوفيت وسلطتها الثورية، كان يوجد جزائريون، مثل: الرفيق القديم الحاجي عمر من وهان الذي حمل إلى الجزائر أول خبر عن ثورة أكتوبر 1917. تاريخ الأقطار العربية المعاصر ص 22-23.

وفي أيول 1922، صدرت جريدة «الصحافي الثاني» في لبنان لصاحبها إسكندر الرياشي، وعرفت الجريدة نفسها بأنها جريدة المؤاساة والعمال، ولعبت دوراً هاماً في إثارة الذهان حول الاشتراكية والحركة والعملية.

عشر سنوات هو التاريخ الفاصل بين صدور جريدة الاشتراكية 1912 وجريدة الصحافي الثاني 1922، وكانت مرحلة هامة من تبلور وانتشار الأفكار الأولى حول العدالة الاجتماعية، ومهدت لاحقاً ظهور الحركة العمالية المنظمة وحزب الطبقة العاملة عام 1924 عشية الثورة السورية الكبرى.

اشتهرت عائلة الفتياوي في القدس ونابلس بتولي عدد من رجالها مناصب الإفتاء، وعاش حلمي الفتياوي شبابه في دمشق، كما أسهم في الحركة الفنية والمسرحية مع أبي خليل القباني، ورافقه في رحلته إلى مصر تجرباً لضربات القوى المحافظة، وتأثر هناك بالأجواء التنويرية بين متلقى مصر.

بعد عودته إلى دمشق، أسس جريدة «الاشراكية» التي أغفلتها السلطات العثمانية بعد أقل من شهر على إصدارها، وأضطر حلمي الفتياوي نتيجة مضايقات السلطات العثمانية إلى مغادرة دمشق تاركاً ابنته الوحيدة عند أهل زوجته.

استيقاظ آسيا

كتب لينين في جريدة «البروليتاري» عام 1908 مقالاً يحمل عنوان «مادة ملتهبة في السياسة العالمية» عن الحركات الشعبية التي بدأت تظهر بعد الثورة الروسية الأولى في تركيا العثمانية وإيران والهند والصين والهند الصينية. وقد وصف بعضها بأنها نصف انتصار، فالحركة في إيران انتهت إلى ثورة مضادة جمعت بين بين الثورة الروسية الأولى وحل مجلس الدوما الأول، والثورة في تركيا كانت نصف انتصار لأن «نيقولا الثاني التركي» قد نجح بالتملص منها. ولكن رغم أن هذه الحركات الأولية قد انتهت وهزمت، ولكنها كانت تمريناً على ما هو قادم، وببداية استيقاظ آسيا.

كانت الثورة الروسية الأولى بمثابة التجربة العامة لثورة أكتوبر 1917، وكتب لينين في جريدة البرافدا سنة 1913 أن استيقاظ آسيا ومشروع البروليتاريا المتقدمة في أوروبا بالنضال في سبيل السلطة يرمزان إلى مرحلة جديدة في التاريخ العالمي بدأت في أوائل القرن العشرين.

أكتوبر والعالم العربي

نشر الكاتب مواهب كيالي مقالاً في مجلة الأزمدة الحديثة عام 1964 بعنوان «أكتوبر

في بداية القرن العشرين، كانت أفكار الاشتراكية والعدالة الاجتماعية تنتشر حول العالم، وفي سورية، ورغم الاستبداد العثماني الذي تغافل فيه الرأسمال الأجنبي، انتشرت الأفكار الأولى حول الاشتراكية والعدالة الاجتماعية بتأثير الثورة الروسية الأولى 1905، وتأثير أفكار التنوير القادمة من مصر وأوروبا.

تسربت أفكار ثورة أكتوبر إلى البلاد العربية رغم منع السلطات الاستعمارية وصول الصحف التي تتحدث عن أخبار أكتوبر واللاشقة

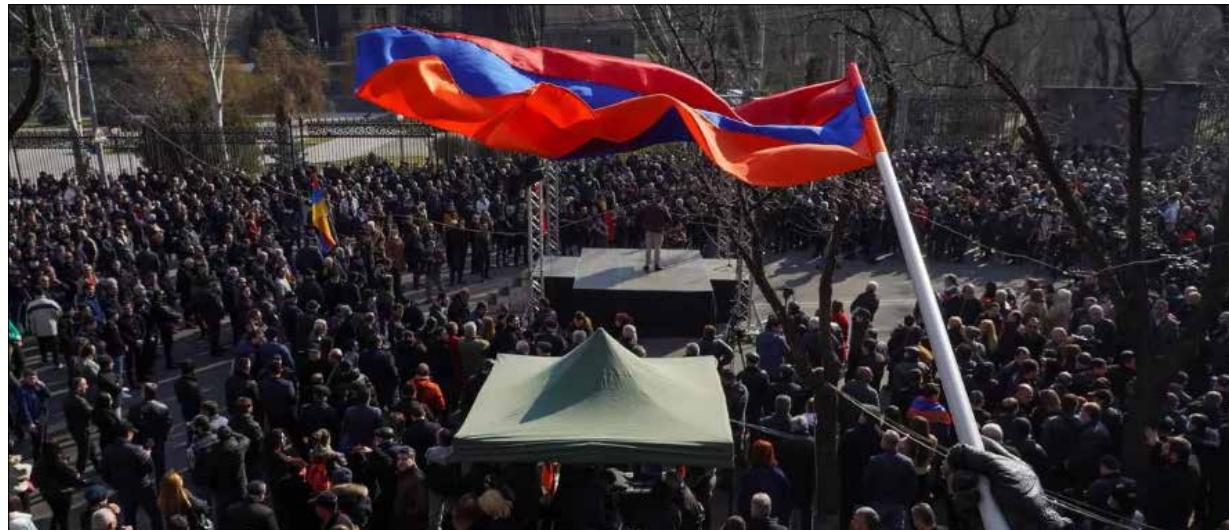
البدايات الأولى

يقول الدكتور جورج سمه «سوري يكتب الفرنسي» في كتابه «سورية» الصادر في باريس عام 1920 في الصفحة 57: إن مظاهرة اشتراكية جرت على شاطئ من مهيار عدنان الملوي. لبنان في الأول من أيار 1907، ولم تجرؤ السلطات على ملاحقة المحتفلين، لأنهم كانوا مدعومين بالعطف العام. وكان الخطباء الشبان الشعبيون والجريئون، يثيرون عواطف الجمهو. وكانت إدارة الجريدة في شارع السنجدار، وبلغت قيمة الاشتراك في دمشق مجيدي واحد، وفي البلاد العثمانية مجيدي وربع، وخارج البلاد العثمانية فرنك واحد. وثمن العدد متريك واحد. وردت معلومات مهمة في رسالة عادل الحموي حفيد حلمي الفتياوي من ابنته الوحيدة إلى المؤرخ زياد الملا سنة 1990 بمناسبة نشر الأخير لمقال عن حلمي الفتياوي في مجلة دراسات اشتراكية. وتصور هذه المعلومات ومقال دراسات اشتراكية حالة البلاد في تلك الفترة. قبل الحرب العالمية الأولى، وبعد زوال استبداد السلطان العثماني عبد الحميد إثر ثورة عام 1908 في تركيا، نشأ نوع من الديمقراطيّة النسبيّة في الدولة العثمانية، فظهرت الصحف وتأسست الأحزاب، كما ظهر الجناح اليساري في الحركة الوطنية، حيث صدرت جريدة «الاشراكية» بعد أن حصل حلمي الفتياوي على ترخيص لها.

جريدة الاشتراكية

بتاريخ 17 آذار 1912، صدر في دمشق، العدد الأول من جريدة «الاشراكية»، وهي جريدة جدية هزلية مصورة، صاحبها ومديرها المسؤول حلمي الفتياوي.

قصة من الأزمة الأرمينية..



هي قصة الأزمة التي تجري فيها بلدان وشعوب العالم بالتتابع، ويرتفع منسوبها من بلد إلى آخر. في أرمينيا، هناك أزمة منذ سنوات، بدأت تظهر للعموم على شكل احتجاجات صغيرة بعد رفع أسعار الكهرباء بنسبة 16% سنة 2015، ليُرتفع منسوب الأزمة عام 2018 إلى احتجاجات أشمل، وتصل في مرحلة أخرى إلى حالة الحرب. بينما المعارضة تعارض نفسها، والشعب يريد السلام والحياة الكريمة.

المناطق تختلف في ذلك الوقت. ومن صورة 1921، وصورة 2021، الشعب يريد بلداً جديداً، تغييراً جديداً يصب في مصلحته، وترى المعارضة معارضة المعارضة، وتحوّل البلاد إلى دكان للمعارضة على طريقة الفيل والحمار، وإلى جبهة ساخنة على الحدود تبتلع جنود البلاد وسكانها.

والقصة هنا ليست أرمينية خالصة، بل هي قصة أذربيجانية أيضاً، وهي قصة أمريكية وفرنسية وماليزية واتيوبية وسودانية في العديد من جوانبها،

داغستاني أوسيتي أبخازيا أرمني ... إلخ.

قبل حوالي 100 عام، كانت الصورة مختلفة، وظهرت كومونة باكو في أذربيجان بقيادة شاوميان، وأنشأت الطبقات الكادحة جمهوريتها القفقاسية الموحدة، التي كانت قره باغ جزءاً منها. وأعلنت الجمهورية السوفيتية القفقاسية الوليدة حل مسألة القوميات في القفقاس، وتأسست مجالس العمال وشغيلة الزراعة وال فلاحين والرعاة والرجل «السوفيتات» في أكثر

في أرمينيا، هناك أزمة منذ سنوات، ويرحب على الحدود، والقصة ليست هنا، في أرمينيا، يعارض الحزب الحاكم المعارض الحالي. المعارض تعارض السابقة، المعارض الحاكم يصبح معارضًا حاكماً سابقاً، والمعارض السابقة، يصبح معارضًا حاكماً حالياً.

■ فاسيون

وهذا يعيش جميع المعارضين سعداء، ويبيرون معارضين عنيفين ولو حكوا! المعارضة تعارض، والرئيس معارض، والجيش معارض، والفراشة تعارض، والنمل يعارض، ويبدو أن اسم «المعارض والمعارض» مقيد في سوق الأزمة الأرمينية. ويستمر سباق «من يعارض المعارضة» في أرمينيا منذ تسعينيات القرن الماضي، في أرمينيا، يدعى الليبراليون معارضون أنفسهم على طريقة الفيل والحمار الأمريكية. الشعب غير سعيد، فالمعارضة تعارض المعارضة، ولكن الشعب يعارض الحرب، والشخصية، والضرائب العالية، والأجور المنخفضة. الشعب يعارض الوضع القائم حالياً، والشعب يريد التخلص من إرث ثلاثة عقود مضدية، وذاكرته التاريخية مليئة بأحداث ما قبل 100 عام. فالشعب هنا ليس أرمينيا فقط، بل هو شعب أذربيجاني جورجي شيشاني

كانوا وكنا



مناخ القطب الشمالي

ذكرت وكالة الفضاء الروسية روسكوزموس في بيان صحفي، أن روسيا أطلقت قمرها الصناعي الأول «أركтика-إم» بنجاح، لرصد مناخ وبيئة القطب الشمالي. وأضافت الوكالة أن الصاروخ الناقل «سويفوز 2.1 بي» انطلق من محطة بايكونور كوسモدوروم في كازاخستان وعلى متنه القمر الصناعي. ووصلت مركبة الفضاء «أركтика-إم» إلى مدارها. وذكرت الوكالة أن إنشاء نظام أقمار صناعية في مدارات شديدة البيضاوية، ضروري لجمع المعلومات بهدف حل مشكل تشغيلية متعلقة بالأرصاد الجوية والهيدرولوجيا، ورصد المناخ والبيئة في منطقة القطب الشمالي.

التدريس عبر الإنترنت

أفاد مسح حديث أجرته صحيفة «تشاشينا بوت ديلي» أن أكثر من 87% من الآباء الصينيين سجلوا أطفالهم في دورات التدريس عبر الإنترنت لاستكمال تعليمهم. وأشار المسح أن تدريس اللغة الإنجليزية والرياضيات كانا من دورات التدريس عبر الإنترنت الأكثر شيوعاً، حيث جذبـ 68,7% و58,5% على التوالي من الآباء الذين شملهم الاستطلاع. وجاءت الدروس المسلية التي تشجع الأطفال على ممارسة هواياتهم الشخصية في المرتبة الثالثة الأكثر شعبية، واحتلت اللغة الصينية المرتبة الرابعة حسب استطلاع الصحيفة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وايل منذر	0935662555

الإعلام السوري وحرب المخدرات



سورية من خبراتهم اليومية المعاشرة في أوساطهم الاجتماعية، وكم الانطباعات التي يملكونها عن وظيفته السياسية في شغل الناس والهائم.

الإعلام الغربي يهوى الكشف عن شبكات الاتجار بالمخدرات

في النهاية، من غير المنصف الانقضاض بالنقد على الإعلام الرسمي وتعاطيه الجامد مع ملف المخدرات، ونحن نعلم بأن القرار في موضوع كهذا هو شأن سياسي في المقام الأول. من المستبعد أن يفضل الإعلاميون تكرار صيغة خطاب واحدة إلى ما لا نهاية، لأن ذلك ببساطة يعني بأنهم لم يعودوا صحفيين بل آلات طباعة.

من جهة أخرى، تتطلع الكثير من القنوات الغربية بصورة خبيثة لتصور عبر وثائقاتها وتقاريرها ما يتحاوله الإعلام الرسمي، مثل: حركة المهرّبين وأليات عملهم مع التركيز على الدور الذي يلعبه نهر الفرات في بعض تلك العمليات. من جهة تستفيد تلك القنوات من عناصر الإثارة الموجودة في أخبار من هذا النوع، وتحاول توظيفها سياسياً لتعزيز الأفكار حول فوضى المنطقة وخروجها عن السيطرة. فكما يكون لنوح التعميم والتاحل وظائف، فللمبالغة بالكشف والتوثيق أهدافها أيضاً. وبالتالي، تصف اليوم التقارير عن المخدرات في سوريا جنباً إلى جنب مع أخبار «الأفيون الأفغاني» و«القات اليمني» و«الكوكايين في كولومبيا». بمجرد استعراض أسماء تلك الدول مقرونة بالمواد المخدرة، ندرك نحن القراء أننا لا نحتاج إلى عون التقارير الإخبارية كي تشرح لنا القصة كاملة، فالمخدرات أداة مضمونة ومجربة لنشر الفوضى.

السوبي على موقع التواصل الاجتماعي تعليقاً على الأخبار المرتبطة بـ«القبض على شبكات تجّار المواد المخدرة». وهناك شريحة ما زالت تشجع وتلهّل لهذه الجهود بعبارات من قبيل: «يحيى العدل» و«بوركت أيديكم» و«أنتم العين الساهرة»، هذا ويصعب بالطبع تحديد إذا ما كانت العبارة الأخيرة تُقال على سبيل المزاح أو الجد. لكن، وفي المقابل هناك تعليقات أخرى تنشي بالدرجة الكبيرة من الـ«التطبيع» في العلاقة مع فكرة وجود المخدرات في سورية وتداوّلها، وهناك شبان يذكرون في تعليقاتهم أسماء المواد المخدرة الظاهرة في الصور، كما لو أنهم يحفظون درسهم، أو يسخرون من فكرة اعتبار الحشيش مادة مخدّرة في المقام الأول. هناك من يكتب معلقاً عن نوع بذرة الحشيش، وأخرون يقتربون توزيع حصص متباينة منها على الجميع.

من جهة أخرى يُخصّص كمٌ كبير من التعليقات لـ«الف» والدوران حول فكرة واحدة فقط: «أنتم تستقوون على الشبكات الصغيرة فقط، والتجّار الصغار، وتتركون التجار الكبار طلقاء». فيما تغير مجموعة ثانية من التعليقات المكررة جداً عن مقوله: «خلي الشعب يزهّزه وينسى»، في حين نرى أشخاصاً آخرين يلومون فقر الناس و حاجتهم التي أجبرتهم على سلوك هذا الطريق. وحينما تنشر ذات يوم تقرير عن ضبط شحنة مخدرة يتم إدخالها إلى سوريا بصورة غير قانونية، كثُرت التعليقات التي تستغرب من دخول المخدرات إلى دولة باتت من أكبر مصدري المواد المخدرة في المنطقة. كل تلك الكلمات تشي بـ«كم المعلومات التي يملّها الناس عن ملف المخدرات في

ال المجتمع السوري لفترات زمنية طويلة مجتمعاً صحيحاً خالياً لدرجة كبيرة من المواد المخدرة، التي كان تعاطيها وتناولها يحصل في دوائر ضيقة جداً وبكتئم شديد. فشراوح واسعة من الناس لم تكن تعرف شكل تلك المواد أو رائحتها، ولم تكن تستطيع أن تميّز قطع الحشيش عن كومة حص صغيرة. ماذا حصل في السنوات الماضية حتى ظهر المجتمع بالمواد المخدرة، وكيف يتعاطى الإعلام الرسمي السوري مع التغيرات على هذا الصعيد؟

نور أبو فراج

تصفيف اليوم التقارير عن المخدرات في سوريا جنباً إلى جنب مع أخبار الأفيون الأفغاني والقات اليمني والكوكايين في كولومبيا

ضمن متن الخبر ترددت عبارة «إثر المراقبة المستمرة واللحثة» عدة مرات مع مراعاة ذكر بعض التفاصيل الرتيبة لعمليات المراقبة، ومن ثم إلقاء القبض على أعضاء الشبكة،

في حين ينتهي الخبر بوعد باكمال الجهود للكشف متورطين آخرين. وبهذا يمكن اعتبار هذا الخبر بمثابة صيغة موحدة مكررة لجميع الأخبار ذات الصلة. ولذلك يمكن القول: إن

الخبر السابق ربّي، غير مؤثر، مكرر، ومتقدّم للموضوعية بحيث يحقق الغرض من نشره؛ ولا يحدث أي شكل من أشكال التأثير.

للتفاريق، يؤكد تقرير صادر عن بعض المؤسسات الرسمية السورية، بأن مستويات تعاطي المواد المخدرة ما زال منخفضاً في سورية. وتقترن الجهات المعنية ضرورة التركيز على «دور وسائل الإعلام» والتربيّة المدرسية والبيئية وتعقيم دور الأحزاب الوطنية والمنظمات الشعبية بغية «الإحاطة على...». وهو عنوان واحد تقتير فيه فقط أسماء المدن والمحافظات. يمكن سوق مثال على ذلك: أحد الأخبار المنتشر قبل أيام على صفحة إحدى القنوات الرسمية السورية.

فالخبر الذي أرفق بصورة لافتة «فرع دمشق لمكافحة المخدرات» يتحدث عن النجاح منقطع النظير لفرع مكافحة المخدرات في دمشق في إلقاء القبض على شبكة مؤلفة من 16 شخصاً يقومون بحيازة المواد المخدرة وتعاطيها والاتجار بها وترويجها لقاء المنفعة المادية».

الجماهيري تهال للعدالة

من المثير للاهتمام رصد طبيعة التعليقات التي تنشر على صفحات قنوات الإعلام